قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة

رجا الخالدي

قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة

رجا الخالدي

مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله - فلسطين

٢٠١٥

Critical Readings in Contemporary Palestinian Economic Doctrine

Raja Khalidi

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2015

ISBN: 978-9950-312-86-9

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ -٢-٩٧٠+ ، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ -٢-٩٧٠+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠١٥

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

تمهيد مؤسسة مواطن	٥
مقدمة المؤلف	٧
الباب الأول: في الفكر الاقتصادي الفلسطيني	١١
إعادة صياغة خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية: وضع حصان التنمية أمام عربة الادارة	١٣
النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية (مع صبحي سمور)	٢٧
في عصر التحرر الوطني.. صعود الفكر والممارسة الاقتصاديين الفلسطينيين وسقوطهما	٥٥
الباب الثاني: في السياسات الاقتصادية الفلسطينية	٦٧
هبوب رياح التقشف والإصلاح الهيكلي من بيرلين وبروكسل إلى رام الله.	٦٩
الأزمة المعيشية الفلسطينية بين الإستهلاك والمديونية الأسرية والأمولة.	٧٣
أزمة اقتصادية ليس لها حل اقتصادي.	٧٧
لا يكفي فتح بروتوكول باريس، بل حان الوقت لطي صفحته.	٨٣
إذا كان الابتعاد عن الاتحاد الجمركي منطقيًا، فهل توجد بدائل فعلية له؟	٨٩
هل يعيد التاريخ الاقتصادي الفلسطيني نفسه؟	٩٥
المشهد النقابي في فلسطين (مع مهند حامد)	١٠١

الجدل حول مبادرة كيري الاقتصادية: مآخذ ومنافع ومخاطر ١٠٧

التحديات الاقتصادية لحرب غزة: إغاثة وإعادة إعمار ولكن لا تنمية فلسطينية ١١٣

شوارع رام الله معبدة وأزقة القدس معتمة ١٢١

الباب الثالث: البحث عن آفاق جديدة للتنمية الفلسطينية ١٢٧

ستون عاما على قرار تقسيم فلسطين: أي مستقبل لاقتصاد الأقلية العربية في إسرائيل؟ ١٢٩

التوجه إلى الأمم المتحدة وخطر العقوبات والربيع الفلسطيني. ١٤٥

مكانة «الاقتصاد العربي» في دولة إسرائيل. ١٥٥

دور الرأسمال الاستثماري الخاص في التنمية المحلية الشاملة أو البحث عن «برجوازية وطنية» فلسطينية ١٥٩

إصلاح بروتوكول باريس في عامه العشرين: أسئلة وأجوبة لإرضاء الإصلاحي العنيد (مع هبه الحسيني) ١٦٧

تحت الرادار العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية ١٧٩

تشتت الأرض والاقتصاد والحكم... ووحدة الشعب ١٨٣

هل يوجد فعلا «اقتصاد فلسطيني»؟ ١٨٩

تقديم

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من المقالات والدراسات والأبحاث التحليلية والنقدية المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني في جوانبه المختلفة ما بعد أوسلو. وكانت معظم هذه المقالات قد نشرت في مجلات ودوريات ومواقع مختلفة ومتعددة، الأمر الذي يصعب الوصول إليها، ولكن ما هو أهم، إمكانية رؤية تكاملها وإحاطتها بمعظم جوانب الموضوع الذي يجعل منها مرجعاً مهماً لا غنى عنه لفهم وضع الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة، وما هو مستلزم من قرار سياسي وسياساتي.

ومن الجلي، أن عوامل عدة تؤثر على طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، ربما أهمها الاحتلالوالاتفاقيات التي تمت ضمن إطار مسار أوسلو، والتي ما زالت سارية المفعول في جانبها الاقتصادي، حتى لو انتهكت إسرائيل نواحي أخرى سياسية منها. غير أن هذا ليس العامل الوحيد، وفي بعض جوانب السياسات الاقتصادية ليس أيضاً العامل الأهم. فبالنسبة لسياسة الخصخصة مثلاً، كما بينت دراسة أعدتها مؤسسة مواطن مؤخراً، التي أسهم فيها الأستاذ رجا الخالدي، لا توجد سياسة واضحة مرشدة ومركزية، بل توجد سياسات متعددة لا تتوافق أحياناً مع متطلبات «بناء المؤسسات»، الشعار المرفوع من قبل السلطة الفلسطينية، والمطلوب منها من قبل «الدول المانحة»، كشرط «للتأهيل» لأن تصبح دولة مستقلة.

ومن غير الواضح ما هي أسباب ذلك، ولعل توفير الإرادة السياسية هو أحد شروط تغيير الواقع الاقتصادي الراهن، أسوة بالواقع السياسي.والأستاذ رجا الخالدي من أفضل من هو مؤهل للكتابة حول هذه الموضوعات. فقد عمل لفترة تقارب ثلاثة عقود من الزمن خبيراً اقتصادياً لدى الأمم المتحدة، ومستشاراً لدى هيئات عدة أخرى، وله إنتاج وافر من الأبحاث والدراسات حول نواح مختلفة من اقتصاد دول عدة، بما في ذلك فلسطين.وما ينشر في هذا الكتاب مًا هو إلا عينة موجهة إلى القارئ العام، إضافة إلى الدارس والباحث والطالب الجامعي.

وعلى الرغم من أن معظم هذه المقالات والأبحاث تعالج موضوعاً متخصصاً،فإنها مكتوبة بأسلوب واضح غير عصي على القارئ، وهي صفة حميدة تخلو منها العديد

من الكتابات، ما يحد من فائدتها، ويقلص نطاق تداولها. ولهذه الصفات جميعها، يشكل هذا الكتاب إسهاماً مميزاً للمكتبة الفلسطينية والعربية، وخدمة جليلة للقارئ والدارس والباحث، على أمل أن يجد الاهتمام الذي يستحقه لدى صانع القرار أيضاً.

د. جورج جقمان

مقدمة المؤلف

عندما بادر د. جورج جقمان في أوائل عام ٢٠١٤ بطرح فكرة إصدار هذا الكتاب الذي يحتوي على مجموعة مقالات علمية وصحافية نشرت معظمها منذ عام ٢٠٠٨، ومع كل تقديري وترحيبي لمبادرته، فإني استغربت قليلاً بأن مؤسسة وطنية متخصصة مثل «**مواطن**» اعتبرت أن هذه المقالات قد تشكل مادة قابلة للنشر في كتاب بشكل موحد. وهذا الاستغراب كان ربما نتيجة لمسألتين مترابطتين.

من جهة، فأن معظم ما نشرته منذ عام ٢٠٠٨ جاء في سياق «تحرر علمي خاص» قصدته بعد سنوات عديدة كنت أبحث وأحلل واكتب طوالها حول تحديات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بصفتي موظف في أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مكلف بإعداد تقارير ودراسات تصدر باسم المنظمة الدولية حول الموضوع من وجهة نظر أممية «ديبلوماسية» وموضوعية الخ. وعندما وصلت إلى مرحلة مهنية، سُمح لي بالابتعاد عن هذا الملف ضمن مهامي الرسمية، فلم أتوان عن انتهاز الفرصة لتناول المواضيع التنموية الفلسطينية ذاتها، لكن هذه المرة بصفتي رجا الخالدي الباحث في التنمية. وبعدما توصلت إلى صيغة تبريء المنظمة من أن «الآراء الواردة تعبر عن رأي الكاتب الخاص»، توفرت لدي فرص للبحث والنشر بحرية تعبيري العلمي والسياسي ، حول المواضيع التي تثير تفكيري منذ أن أجريت أول أبحاثي حول الأوضاع الاقتصادية في لبنان قبل ١٩٨٢، ثم حول «الاقتصاد الإقليمي العربي في إسرائيل». ولم افكر قط بأن «مشواري التحرري» من سنوات الخدمة الدولية وإتقان اللغة الديبلوماسية والتحليل «المتوازن»، قد ينتج مادة كتاب لجمهور فلسطيني عام.

على صعيد آخر، فإن منهجيتي العلمية، تميل أكثر باتجاه البحث والتحليل التطبيقي في «الحقائق» واستنتاج ما تدل عليه، وأقل باتجاه معالجة الحقائق ضمن هذه المنهجية العلمية والمفاهيمية الثابتة أو تلك والبحث عن الأجوبة ضمنها. وهذه نقطة خلاف واختلاف بيني وبين عدد من الزملاء أو القراء الذين يتوزعوا بين من يعتقد أن تفكيري الاقتصادي «ماركسي مبطن» أو «برجوازي وطني تقدمي» أو «كينزي تقليدي» أو «ليبرالي متذبذب» ! ويستصعب البعض تقبل بعض

ما أسجله لأنها تفتقد إلى هوية عقائدية أو مفاهيمية واضحة المعالم أحياناً، أو أن استنتاجاتي هنا وهناك قد تتضارب، أو أنها تبدو غير مبررة حسب «النظريات» الاقتصادية المعتادة.

وعندما سألني أحد الباحثين الشباب حول مضمون هذه المقدمة وإذا كانت ستتناول «الخط الناظم» لتلك المقالات، ابتسمت وأجبته: «لست متأكد إذا كان هناك خط ناظم» بين ما كتبته للنشر في مراحل ومسائل مختلفة من «لليقظة الفكرية» التي عشتها منذ ٢٠٠٨، وخاصة منذ تعاوني مع الباحث الزميل صبحي سمور (في مقالتنا حول الليبرالية الجديدة في فلسطين الواردة في القسم الأول من هذه المجموعة). وكما شرحت للباحث الشاب المنهجي التفكير، فإنني كنت دائماً من اتباع المدرسة الفكرية المعروفة بـ «فلتتفتح ألف زهرة»!

لهذين السببين يسعدني اليوم بأن اقدم هذه المجموعة مما سجلته من ملاحظات واستنتاجات في رحلة مراجعة ومصارحة فكرية حول كل ما عملت من أجله (وبشأنه) طوال حياتي المهنية في الأمم المتحدة ضمن القيود المعروفة على ذلك. وتحتوي هذه المجموعة على عدد من المقالات العلمية (طويلة نسبياً) نشرت في «مجلة الدراسات الفلسطينية» وفي مجلة «جدلية» الالكترونية، وسلسلة من مقالات «الرأي» الاقتصادي حول قضايا الساعة، نشرت في صحف تستهدف الجمهور العام الفلسطيني والعربي.

وعندما قمت بمراجعة المادة بُغية ترتيبها وتبويبها ضمن هذا الكتاب، وجدت أن همومي تراوحت بين نقد النماذج والمناهج الفكرية المهيمنة لدى صناع القرار والنخب الاقتصادية الفلسطينية من جهة، ومتابعة أمور السياسات التجارية والتنموية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وإخفاقاتها وانسداد رؤيتها المتراكمة من جهة ثانية، ثم عددا من المجالات الجديدة التي تطرقت لها أبحاثي خارج سياق السياسات الحالية وباتجاه استكشاف أبعاد جديدة للجهود التنموية الفلسطينية. هكذا تمكنت من جمع المادة رغم اختلاف أشكالها ومواقع نشرها ودوافع كتابتها، في ثلاثة أبواب، مرتبة داخل كل جزء حسب تاريخ نشرها:

١. **في الفكر الاقتصادي الفلسطيني:** هذا القسم يتضمن النواه الصلبة لتطور تحليلي للعقيدة الاقتصادية الفلسطينية السائدة لدى الحكم والطبقات الرأسمالية والتجارية وشريحة واسعة من طبقات متوسطة الدخل الناشئة الجديدة، ابتداءً من مرحلة «إصلاح السلطة الفلسطينية» وصولاً إلى مرحلة «بناء مؤسسة الدولة»، في إطار نقد مبدأ إخضاع ضرورات نضال التحرر الوطني للشأن الاقتصادي، وتراجع متواصل لفكرة «الدولة الإنمائية» التي ميزت أول ٣٠ سنة من الكفاح الوطني الفلسطيني واستبدالها بمشروع

تراكم رأسمالي يندرج أكثر في سياق السلام الاقتصادي من مساهمته في التنمية الاقتصادية المقاومة للاستعمار.

٢. **في السياسات الاقتصادية الفلسطينية:** يتكون هذا القسم من سلسلة مقالات نشرت في صحيفة «القدس» المحلية الواسعة الانتشار بين جمهور فلسطيني عام أوجمهور عربي متخصص و«ملتزم» للقضايا الوطنية (قراء «السفير العربي» و«جدلية» خاصة). وكان هدفي أن اشرح بما يتاح لي من البساطة واللغة غير الأكاديمية مسائل السياسة الاقتصادية الفلسطينية من منطلق مراقب دولي موضوعي. واستفدت في تلك المرحلة من قربي إلى تطورات وتفاعلات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي كنا نتابعها في الأمم المتحدة باليوم وبالساعة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٣، والتي رغم بعدها عن الهموم اليومية الفلسطينية، حملت في طياتها العديد من الدروس الاقتصادية المفيدة والجاهزة لسلطة فلسطينية كانت تصر على المضي في انتهاج سياسات اقتصادية اصبح العديد من الدول يتراجع عن تطبيقها على إثر بيان فشلها أو خطورتها.

٣. **البحث عن آفاق جديدة للتنمية الفلسطينية:** وفي هذا الجزء الثالث، تم تجميع كل ما كتبته في سياق محاولة التوصل إلى مقاربات ومنطلقات جديدة في فهم تحديات التنمية الاقتصادية تحت الاستعمار الاستيطاني وفي مرحلة يفترض أنه ما يزال «التحرر الوطني» عنوانها. وفي هذه المقالات نجد محاولات أولية لكسر القوالب ولمراجعة بعض الافتراضات الاعتيادية حول العلاقات الطبقية الفلسطينية والحدود الجغرافية المصطنعة التي يتم تناول مسائل التنمية من خلالها، ولإنهاء الجدل اللا-منتهي (والذي ساهمت بحصتي كاملة فيه!) حول بروتوكول باريس وجميع الأسباب الوجيهة لنقدها وضمه إلى «مزبلة التاريخ».

لست متأكد إذا بعد كل هذه الغربلة سيجد القارئ «الخط الناظم» المنشود، لكنه إذا وجد فإنه على الأرجح ابسط ما يكون، ويتلخص في العنوان المختار لهذه المجموعة؛ أي ضرورة فهم ونقد العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة والبحث عن البدائل لها، وهو ما يشرفني أن اسهم في ذلك من خلال ٢١ زهرة فقط (وليس ألف) موزعة في فصول/مقالات هذا الكتاب.

وفي الختام أود توجيه التقدير الكبير لجميع من شجع وسهل في القيام بهذه الاجتهادات الفكرية، من رؤساء تحرير الصحف والمجلات التي نشرت هذه المقالات أصلاً ومؤسسة مواطن التي أخذت على عاتقها نشرها هنا، وصولا إلى زوجتي الحبيبة الحكيمة امتياز دياب، التي أضاءت الطريق لغويا ومعنويا لكي ترى هذه المقالات النور.

الباب الأول

في الفكر الاقتصادي الفلسطيني

إعادة صياغة خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية وضع حصان التنمية أمام عربة الحكم*

قراءة في كتاب

State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation [1]

منذ أول مسعى دولي التمويل في أيار ٢٠٠٠ لإعادة تأهيل سجل الإدارة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، صارت قضايا الفساد، والشفافية، والإصلاح متداخلة تداخلاً وثيقاً بالسجال السياسي القائم. في ذلك الزمن، قام رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بمساندة من صندوق النقد الدولي، بتأسيس المجلس الأعلى للتنمية للإشراف على جهود السلطة الفلسطينية لتعزيز الإدارة وتقوية المالية العامة. كان الدور الإستراتيجي المنوط بهذا المجلس الذي ضم ثلاثة وزراء، هو المساعدة على إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الفلسطينية ودفع السياسة العامة الفلسطينية نحو الانسجام مع المعايير الدولية. لم يجتمع المجلس الأعلى للتنمية إلا بضع مرات ولم يتحول إلى أداة للإصلاح المالي، مع أن القضايا التي كان مكلفاً بمعالجتها أصبحت بنوداً مركزية في عملية الإصلاح التي قامت بها وزارة المالية على مدى السنوات اللاحقة. وقد اشتملت هذه على توحيد حسابات العائدات العامة المتباينة؛ تقليص النفقات العامة الجارية؛ الكشف التام عن العمليات التجارية والاستثمارية للسلطة الفلسطينية؛ تصميم استراتيجية خصخصة لممتلكات السلطة الفلسطينية؛ وبلورة سياسة السلطة الفلسطينية حيال الدين العام.

---

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد ١٦، عدد ٦٣ (صيف ٢٠٠٥)، ص ١٤٩
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/0_7310.pdf

[1] *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*, edited by Mushtaq Husain Khan, with George Giacaman and Inge Amundsen. London: Routledge Curzon, 2004

ومنذ ذلك التاريخ باتت توضع خطط المئة يوم، والخطط السنوية، والخطط الثلاثية، وتعقد الندوات والحلقات الدراسية الدولية، وتبعث فرق لا حصر لها من الخبراء الدوليين إلى فلسطين لمعالجة السجل الفلسطيني في هذا المجال الحيوي حديثاً من مجالات الأداء الاقتصادي. ومع تراجع إمكانيات التقدم في القضايا الفلسطينية الأساسية كالاحتلال، واللاجئين، والسيادة، والقدس بعد العام ٢٠٠٠، تكثفت الضغوط على السلطة الفلسطينية للقيام بتقدم ما في مجال «الإصلاحات» الداخلية الفلسطينية الواسع. ومن الدلائل على ذلك أن بحثاً على الإنترنت بواسطة أداة غوغل (Google) عن موضوع «الإصلاحات الفلسطينية» في أواسط آذار ٢٠٠٥ كشف عن وجود ١٤٠٠٠٠٠ صفحة على الشبكة تتعلق بهذا الموضوع، و٧٠٠٠ نبأ في مدة عشرة أيام نموذجية.

إصلاح السلطة الفلسطينية

اليوم تعتبر كافة الأطراف (ربما باستثناء السلطة الفلسطينية) أن القضايا المستعصية كقضية قيام الدولة لا يمكن أن تعالج حتى تباشر هذه السلطة بعملية إصلاح واسعة النطاق. ظل المسؤولون الرسميون في السلطة الفلسطينية في ولاية ياسر عرفات يقشعرون عند أي تلميح إلى الفساد في صفوفهم أو أنهم في أفضل الأحوال كانوا يشيرون بأصابعهم إلى بلدان أخرى نامية (أو متقدمة) وحركات تحرر وطني ليبينوا أن الكمال مستبعد. وكان في وسعهم أن يحاجّوا بصورة مقبولة أن مشاكل سوء الإدارة الوزارية، وانعدام المساءلة المالية، والفساد، والمحسوبية، إنما تم كشفها والتحقيق فيها من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية (كتقرير ديوان المحاسبة العامة سنة ١٩٩٧، وتقرير المجلس التشريعي الفلسطيني سنة ١٩٩٨). ولكن منذ حكومة محمود عباس القصيرة العمر في العام ٢٠٠٢، وإلى حد أبعد في ظل نظام ما بعد عرفات، باتت الحسابات المالية والوظائف، والهيكليات الوزارية، والأدوار السياسية، ومشاريع القوانين، وخطط التنمية قد خضعت لتدقيق فائق من قبل الجهات المانحة والمجتمع الدولي ومؤسسات الرقابة التابعة لهما.

وفيما يستمر بعض المسؤولين الرسميين في السلطة الفلسطينية في الاحتجاج بأن الإصلاح يبقى أولاً وقبل أي شيء شأناً فلسطينياً، فقد وقعت السلطة الفلسطينية في مجال الإدارة على جملة من الالتزامات الجديدة التي اقترحتها الجهات المانحة في لقاء لندن لتقوية السلطة الفلسطينية الذي عقد في آذار ٢٠٠٥. وكان معظم الالتزامات التي وقعت في لندن قد ظهر في خطط إصلاحية سابقة صادرة عن السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن ترتيب الأولويات، والتشديد، وتوجه «إصلاح» السلطة الفلسطينية اليوم يستدعي المزيد من التمويل والدعم الدوليين العمليين،

من خلال جملة من منتديات التنسيق بين الجهات والأقنية المانحة وفرق العمل المشتركة مع نظراء من السلطة الفلسطينية.

قبل العام ٢٠٠٠، كان المجتمع الدولي حريصاً على ألا يهز زورق الإدارة في السلطة الفلسطينية هزاً شديداً كي لا يعوق «الثمار الاقتصادية للسلام» التي طالما احتفي بها باعتبارها أساسية في نجاح عملية أوسلو. ولذا، ففيما قامت بعض الهيئات والبعثات الدولية على مدى السنوات بتحديد التحديات العامة التي تعترض السلطة الفلسطينية في مجال بناء مؤسسات الإدارة وحكم القانون (مثال ذلك تقرير بعثة روكارد سنة ١٩٩٩)، فإن القليل من هذه التحقيقات قد تعرض صراحة لأكثر أشكال «الفساد» ذكراً في التقارير (ألا وهي الاحتكارات، المداخيل العامة غير المصرح بها، الإنفاق العام غير المرشّد أو هدر المال العام، السلب/الابتزاز، والمحسوبية) إلا بأشد العبارات حذراً وديبلوماسية. وكما تم توثيقه جيداً في مواضع أخرى، فقد تحركت الجهات المانحة ببطء في الإفصاح عن مصادر قلقها للسلطة الفلسطينية، عاملة بصورة أساسية عبر القنوات الخلفية والضغوط الخفية بدلاً من النقاش والحوار الموضوعي، الشفاف، والبنّاء. والحقيقة أنه حتى العام ٢٠٠٠ امتنع معظم الجهات المانحة صراحة عن ربط مساعداتها للسلطة الفلسطينية بأية شروط سياسية أو غير سياسية صريحة، وذلك على الرغم من معرفتها الجيدة بحال الإدارة والرقابة الماليتين في السلطة الفلسطينية.

ولكن، منذ نهاية مفاوضات السلام بدأت رقابة الدول المانحة الدقيقة والمتزايدة لمالية السلطة الفلسطينية وبرامجها تصدر أساساً عن الحاجة إلى الرد على مساءلات القواعد الانتخابية في هذه الدول والاستجابة للمزاعم القائلة بأن أموال المانحين باتت تحوَّل لتمويل جهاز الأمن العرفاتي. وقد تبين لاحقاً أن هذه الهواجس كانت بلا أساس في معظمها، وذلك بعد إجراء تحقيقات دولية وتقارير مستقلة، ولا سيما التحقيقات التي قامت بها اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، كما في تقرير صندوق النقد الدولي، الذي وثّق نفقات السلطة الفلسطينية من خارج الموازنة وخلص إلى أن أموال الجهات المانحة لم تحوَّل لخدمة أغراض غير شرعية. ولكن، وبعد تزايد انعطابية السلطة الفلسطينية والعجز في ماليتها منذ العام ٢٠٠٤، بدأ انتباه الجهات المانحة يتحول بسرعة نحو تفاصيل اشتغال الجهاز الإداري لمالية السلطة الفلسطينية، وأداء الإدارات المدنية، ودرجة التزامها بالشفافية التي يقتضيها النظام الليبرالي واقتصاد السوق.

يقيناً، أن استخدام الجهات المانحة ومؤسسات الإقراض الدولية «للمشروطية» التقليدية لم يكن ممكناً في الحالة الفلسطينية لأسباب سياسية/أخلاقية وأخرى قانونية (أي وضع الاحتلال وكون السلطة الفلسطينية/فلسطين ليست دولة معترفاً

بها). ولكن بحلول العام ٢٠٠٥، كانت درجة التدخل الدولي في إدارة القطاعين الفلسطينيين الاقتصادي والعام قد بلغت مستوى من الارتفاع والحميمية جعلها فعلياً بمثابة وصاية مالية دولية على دولة فلسطين المزمع قيامها. فمن خلال تشكيلة من الأموال الخاضعة للوصاية، وآليات الإشراف والتدقيق، والرقابة الداخلية على الموازنة، ومشاريع المؤازرة التقنية، باتت الجهات المانحة والمؤسسات الدولية في وضع يمكنها أن تراقب مراقبة فعالة كيفية اشتغال مالية السلطة الفلسطينية حتى آخر شيكل. وقد شجعت هذه الشفافية المالية التامة ولا شك استمرار دعم الجهات المانحة للموازنة الفلسطينية في مناخ من عدم الاستقرار والغموض، وهي تعرض باعتزاز من قبل السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي باعتبارها نموذجاً للبلدان النامية. غير أن هذا يستلزم أيضاً كون المساعدات الدولية لفلسطين قد باتت أكثر فأكثر خاضعة لما تعرضه أجندات الجهات المانحة مما هي لاستراتيجيات المطالب المحلية للجانب الفلسطيني المستفيد.

الاقتصاد الفلسطيني والسعي لإنشاء دولة

ما يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني، بإجماع معظم المراقبين الدوليين، من تشوهات واضطرابات بنيوية عميقة الجذور، سواء داخل الاقتصاد نفسه أم في قطاعه الخارجي (التجارة الخارجية، العمالة، والمالية). وتستمر هذه نتيجة للاحتلال، والفصل عن الدول المجاورة، والتفتت الداخلي، والحرب، والاستنزاف المؤسساتي، وعدم التأكد من تنفيذ الحل القاضي بقيام دولتين والملحوظ في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ وخريطة الطريق. وفي غياب أية سياسة مقصودة وشاملة تلتفت إلى هذه التحديات القائمة، فإن الاقتصاد الفلسطيني يتحول فعلياً إلى اقتصاد كفاف. ومع أن التراجع الذي بدأ سنة ٢٠٠٠ قد استقر بعد سنة ٢٠٠٣، فإن هذا لم يكن في أفضل الأحوال أكثر من ارتداد عن أو تكيف مع اقتصاد راكد جداً فقد على الأقل خمس قاعدته الاقتصادية على مر السنوات الأربع الماضية. وقد بدأت السلطة الفلسطينية (ومناصروها الدوليون) مؤخراً التشديد على أنه لا بد لأية عملية سياسية أو تحرك باتجاه التخفيف من هذه القيود والسدود من أن يجري بموازاة استراتيجية تنمية اقتصادية. ومع ذلك، وحتى في غياب أي تقدم سياسي، تمكن الاقتصاد الفلسطيني من إثبات قدرته على التأقلم واستخدام استراتيجيات تعامل ناجحة، ينبغي أن توفر العناصر الهادية إلى مشاريع التنمية لما بعد إنهاء النزاع أو حتى في ظله التي يمكن أن تعتمدها السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي.

لقد سلطت أزمة السنوات القلائل الماضية الضوء على انعطابية الاقتصاد الذي كان حتى من قبل انتفاضة الأقصى يفتقر إلى محرك داخلي للنمو وكان تابعاً

إلى درجة عالية لمساعدة الجهات المانحة والعمالة في إسرائيل لتحقيق النمو. وتستمر مجموعة المؤشرات الاقتصادية في تصوير بيئة معادية وآفاق غامضة للتجارة الخارجية، والاستثمار، والعمالة، أو الرعاية الاجتماعية. أما البطانة الفضية للسحابة السوداء، هذا إن كان ثمة من بطانة، فهي أنه وعلى الرغم من الظروف غير المؤاتية، فإن المجتمع الفلسطيني قد التئم في تلاحم اجتماعي لا سابق له. من ذلك، أنه تمكن سنة ٢٠٠٣ من تشغيل عدد من العمال أكبر من العام ١٩٩٩، وفي جملتهم ٧٧٠٠٠ عامل من مجموع ١٣٠٠٠٠ عامل يعملون في إسرائيل. ومع أن هذا التحول لم يكن مقصوداً، وعلى الرغم من حصوله بأجور وإنتاجية أدنى، فقد أظهر أن الاقتصاد الفلسطيني قادر، في وجه الظروف القاسية، على أن يتأقلم ويزيد العمالة، بحيث يعيد توزيع ما تيسر له من دخل في ظل الحصار الاقتصادي.

ما كان لنشر كتاب *State Formation in Palestine* أن يأتي في لحظة أفضل من اللحظة الحالية لتنشيط نقاش أكثر صراحة وانفتاحاً حول قضية باتت أكثر سجالية في العلاقات بين السلطة الفلسطينية والجهات المانحة. وللمرة الأولى، ينشر تحليل أكاديمي محكم التوثيق حول الوقائع، والأرقام المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني منذ ١٩٩٤، إضافة إلى تفاعلاتها مع البيئة الخارجية والالتزامات التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو. إن نتائج مشروع البحث هذا، الذي قام به فريق كبير من رجال الاقتصاد الدوليين والفلسطينيين وعلماء الاجتماع والذي استضافته منظمة مواطن الفلسطينية غير الحكومية، ليست متاحة للاختصاصيين فحسب بل لجمهور أوسع مهتم بالشؤون الفلسطينية، وذلك على الرغم من إطارها التصوري الصارم.

ففي مقدور الناشطين في مجال التنمية، والممارسين، وصانعي السياسات كلهم أن يستفيدوا من التحليل الاقتصادي الجاد الذي ينطوي عليه الكتاب ومن منهجيته، وذلك بفضل تحرير حاذق مشفوع بمساهمات قيمة أضافه مشتاق خان المحاضر الكبير في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية والاقتصادي الرائد في مجال التنمية. كما أن في وسع الجمهور الأوسع من القراء العاديين، وفي جملتهم المتعاطفين مع السلطة الفلسطينية والمشهرين بها، أن يتعلموا من التحليلات التي يقدمها هذا المجلد أن يكونوا أكثر احتراساً في طرح تعميمات شاملة عن الأداء السياسي والمؤسساتي غير المتكافئ للسلطة الفلسطينية، والتي تكدس عادة كيفما اتفق تحت مقولة «الفساد» المفرطة التبسيط. ومن خلال الإحالة إلى كتلة الأدبيات المتينة التي يوردها مشتاق خان وسواه من دراسات التجارب التنموية الآسيوية، فإن هذا المجلد التعاوني، المستند إلى بحث ميداني مكثف، يتيح فهماً أفضل لظواهر تعرف في هذا الحقل تحت مصطلحي التماس «الريوع» غير المنتجة

وتوليدها. ويعرف مصدر صادق وغير أكاديمي التماس الريع بأنه «ميل كل إنسان حي إلى الحصول على أكثر ما يمكن من المكاسب لنفسه. وهذا يصدر عن فكرة الريع الاقتصادي، وهو دفعة إضافية فوق كلفة الفرصة. ويقال عن الناس إنهم يلتمسون الريع عندما يحاولون الحصول على أجور أعلى، المزيد من الربح، أو أي دفعة أخرى تفوق الحد الأدنى الذي يقبلون به.»*

وكما سيلاحظ القارئ، فإن بعضاً من أكثر أشكال «الفساد» ذكراً في العادة لا تنحصر ممارستها على نطاق واسع في البلدان النامية فحسب (هذا بصرف النظر عن البلدان المتقدمة)، بل إن أشكال الفساد المزعومة هذه قد أدت، في ظروف معينة، إلى التنمية ومكاسب بالنسبة إلى تكوين الدولة للعديد من البلدان التي تقدم على ممارسات كهذه. فيبين مشتاق خان في كتابه، استناداً إلى تجارب بلدان ككوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وتايلاند، والصين، أن «شواهد الانتقال التاريخي تظهر أن تعاقب الإصلاحات التي أفضت بهذه البلدان إلى التطور الرأسمالي الناجح» تنافي النظرة المتعارفة والمستقرة في هذا الحقل (ص ٢٦). وعندما يمضي الباحث في خط البحث هذا في الحالة الفلسطينية المخصوصة، يبدو أن الترابط بين عمليات صنع القرار الوطني/السياسي والاقتصادي قد خلف أثراً قوياً في تواتر وتأثير توليد الريع والتماسه في فلسطين. فمن الواضح في الوضع الفلسطيني، أن الفساد لئن كان مشكلة أخلاقية خطيرة، فإن وجوده ودوره لا يمكن فصلهما عن عملية فريدة لتكوّن الدولة والمراكمة الرأسمالية في ظل ظروف في غاية الصعوبة. فلكي يكون للإصلاح معنى ومنفعة «للمصلح»، ينبغي أن تفهم الممارسات التي يجب إصلاحها وتعالج في إطارها الأعم. وإن من شأن القراءة المنفتحة لهذا الكتاب أن تقدم زاوية جديدة يمكن من خلالها تقويم أداء السلطة الفلسطينية حتى الآن وتصميم أفضل لسياسات التنمية وممارساتها في المرحلة المقبلة من تكوّن الدولة الفلسطينية.

يحدد الفصل الأول من الكتاب الإطار الفكري والتاريخي للبحث ككل، بينما ينظر الفصل الثاني في النتائج المحتملة لعملية تكوّن الدولة وقابلية هذه النتائج للبقاء على هدي هذا الإطار. أما البيئة السياسية والتنظيمية للعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية منذ أوسلو فيغطيها فصل ثالث، تعقبه مراجعة لتجربة السلطة الفلسطينية السياسية والمؤسساتية وأهميتها بالنسبة إلى تكوّن الدولة في الفصل الرابع. وتتفحص الفصول الثلاثة الأخيرة المكونات الأساسية لمالية السلطة الفلسطينية: الاحتكارات، الضرائب، ومساعدات الجهات المانحة.

* كما تعرف على موقع AmosWEB (www.amosweb.com).

ينطلق الكتاب نحو هدفين أساسيين، تتم متابعتهما بصورة متماسكة في التوليفة المتقنة لمساهمات مؤلفيه الأحد عشر. هدفه العام الأول هو مراجعة، وفي الحقيقة إعادة تحديد، تجربة التنمية المؤسساتية للسلطة الفلسطينية بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٠، وما استجرّته من تحديات على مستوى الإدارة الاقتصادية. وينظر المؤلفون إلى هذا الأمر باعتباره عملية تكوّن دولة في ظل ظروف مناوئة للغاية، بدءاً بـ«العلاقة غير المتكافئة» مع إسرائيل، المكرسة في اتفاقيات أوسلو، والمتفاقمة جراء الدمار الحاصل خلال أربع سنوات من الحرب وعدم الاستقرار. وعدم التوازي هذا يهدد مختلف وسائل بقاء الدولة الوليدة، بدءاً بتلك المتمثلة في المجال المالي. وتنطوي هذه المقاربة على أنه بدلاً من تحديد سلسلة من عمليات توليد الريع والتماس الريع «الفاسدة» باعتبارها مصادر أساسية لأوجه القصور الاقتصادية والتشوهات المحتاجة إلى الإصلاح، فإن هذه العمليات تستلزم التحليل من حيث علاقتها بالضرورات العليا للتطلعات الوطنية الفلسطينية، و تكوّن الدولة، وأهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ومن ثم ينشأ السؤال عن مجال التحرك المتاح أمام القيادة الفلسطينية في متابعة أجندتها الوطنية في بيئة معادية-أي، إلى أي حد تستطيع أن تمارس «القرار الفلسطيني المستقل» الذي طالما أشار إليه عرفات والذي كان فعلياً مرادفاً للقسم الأكبر من استراتيجية عمله الوطني طيلة حياته.

أما الهدف الثاني والموازي في الأهمية والتجديد، لهذا المجلد، فهو أن يبين، من خلال بحث جيد التوثيق والتوازن والشفافية، إلى أي حد كانت عملية تكوّن الدولة الفلسطينية وعمليات الإدارة الاقتصادية على مدى السنوات العشر الماضية، تتسم بالتعقيد والتعددية. فالوصمة الفجة والسائدة حول نطاق وغايات «إمبراطورية عرفات المالية» الأسطورية، والتي عندما وضعت في منظور واقعي في مقال استقصائي نشر في شباط ٢٠٠٥، في الفايننشال تايمز، تبدو أضعف إقناعاً على ضوء نظام إدارة الريع المركب والفعال الذي أدارته السلطة الفلسطينية، والذي صوره مشتاق خان وزملاؤه في هذا المجلد. فبعد مراجعة النظام وتقويمه على ضوء التنمية الاقتصادية، يعيد هذا الكتاب إظهار ما يراه المراقب العابر كنظام محسوبية لا رقيب عليه لصيانة الهيمنة السياسية، في صورة عامل عقلاني تماماً جيد الإدارة من العوامل المقصودة في تكوّن الدولة.

ويعالج المؤلفون، في متابعة هذا الهدف، النظرة التقليدية المستقرة في صفوف التيار السائد عند علماء الاقتصاد الليبراليين الجدد على امتداد العقدين الأخيرين في إطار «إجماع واشنطن» حول السياسات التنموية والاقتصادية، التي ما زالت مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تتمسك بها كما هي. ويجد مشتاق خان الاقتصادي الحاذق نفسه على أرض مألوفة في هذا

المجال، كما أن التحليل الهادئ والعاقل الذي يتصف به الكتاب مشفوعاً بالشجب الأخلاقي المناسب للفساد عموماً، يدعمان حجاجاً قوياً ينبغي لكلا المؤسسات المانحة وصانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني أن يعالجانه بنفس الشفافية والواقعية. ويشكل الكتاب أيضاً إضافة تجريبية ومنهجية للأدبيات المتنامية حول إدارة الريع في العالم بأسره.

الإدارة الجيدة والنتائج المحتملة لتكوّن الدولة

يعرف فصل مشتاق خان الأساسي القارئ بالنظرية الاقتصادية السائدة في ما يختص بإدارة الريع من خلال مراجعته لأجندة «الإدارة الجيدة»، المتجذرة في النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية (أي التيار المعاصر الأساسي في الفكر الاقتصادي) والسياسة الليبرالية وما يتصل بها من نموذج «النيوباتريمونيال» المأخوذ من العلوم السياسية الحديثة. كلا الإطارين الفكريين يربطان الديمقراطية، وسياسات مكافحة الفساد، واقتصاد السوق، وما يلزم عن هذه من ازدهار في نوع من الدورة الفاضلة.

وفقاً لسياسة التنمية المعروفة بالإدارة الجيدة، يوصف اقتصاد السوق التنافسي بأنه فعال بقدر ما يمنع أو يزيل «النقائص» كتوليد الريوع، أو «الدخل المتولد سياسياً، والذي من شأنه أن لا يوجد من دون بعض الحقوق المحددة، أو الدعم، أو التحويلات التي تمت المحافظة عليها من خلال عملية سياسية» (ص ١٩). أما وجود/توليد الريوع الاقتصادية ضمن صلاحيات الدولة، والتماس الريوع من قبل الجماعات ذات المصلحة والراغبة في إنفاق الموارد للحصول على هذه الريوع، فهما أمران يعزز كل واحد منهما الآخر. أما في التحليل النيوباتريمونيال، فإن شخصنة السلطة هي نتيجة لعدم وجود حكومة ديمقراطية قابلة للمحاسبة: «فالدولة هنا هي «ملك» للزعيم الذي يحكم بمساعدة زبائنه» (ص ٢٣). الفساد في هذه الحالة راسخ في بنية النظام ويتسم الاقتصاد «بمراكمة سياسية المنشأ للثروة من قبل الزعيم وزبائنه»، وهو الأمر الذي ينهك الاقتصاد ويعوقه.

ويذكر فصل مشتاق خان أنه يمكن أن تتولد الريوع في شكل حقوق احتكارية تمنح على بعض السلع المستوردة، أو في شكل من أشكال الدعم، أو تحويلات تعيد توزيع الدخل، أو خلق وظائف عامة لا حاجة إليها. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما يتم التماس الريوع إما بصورة قانونية (كالنفقات على الاتصالات السياسية أو المساهمات في الأحزاب السياسية) أو بصورة غير قانونية (كرشوة المسؤولين الرسميين من قبل الأفراد أو المؤسسات، تمويل الأحزاب بصورة غير قانونية، وسوى هذه من أنماط التماس النفوذ بصورة غير قانونية). وثمة أيضاً منطقة رمادية من التماس الريع بصورة شبه قانونية، وهي اكتساب امتياز الوصول إلى الدولة ومواردها.

ويذهب منظرو الإدارة الجيدة إلى أن أثر التماس الريع لا يمكن أن يكون إلا سلبياً وغير منتج، ويجب لذلك أن يحال دونه (أو يجب إزالته) من خلال مجموعة من الإصلاحات. ففي صيغتها «ذات الحجم الواحد المناسب للكل» تشتمل هذه الإصلاحات على خصخصة ممتلكات الدولة التجارية أو الإنتاجية، وإزالة كافة الاحتكارات المفروضة أو المحمية، تطبيق الشفافية على المالية العامة، وحصر تدخل الدولة في عمليات السوق بالحد الأدنى، وذلك في جملة نصائح أخرى. واستناداً إلى الفكرة السائدة فإن هذه الإجراءات تكون أكثر فعالية عندما تشفع بحكومة ديمقراطية، قابلة للمحاسبة وقادرة على منع الجماعات الأقلوية من التماس- وتشجيع توليد- الريوع، وحماية الدورة الفاضلة.

وفيما يؤكد مشتاق خان أن «الفساد هو التماس الريع بصورة غير قانونية»، فهو يوضح أيضاً أن «الكثير من التماس الريع يتكون من أنشطة قانونية تستهدف التأثير في المسؤولين الرسميين لصالح ملتمسي الريع» (ص ٢٠). وبالنسبة إلى هذا المجلد، يعتبر التحقيق في مسببات توليد الريع وإدارته في الإطار الفلسطيني وفي الدلائل عليها مهماً بقدر أهمية وضع هذه العمليات في الإطار الفكري المناسب لعملية تكوّن الدولة. ويدرك مشتاق خان إدراكاً تاماً أن التماس الريع يمكن أن يفضي إلى قيام دولة زبائنية، أو سالبة، أو زبائنية مجزأة، وإلى أنظمة سياسية من هذا النحو، غير أنه يبرهن أيضاً التجارب التاريخية التي لا تقل أهمية والمؤدية إلى نتائج أخرى- ولا سيما ما يسمى بالدولة الموصوفة بالتنموية. يتمايز كل من هذه الأنماط الأربعة عن الآخر من حيث تواتر الريع في اقتصاداتها ومن حيث كيفية إدارة هذا الريع وخدمة لأية أهداف. من ذلك أن الدولة الزبائنية تتسم عادة بعلاقة عميقة الجذور بفاعل خارجي (دولة أو غير ذلك)، بينما تمتلك الدولة السالبة بنية منظمة فاسدة من التماس الريع وتوليده إلى حد يعوِّق حظوظ التنمية ويوهنها. أما الدولة الزبائنية المجزأة فإنها تعوض عن محدودية موارد الموازنة بتخصيص بعض الموارد لبعض الهيئات الاقتصادية الأساسية من ضمن شبكة منظمة من المحسوبيات.

بالمقابل، يبين مشتاق خان كيف أن الريع في حال الدولة التنموية يمكن أن يتولد، ويدار، ثم يزال من ضمن عملية استراتيجية لبناء الدولة ترتكز إلى أجندة وطنية للتنمية. في هذا النوع من الدول، تدار الريوع من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، ولا يتم تحويلها إلى الرأسماليين إلا على أساس الأداء. وينطوي التماس الريع بالدرجة الأولى على قيام الرأسماليين الناشئين باتصالات بأهل السلطة للحصول على أنواع معينة من الريع: تحويلات الدخل، ريوع إعادة التوزيع، أو ريوع احتكارية مؤقتة. وفي التجربة التاريخية التي يستشهد بها مشتاق خان، أن النمو الاقتصادي المعتدل أو العالي يعقب هذه التدابير في دول كهذه. أما في

الدولة الزبائنية، وهي أضعف الدول نمواً، فإن التحويلات من المصادر الخارجية تقوم بدور أساسي للحفاظ على بقاء الدولة، وهي تسلم إلى فصائل داخلية من خلال وساطة دولة زبونة. وتستعمل الموارد وتدار (وتساء إدارتها في الأغلب) من خلال أقنية غير مشروعة من قبل مسؤولين رسميين للحفاظ على الأمن والسيطرة السياسية. ويمكن للنتائج الاقتصادية أن تتراوح بين النمو المعتدل، هذا إذا ما اتبعت سياسة تكامل اقتصادي مع الدولة/الدول السائدة، وبين النمو السريع العطب، وغير المستقر في الحالات التي تكون علاقة الدولة السائدة بالدولة الزبونة تتسم بما يصفه المؤلفون بالاحتواء غير المتكافئ.

يشتمل الفصل التمهيدي الذي كتبه مشتاق خان، ومثله الفصل الذي يليه والذي كتبه المؤلف مع عالم الاجتماع جميل هلال، على النتائج المركزية حول العلاقة المتبادلة بين تكوّن الدولة الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية وإدارة الريع، مع التركيز على خصوصيات ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني التي قررتها اتفاقيات أوسلو. وتتوصل تحليلاتهما إلى وجود «دلائل معتدلة» في التجربة الفلسطينية على ممارسات شائعة في نمطي الدولة السالبة والدولة الزبائنية المجزأة في صورة بعض حالات الابتزاز والاحتكارات الضارة اقتصادياً، وتخصيص الموارد لبعض الفصائل، على التوالي.

والمقولة المركزية في الكتاب هي أن اتفاقيات أوسلو الاقتصادية، ولا سيما الطريقة التي طبقت فيها ضمن ظروف توازن القوى الاقتصادية والسياسية/الأمنية السائدة بين الطرفين، كانت تعتبر (وتستعمل) من قبل إسرائيل كأداة لسياسة احتواء اقتصادي غالبة. والواقع أن الكتاب يقوم سجل الفترة الانتقالية بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٠، باعتباره كان خاضعاً بالدرجة الأولى لاحتياجات إسرائيل السياسية/الأمنية التي استتبعت تملصاً تدريجياً من استراتيجية التكامل الاقتصادي التي يرتكز إليها نظام أوسلو. ومع أن هذا البحث يسبق خطة الانسحاب الإسرائيلي من غزة لسنة ٢٠٠٤، فإن الحوادث التي وقعت منذئذ إنما عملت على توكيد أن الشرق الأوسط الجديد الذي طالما روج له شمعون بيريس في ذروة عملية السلام في التسعينات، ليس إلا رؤية منسية (أو سراباً) للتعاون الذي اختزل اليوم إلى حواجز، ومراكز تفتيش، ومناطق محظورة، وإغلاقات. ومع أن الصلات الاقتصادية الكبرى ما زالت باقية، فإن الطرفين لا يدركان إلا القليل من المصالح المشتركة، كما أن التعاون في مجالات العمل، والاستثمار، وسواهما من مجالات حقبة أوسلو بات شبه معدوم.

وتناقش سياسة الاحتواء مناقشة مستفيضة في هذا السياق في الفصل الثالث على يد عادل زاغا وحسام زملط. ويفسر الكاتبان هذه السياسة بالتفصيل عبر الإحالة إلى نصوص بروتوكول باريس الخاص بالعلاقات الاقتصادية التي تحكم

التجارة الخارجية والعلاقات المالية بينهما حتى اليوم، وتنفيذ هذا البروتوكول من قبل إسرائيل (والسلطة الفلسطينية). وهذه السياسة، علاوة على «دلائل كثيرة» على ريوع الدولة الزبونة (موارد غير معلنة تنفق في سبيل السيطرة على الأمن، وإدارة تخصيص حصص الريع من أجل تثبيت الاستقرار السياسي) تقود خان إلى اعتبار هذا النمط من الدولة هاماً بصورة خاصة بالنسبة إلى التجربة الفلسطينية. والدلائل الفلسطينية على ممارسات إدارة الريع التي يمكن اعتبارها سالبة تشير إلى أنه لا بد لعملية تكوّن الدولة من أن تستقر في اتجاه واضح واحد. غير أنه وزملاؤه المؤلفون يرون إجمالاً أن هذه الريوع إنما هي نتيجة لا مفر منها لميزان القوى السياسية والسيادية غير المتكافئ بين إسرائيل وفلسطين. وينبغي لعدم التكافؤ هذا أن يعالج إذا أريد لإدارة الريع الفاسدة أن تعالج بصورة مفيدة وفعالة.

توليد الريع التنموي وتكوّن الدولة الفلسطينية

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المجلد هو مدى كون عمليات إدارة السلطة الفلسطينية للريع تنموياً من حيث الغاية، على الرغم من حدود قدرة الدولة على تنظيم هذه الريوع. ويحترس المؤلفون كثيراً من اعتبار أنماط الريوع السالبة أو سواها بمثابة ريوع تنموية. «ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم الاعتراف الواسع بهذا الأمر، فقد كانت ثمة عناصر في طريقة تخصيص الريع التي نظمتها السلطة الفلسطينية يمكن اعتبارها ملائمة لدولة تنموية ناشئة» (ص ٥٥). والأبرز في هذه الريوع التنموية كان استخدامها لاجتذاب الرأسماليين الفلسطينيين في المهجر ممن يمتلكون الأموال والتجربة (كان عرفات، مرة أخرى، يشير إلى بحثه عن «روتشيلد فلسطيني») وتصحيح حصص الريوع باتجاه أصحاب المشاريع الأكثر فعالية اقتصادياً. ولعل أفضل الأمثلة على هذه هي بعض احتكارات الاستيراد التي منحتها السلطة الفلسطينية وانخراط القطاع العام في الأنشطة التجارية، وإن كان الكتاب يتحاشى المبالغة في تقدير فعالية تطبيق هذين الأمرين في تجربة السلطة الفلسطينية حتى الآن.

أما الفصل الخامس الأخاذ بقلم محمد نصر، البروفسور المتميز في جامعة بيرزيت، حول الاحتكارات في السلطة الفلسطينية فيقدم تفسيراً قصيراً للتكلفة الاقتصادية لما يعتبر إجمالاً تقصيراً في تخصيص الموارد الناتجة عن الممارسات الاحتكارية. وهذا الفصل هو يقيناً الدراسة الأفضل توثيقاً نشرت في أي مكان حتى الآن عن هذا الموضوع ، وهي توضح مختلف الأدوار والوظائف التي تقوم بها الاحتكارات الخاصة والعامة، التي كان لكلاها بعض الآثار الاقتصادية المؤذية التي لا يقلل نصر من شأنها. غير أن مساهمة نصر الباقية هي في تبيانه كيف أنه «كان في مقدور بعض الاحتكارات أن تلعب دوراً

إيجابياً في تنشيط الاستثمارات في القطاع الخاص... ولا سيما في البنى التحتية والخدمات، علاوة على التمويل الحيوي الذي كانت توفره من خارج الموازنة بعض احتكارات الاستيراد الحكومية التي «كانت تشكل استجابات عقلانية من قبل السلطة الفلسطينية في سياق كانت تجارتها الخارجية وفرصها الجمركية محدودة جداً بفعل بروتوكول باريس» (ص ١٨٨).

وليست فصول الكتاب الأخرى أقل قدرة على كشف الوقائع. فالفصل الرابع، بقلم عالمي السياسة إنجه أموندسن وباسم زبيدي، يقدم وجهة نظر مؤسساتية يمكن منها الإحاطة بقصة تكوّن الدولة الفلسطينية، من الإبانة الواضحة بأن السلطة الفلسطينية قد أظهرت «فرصاً إيجابية نسبياً لأن تصبح كياناً تنموياً» و«إرادة سياسية قوية للانطلاق في مسار تنموي اقتصادي لم يكن لها خيار سواه» (ص ص ١٦٢-١٦٣). في هذا المقال، كما في سواه، يحترس المؤلفون بالنسبة إلى ما توصلوا إليه ولا يتجاهلون مؤشرات تفيد بأن السلطة الفلسطينية كانت تتسم بسمات تنسجم مع نموذج الدولة الزبائنية (المنطق الرئاسي والمحسوبية). غير أن التشديد هنا وعلى امتداد الكتاب على الأوجه الإيجابية لسجل السلطة الفلسطينية (النظر إلى الكأس باعتباره نصف ملآن) يستحق قدراً من الانتباه لا يقل عن الإشارات العديدة في أمكنة أخرى إلى كون كأس الإدارة الفلسطينية نصف فارغ في أحسن الأحوال.

ويعالج فصل آخر بقلم الاقتصاديين أود فيلدشتاد وعادل زاغا بكفاءة موضوع إدارة الضرائب والجمارك الفلسطينية المعقد والحاسم، والذي كان من أهم أقنية الحفاظ على علاقة الدولة الزبونة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (من خلال الجمارك على المستوردات وسواها من ترتيبات مقاصة الضرائب وآلياتها فضلاً عن أقنية الجهات المانحة). ويسلط هذا الفصل أيضاً الأضواء على الإنجازات الوظيفية والمؤسساتية للسلطة الفلسطينية في إدارة هذا القطاع، حتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل: «لقد كانت السلطة الفلسطينية قادرة على الالتزام بالخط الأصلي للماكروإكونومكس مع توفير حوافز ضريبية سخية لجماعات هامة في المجتمع علاوة على سياسات تقدمية إلى حد ما تموّل من مداخيل مستمدة من علاوات المساعدات الخارجية والاحتكارات» (ص ٢٠٩). والفصل الختامي حول المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة، والتماس الريع، وتكوّن النخب بقلم سري حنفي وليندا طبر، جريء في استبار التوازن الدقيق للمصالح وتحويلات الموارد بين الجهات المانحة، والسلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني. أما القسم القصير الرائد في دور «الجمعيات الأهلية الفلسطينية الاحتكارية العملاقة»، والتماس الريع في قطاع الجمعيات الأهلية، و«بروز رؤساء الجمعيات الأهلية كنخبة جديدة معولمة» (ص ٢٣٣-٢٣٦) يجمل إسهام المجلد محولاً إياه إلى فهم أكثر تعمقاً وموضوعية لتطور التجربة الفلسطينية منذ ١٩٩٤.

غير أن هذا المجلد الشامل ليس مختصاً في تصحيح السجل التاريخي فحسب، وهو أمر يقوم به بصورة باهرة. كما أن المقصود منه هو تمهيد الطريق لإقامة مؤشرات على توليد الريع التنموي من شأنها أن تسهم في قدرة الدولة على البقاء في المستقبل. وهذه مهمة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى صانعي القرار الفلسطينيين، إن من حيث الإعداد للمرحلة المقبلة من تكوّن الدولة أو من حيث تحسين التجهز لمواجهة مسائل الشروط التي من شأنها أن تنشأ بصورة شبه مؤكدة عندما يباشرون مفاوضات أكثف مع الجهات المانحة ومؤسسات بريتون وودز. فالمساعدات قد بدأت تربط برفق وتساهل بالتقدم في «مؤشرات الأداء» في الإصلاح السياسي، والإداري، والقانوني، والأمني، كما بيّن اجتماع لندن. وقد يبدو أنه لن يمر وقت طويل قبل أن يمتد هذا ليشمل سياسات الاقتصاد الماكروإكونوميكس، والجمركي، والتجاري. وخليق بهذا الكتاب أن يقرع نواقيس الإنذار ولا يمكننا إلا أن نرجو أن تكون السلطة الفلسطينية مصغية.

ويبين منطق مشتاق خان الشديد التدقيق، أن إصلاح إدارة الريع ليس كافياً لضمان قدرة الدولة المستقبلية على البقاء، والحق أن من شأنه أن يعرقل وحده هذه القدرة كما تبين الفقرة الأخيرة من الفصل التمهيدي:

> إذا ما قيض للنمو الرأسمالي وترسيخ المؤسسات السياسية أن يتحققا على التوازي، فإن النظام الرأسمالي الناشئ قد يستطيع أن يتعمق سياسياً من خلال الديمقراطية... ولكن لما كان الاقتصاد الفلسطيني خلال فترتنا لا يكاد يوصف بأنه قد استوفى الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل، فإن التركيز على الإصلاحات الثانوية الضرورية لترسيخ اقتصاد رأسمالي ديناميكي لن يكون في مقدوره أن يضمن بالضرورة القدرة على البقاء في هذا الإطار. فمن الممكن لأولويات الإصلاح هذه أن تكون مضللة إذا ما اختطفت الانتباه بعيداً عن القيود التي حالت دون نشوء دولة فلسطينية قادرة على الحياة. والحقيقة... أن بعضاً من الإخفاقات الظاهرة في إدارة السلطة الفلسطينية إنما كانت في الواقع مجرد استراتيجيات لإدارة الريع حاولت تعزيز قدرة الدولة على الحياة اقتصادياً وسياسياً في إطار الاحتواء. وإذا ما قام الإصلاح بإزالة هذه القدرات من دون معالجة المشاكل التي كانت تحاول التصدي لها، فإن إمكانية قيام دولة قادرة على البقاء قد تتضاءل. (ص ٥٩-٦٠)

ليس هذا الكتاب قطعاً آخر كلمة في النقاش المنطوي على تضمينات متزايدة الأهمية بالنسبة إلى قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء. كما أنه ينبغي ألا يعتبر بمثابة ورقة تين متطورة للتستر على ممارسات احتيالية أو مريبة لتوليد الريع من قبل السلطة الفلسطينية اليوم أو في المستقبل. ومع ذلك، ففي

خضم وفرة الدراسات والتقارير الدولية واهتمام وسائل الإعلام المتزايد في السجل المفتوح للمالية الفلسطينية، فإن هذه المقاربة البديلة الجديدة تستحق انتباه الباحثين، وصانعي القرارات، والمؤسسات الدولية، واطلاعاً أكبر للرأي العام الفلسطيني. ومن منظور مصالح التطور بعيد المدى للاقتصاد الفلسطيني، فإن الشكل الوحيد الذي قد يكون أكثر سوءاً من ذلك الذي ساد في العقد الماضي، ربما هو شكل يحظى بمصادقة دولية تعطي شهادة حسن سلوك لسياسة تعيد تنظيم وتوزيع الريع (rent) بطريقة ترعى أشكالاً جديدة من الفساد والفاسدين linked to a renewed asymmetric client-state relationship تحت شعار زائف يدّعي الإصلاح والنزاهة. إن المجلس الوزاري الجديد للسلطة الفلسطينية والمشرِّعين الذين سيتم انتخابهم قريباً يتعيّن عليهما السير بحذر أثناء ابتعادهما عن التركة «العرفاتية» في إدارة الأمور ما قبل الدولة ووضعهما لبنات الأساس الأخيرة للدولة الفلسطينية العتيدة، وذلك كي يخدم الإصلاح التطور وليس العكس.

النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية* (مع صبحي سمور**)

إن برنامج إقامة الدولة الفلسطينية بحلول سنة ٢٠١١، في إطار بناء مؤسساتي نيوليبرالي، يعيد تعريف النضال التحرري الفلسطيني ويحرف مساره. وكاتبا هذه المقالة يركزان على أبعاده الاقتصادية، وتحديداً على الفكر النيوليبرالي الموجّه إليه، والذي يتجاوز التطبيقات الضيقة للسياسة الاقتصادية، إذ يعتبران أن هذا البرنامج عاجز عن أن يشكّل قابلةً قانونية للاستقلال، أو استراتيجيا للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، ويزعمان أن نقاط ضعفه لا تنبع فقط من عجز النيوليبرالية عن توفير نمو اقتصادي بصورة عادلة في أرجاء المعمورة، بل من أن «الحوكمة» النيوليبرالية في ظل الاحتلال، مهما تبدُ «جيدة»، عاجزة عن أن تكون بديلاً من النضال الأشمل في سبيل الحقوق الوطنية، أو أن تضمن الحق الفلسطيني في التنمية والتطور.

برزت «حركة التحرير الوطني الفلسطينية» في مطلع ستينيات القرن الماضي، وكان هدفها الأساسي «تحرير الأرض والانسان» من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. أمّا اليوم، وفي ظل تسارع الأنشطة الاستعمارية في جميع أنحاء فلسطين، ومع بقاء اللاجئين الفلسطينيين – المحرومين من حقوقهم الوطنية والمدنية والإنسانية – مشتّتين في أرجاء العالم، فإن هذا الشعار يرن كصدى محرج راجع من زمن غابر[1] لقد أصبح فشل استراتيجيا الكفاح المسلح في تحقيق أهدافها القصوى (قبل سنة ١٩٦٧) أو حتى المحدودة (بعد سنة ١٩٨٨)، واضحاً للعيان مع قمع الانتفاضة الثانية، وثبت، في هذه الأثناء، أن استراتيجيا التحرير

---

* نشرت في مجلة **الدراسات الفلسطينية** مجلد ٢٢، عدد ٨٨، خريف ٢٠١١، ص ٧٤. ترجمة يولا البطل عن المصدر

Journal of Palestine Studies 158, vol. XL no. 2 (Winter 2011), pp. 6-25
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/11113.pdf

** صبحي سمّور باحث واقتصادي يحضّر حالياً أطروحة الدكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن.

البديلة والمتمثلة في تحرير جزء من فلسطين التاريخية من خلال المفاوضات والدبلوماسية، هي بالقدر نفسه من العبثية.

كانت حركة التحرير الوطني الفلسطينية في إبان انطلاقتها جزءاً لا يتجزأ من مشروع سياسي أوسع للنضال ضد الاستعمار يرمي إلى إرساء نظام عالمي عادل، لكن بعدما استلمت الحركات التحررية الاستقلالية مقاليد السلطة في بلادها، فشل معظمها في الوفاء بوعوده، لا بل سمحت هذه الحركات لعلاقات الإنتاج والتبادل النيوكولونيالية بدعم سلطتها الخاصة، وبضمان امتيازات البورجوازية الوطنية و«المستثمرين العالميين».[٣] وقد استُكملت مؤخراً، دينامية هذه العلاقات بـ «منطق» النيوليبرالية والعولمة الذي لا يُقاوَم - وأبلغ الأمثلة لذلك هو احتضان المؤتمر الوطني الإفريقي للنيوليبرالية ولـ «العلاج بالصدمة» النيوليبرالي، وكذلك صعود «الأوليغارشية» (حكم القلّة) في دول الشرق الأوروبي والمعسكر السوفياتي السابقين.[٣] فحينذاك، كما الآن، حلّت النيوكولونيالية والنيوليبرالية [في البلدان المستعمرة سابقاً التي نالت الاستقلال]، ومن هذا المنطلق، فإن برنامج إقامة الدولة الفلسطينية الذي عنوانه «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، يشكل حالة استثنائية. فهذا البرنامج الآتي وسط منازعة تاريخية بشأن شرعية الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي أعقاب انقسامات سياسية لا مثيل لها، ومميتة لجميع الأطراف، هو خطة استراتيجية جديدة تبدو ظاهرياً «نابعة من الداخل»، وتهدف إلى إقامة الدولة من خلال بناء نيوليبرالي للمؤسسات. وهذا التحرير الوطني من خلال النيوليبرالية، والذي يحظى بدعم عالمي متنام، يعيد تعريف النضال التحرري الفلسطيني كما كان يُعرف حتى هذه المرحلة.

لقد سَبَرَتْ فصلية *The Journal of Palestine Studies* مؤخراً، وفي مقابلتين، طريقة التفكير السياسية والاقتصادية لأبرز دعاة هذه الاستراتيجيا، أي لكل من رئيس حكومة السلطة الفلسطينية سلام فياض، والرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار الفلسطيني (والمستشار الاقتصادي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ولرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس)، محمد مصطفى.[٤] وهذه الورقة، التي لا تتناول قطاع غزة وأوضاعه الاقتصادية،[٥] ليست تعليقاً على هاتين المقابلتين بقدر ما هي مراجعة لعقيدة worldview النيوليبرالية)وهي عقيدة تؤمن من بين ما تؤمن بأن دور الدولة يكون باحتكام الاقتصاد الوطني إلى منطق و«قوانين» السوق الحرة(التي تحكم الفكر السياسي والاقتصادي الفلسطيني الجديد، والتي، بحسب رأينا، تعرّض للخطر مشروع التحرير الوطني الفلسطيني لما تحويه من أخطاء الإهمال أو الإغفال.[٦]

برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة؟

منذ احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧، وقعت موجات متكررة من المقاومة المسلحة والشعبية التي واجهتها إسرائيل بالقمع الشديد، وبالعقوبات الاقتصادية، ثم بترميم متدرج للعلاقات بالفلسطينيين، وبإغراءات اقتصادية بغرض التهدئة. وتشكل سياسة «السلام الاقتصادي» الإسرائيلية أحدث هذه الإغراءات، وقد شملت فصولها السابقة سياسة موشيه دايان للجسور المفتوحة والاستعانة بالنخب التقليدية في سبعينيات القرن العشرين، والإدارة المدنية الإسرائيلية لمناحم ميلسون وروابط القرى الفلسطينية في ثمانينيات القرن العشرين. لكن بروتوكول العلاقات الاقتصادية لسنة ١٩٩٤ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أعطى معنى جديداً بالكامل «للتهدئة» بما حمله من تباشير «عوائد السلام»، ومن المنافع المادية لشريحة حديثة من بيروقراطيي منظمة التحرير الفلسطينية العائدين من المنفى، ولبنى «الإدارة الذاتية» المستوحاة من اتفاق أوسلو.[٧]

وكانت المكاسب الاقتصادية الممنوحة خلال فترات «الهدوء» الظاهر و«النمو»، اعتباراً من سنة ١٩٦٧، قابلة للتراجع بسهولة، ولم تؤدِّ هذه الاستراحات إلاّ إلى إفراغ المقاومة الفلسطينية من محتواها، والتي استمرت بأساليب متعددة منذ بداية الاحتلال. وفي الواقع، كانت النتائج الاقتصادية الجلية الوحيدة هي التآكل المنتظم لإمكانات تنمية فلسطين، وتراجع رأسمالها البشري، والاستنزاف المتدرج لمواردها الطبيعية.[٨]

أمّا اليوم، وبعد أن أصبح فشل الكفاح المسلح ملموساً لمس اليد، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تقدّم إلى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية برنامجاً مبنياً على تحقيق النمو والازدهار من دون أي استراتيجيا مقاومة، أو تحدٍّ لنظام الاحتلال. وهذا البرنامج مستوحى من نموذج الحوكمة النيوليبرالية الآخذ في الانتشار في المنطقة، في الدول النيوكولونيالية في أرجاء العالم، والتي تبقى، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، مخلوقاً دخيلاً وليدة المؤسسات الدولية المالية التي مركزها واشنطن. واقترنت الانعطافة النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية بتولي سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية اعتباراً من سنة ٢٠٠٧، في أعقاب اندلاع الصراع بين حركتَي فتح وحماس، وتأليف حكومتين منفصلتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. بيد أن تكوين هذه الأيديولوجيا في السياق الفلسطيني هو أعمق ويعود إلى فترة زمنية بعيدة جداً.

وتهدف خطة بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى توفير الجهوزية الوطنية لإقامة دولة فلسطينية بما لا يتجاوز أواسط سنة ٢٠١١، ويرتكز هذا

البرنامج كلياً على الافتراض السهل أنه بحلول هذا التاريخ، ستكون إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أحرزتا تقدماً ملحوظاً نحو التوصل إلى اتفاق الحل النهائي، أو على الأقل نحو الاعتراف بدولة ذي حدود متفق عليها. ويكرر تقرير التقدم الفصلي للسلطة الفلسطينية الذي نُشر في آب/أغسطس ٢٠١٠، وعنوانه «موعد مع الحرية»، هذا الإطار الزمني، كما أن تصريحات فياض الأخيرة أكدت إيمانه بهذا الحدث الوشيك.[٩]

وفي حال عدم حدوث اختراق في جدار المفاوضات المراوغة أصلاً، فإن بقاء دولة مولودة يصبح، في أوضاع كهذه، مرهوناً بالاعتراف الدولي غير المضمون – مع أن المطلوب اليوم، وبكل تأكيد، هو أكثر من مجرد لفتة رمزية بالاعتراف من طرف أكثر من ١٠٠ دولة، بـ «إعلان الاستقلال» الذي أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٨٨. وفي أي حال، وفي غضون عامين من العرض الاول للبرنامج المذكور، فإنه من المفترض إيجاد «حقائق مؤسساتية ميدانية» تحظى بدعم شعبي عارم، وتبرهن للعالم أجمع أن الفلسطينيين جاهزون لإقامة دولتهم.

وفي هذه الأثناء، فإن تمويل الجهات المانحة لخزينة السلطة الفلسطينية تخطى مبلغ ١,٥ مليار دولار أميركي سنوياً منذ سنة ٢٠٠٧، ومع تحسن الوضع الأمني الداخلي بالتدريج، بدأ الاقتصاد الفلسطيني ينتعش في سنتَي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بعد تراجع دام ثمانية أعوام. واستُبشر خيراً بنسبة ٨٪، أو أكثر، من النمو الاقتصادي في الضفة الغربية اعتباراً من سنة ٢٠٠٨، بصفتها البراعم الخضراء الأولى للخطة الإصلاحية للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما نُظر إلى طفرة العمران المدني، وإلى معارض السيارات، والفنادق العالمية، والمطاعم الراقية، وأنظمة تجارة الأسهم الافتراضية، والحكومة الإلكترونية، على أنها برهان على اقتصاد نابض بالحياة. ولا شك في أن هذه التطورات أعطت صدقية لسردية «اما إقامة الدولة – اما الانهيار»، الأمر الذي أوجد شيئاً أقرب ما يكون إلى «فقاعة السلام الاقتصادي» المنبثقة من رام الله. ويعتقد محمد مصطفى أن السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل اتفاق سلام مبرم قد يولد نمواً اقتصادياً سنوياً بنسبة ٢٠٪[١٠] – وهي نسبة كان يمكن لأكثر البلاد الآسيوية النامية نجاحاً أن تحلم بها فقط، الأمر الذي يُذكّر أيضاً بتسويق السلطة الوطنية الفلسطينية لغزة في أواسط تسعينيات القرن العشرين على أنها سنغافورة المقبلة.

إن برنامج بناء الدولة الذي تطرحه السلطة الوطنية الفلسطينية، استناداً إلى أصالة توجهات مهندسَيْه الرئيسيَّين،[١١] مفعم بالمناشدات المغرية إلى التعددية، والمحاسبة، وتكافؤ الفرص، وتمكين «المواطنين»، وحماية حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتوفير الدولة للخدمات والسلع العامة بكفاءة عالية. وتعكس خطة بناء الدولة، وكذلك «خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية» لسنة ٢٠٠٨

المشمولة فيها، بأمانة كبيرة، أجندة السياسة الاقتصادية المعلنة في عقيدة ما اصطُلح على تسميته «إجماع ما بعد واشنطن» (PWC)، الذي تجسده مؤسسات بريتون وودز (BWI)، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي.[١٢]

إن المراجعة التي هي بلاغية أكثر منها جوهرية، لما كان يعرف سابقاً بـ «إجماع واشنطن» تعكس شكلاً «أشمل» من النيوليبرالية، من دون التخلي عن الموقع المركزي لحرية الاقتصاد وضبط الإنفاق في الميزانية العامة، واللمسة الخفيفة من تدخّل الدولة المنظِّم. وكان الانتقال إلى «إجماع ما بعد واشنطن» نتيجة حتمية للخيبة السياسية والفكرية على صعيد عالمي (وحتى من داخل المؤسسات المعنية) من هزالة نتائجه [إجماع واشنطن] وقصور أسسه النظرية. وفي المقابل، فإن «إجماع ما بعد واشنطن» يفترض أن تكون الدولة دولة قادرة ومستجيبة تحافظ على الأمن والنظام العام، وتضمن تكافؤ الفرص، وتقوّي مواطنيها الذين تقع عليهم المسؤولية الأخلاقية لجهة الاعتماد على أنفسهم عوضاً عن الاتكال على الدولة الراعية والأبوية.[١٣]

وبالنسبة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن إنجاز بناء الدولة الفلسطينية يعتمد، على الأقل، على أربعة مكونات مترابطة ومتضافرة، ومعلن عنها بتعابير لا لبس فيها، في وثائقها الرئيسية التي تكرر خطاب «إجماع ما بعد واشنطن»، وهي أولاً، ضمان الأمن العام وسيادة القانون. فاحتضان خطة السلطة الوطنية الفلسطينية الكامل لمبدأ الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية الخاص، والموجود في «إجماع ما بعد واشنطن»، واضح تماماً من تخصيصها مبلغ ٢٢٨ مليون دولار لبرنامج تغيير القطاع الأمني وإصلاحه للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠. وهذا الرابط الذي لا توجد بموجبه تنمية مستدامة من دون قانون ونظام - وبالعكس، لا يوجد أمن مستدام من دون تنمية - كان هو التعويذة التي دأب على تكرارها على مر السنين ليس الجهات المانحة فحسب، بل الحكومة الإسرائيلية أيضاً. وقد استغل الإسرائيليون هذا المنطق الدائري لمصلحتهم، ووضعوا شروطاً أمنية تعجيزية على السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي، وفّروا ذرائع مسبقة للتضييق على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية.[١٤]

المكوّن الثاني هو الالتزام ببناء مؤسسات خاضعة للمساءلة والمحاسبة، وهو السمة المميزة لتصريحات وسياسات حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية الحالية، كوسيلة للتمايز من حكومات «فتح» السابقة. وتقضي خطة بناء المؤسسات بأن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بـ «تحسين متواصل لأداء القطاع العام، وضمان شفافيته ومحاسبته، وذلك عبر إصلاحات غايتها وقف الهدر ومكافحة عدم الكفاءة وممارسات الفساد.»[١٥] وتجدر الإشارة إلى أن هناك قلة من المؤسسات

المستحدثة التي تتميز بوظائف اقتصادية سيادية، هذا إذا وُجدت، لكن السلطة الوطنية الفلسطينية في الواقع، تواصل التمسك بأهداب مؤسسات مضى على تصميمها خمسة عشر عاماً لخدمة «حكم ذاتي» انتقالي مصمم لمدة خمسة أعوام. فضلاً عن ذلك، فإن معظم «الإصلاح المؤسساتي» تميّز بالتركيز المفرط على تعزيز الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والخاضعة لسيطرة رئيس الحكومة المطلقة.

المكوّن الثالث لنموذج حوكمة السلطة الوطنية الفلسطينية هو توفير الخدمات بصورة فاعلة كوسيلة لكسب المشروعية من المواطنين والمستثمرين في آن واحد. وكان السعي لتحقيق هذا الهدف، والذي يسّره تركّز السلطات المالية - وبعض السلطات السياسية والأمنية - في يد شخص واحد، على رأس الأولويات، لأن تحسين الخدمات البلدية، وعمل المرافق العامة، وحتى بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، هي، في الأساس، في متناول أدوات الحوكمة المحدودة التي تملكها السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبعد الاستجابة لاعتبارات الأمن وسيادة القانون، فإن وجود المؤسسات الخاضعة للمساءلة والمحاسبة، والتوفير الفاعل للخدمات، وضمانها من طرف السلطة الوطنية الفلسطينية، رفعت الحوكمة الرشيدة إلى مصاف «الهدف الوطني بحدّ ذاته ولذاته في آن واحد.»[١٦] وهذا هو المكوّن الرابع المسبق لبناء الدولة: نمو القطاع الخاص، والذي يتطلب «عملية شاملة من الإصلاح القانوني والتنظيمي والإداري.... كجزء من السعي لتحقيق قدر كبير جداً من الاعتماد على الذات اقتصادياً»،[١٧] الأمر الذي يعني أن تدخّل الدولة في الاقتصاد يجب أن يقتصر على الاستثمار في البنية التحتية العامة، وعلى إيجاد مؤسسات صديقة للسوق، وعلى عدم تدخّل الدولة مباشرة إلاّ عند إخفاق فاعلية عمل الأسواق. وبتعبير آخر، فإن مفهوم السلطة الوطنية الفلسطينية لدور القطاع العام يستند إلى استراتيجيا التنمية المدفوعة بالتصدير، وعلى سياسة ماكرو - اقتصادية «سليمة»، أي تلك التي خضعت ادعاءاتها النظرية للتشكيك في الآونة الأخيرة، منذ أن جرى نعي ودفن هذا النموذج التنموي مع الأزمة المالية العالمية الأخيرة.[١٨]

وأياً تكن عيوب السياسات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه يجب ألاّ يُفهم أن السلطة منفصلة عن الواقع، ذلك بأن راسمي خططها يعترفون، ومن دون تردد، بالتحديات التي يواجهونها، فهم يدركون أن هذا النمط من بناء المؤسسات الذي يسعون لتحقيقه لا يملك الآليات الذاتية لتحفيز النمو، وهم يعون بالكامل تسارع وتيرة الأنشطة الاستعمارية، وأن إسرائيل تتحكم في معظم القرارات الاقتصادية الحساسة، حتى إنهم يعترفون بأن استراتيجيتهم ليست بديلاً من

السياسة، فهم يقضون ساعات عديدة في التفاوض مع إسرائيل للحصول على موافقة سلطة الاحتلال على بناء طرق، واستيراد معدات، وإقامة مناطق صناعية، وتسريع تخليص المعاملات التجارية على الحدود، وخفض تكاليف المعاملات، إلخ. لكن الأمر الذي يصعب فهمه هو أنهم لماذا، على الرغم من إدراكهم هذا كله، يستمرون في الانخراط مجدداً في مسارات حددتها معايير الاحتلال إياها التي تكفل العبث واللاجدوى؟

وبالنسبة إلى تصوّر السلطة الوطنية الفلسطينية لـ «الممكنات»، فإن هذا البرنامج يمثل أفضل خيار سياسي لـ «سلطة وطنية» عاجزة تكافح للحفاظ على دورها الحيوي كالمزود الوحيد الباقي للخدمات، وبالتالي على مشروعيتها ومنطق وجودها. علاوة على ذلك، فإن فرص النجاح الاقتصادي الشخصي المتاحة في سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية، تمثل قوة جذب كبيرة للطبقة الوسطى الفلسطينية، وربما تصلح لأن تكون منطلقاً قوياً للمطالبة بالمشروعية السياسية. إلاّ إن هذه استراتيجيا محفوفة بالمخاطر وغير مجرَّبة، إذ بقدر ما تكون السلطة الوطنية الفلسطينية منظوراً إليها من طرف ناخبيها كامتداد للاحتلال، فإن هذه الاستراتيجيا ستعطي عكس النتائج المرجوة، وخصوصاً إذا مر «الموعد مع الحرية» بحلول سنة ٢٠١١، من دون تحرير.[١٩]

غير أن رؤية مخططي سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية وداعميهم المؤثرين هي أكثر إشكالية من المنظور التنموي، إذ إنهم يعتبرون أن هذا البرنامج هو أفضل خيار اقتصادي – ليس لمستقبل ما بعد التحرير فحسب، بل للحاضر أيضاً، أي تحت الاحتلال ومن دون سيادة وطنية. وما يثير الدهشة هو السهولة التي قبل بها هذا الشعب الذي يكافح في سبيل استقلاله وهويته منذ أجيال، فكرةَ أن هذا البرنامج هو أفضل خيار اقتصادي. والمحيّر أيضاً، قياساً لعراقة مشاركة الفلسطينيين في النقاش السياسي التعددي والنابض بالحياة، هو حماسة السلطة الوطنية الفلسطينية للسياسة النيوليبرالية، وتصويرها على أن لا بديلٍ منها وأن صدقيتها لا نقاش فيها، عدا اعتراضات لمحللين معدودين، وأحياناً، لمنظمة غير حكومية دولية، أو لهيئات تابعة للأمم المتحدة (وحتى لو كانت بعضها تبقى منقوصة).[٢٠] وفي حين أن سياسة «حماس» الاقتصادية لم تحظَ بفرصة للتطور، فإن الممارسات الاقتصادية في قطاع غزة، اتخذت، تحت وطأة الأوضاع، منحى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتماس الريع (إدارة اقتصاد الأنفاق). وفي غضون ذلك، شغل بعض المثقفين الماركسيين و«اليساريين» المنتمين إلى حركة «فتح»، مناصب وزارية في حكومات سلام فياض المتعاقبة منذ سنة ٢٠٠٧، محتضنين البرنامج النيوليبرالي، وبالتالي خاضعين للهيمنة الأميركية ومعززين وكالتها المحلية.

تناقضات الأجندة النيوليبرالية للسلطة الوطنية الفلسطينية

إن الامتداد العالمي للنيوليبرالية مرتبط ارتباطاً غير منفصم بالمصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأميركية، وبمؤسسات بريتون وودز الخاضعة لها.[٢١] أمّا في منطقة الشرق الأوسط، فإن المصالح الجيوسياسية الأميركية ومخططات سياسات مؤسسات بريتون وودز، تتمحور في المقام الأول، حول ضمان بيئة مستقرة لكل من إمدادات النفط، والاستثمارات الأميركية في المنطقة بدلالتها الموسعة، والفائض المالي لبلاد «مجلس التعاون الخليجي». وكم يتناغم مصيرياً تحرير الاقتصاد والأصناف الجديدة لمبادرات التجارة مع أجندة التطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل («الشرق الأوسط الجديد»).[٢٢]

لقد بدأ احتضان نظم الحكم العربية ونخبها للسياسات النيوليبرالية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وأساساً في دول شمال إفريقيا، بصفتها ترياقاً مزعوماً لاستراتيجيات التنمية الاشتراكية أو الدولتية الفاشلة. وكانت سياسة «الانفتاح» الساداتية قد ضبطت النغمة، ليس باعتبارها احتضاناً لتحرير التجارة والاقتصاد، وإنما من أجل تخفيف ضوابط الدولة على الاقتصاد. وقد أطلقت الأجندة النيوليبرالية في الأردن في إبان توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، التي أوجدت فرصاً جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية من سلع ورساميل.

وفي أكثر الأحيان، شهدت البلاد التي نفّذت إصلاحات نيوليبرالية ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، المترافق في معظم الحالات مع صعود طبقة اجتماعية جديدة من أولئك الذين ارتبطت ثرواتهم الحديثة بخصخصة مرافق الدولة وبتحرير الاقتصاد.[٢٣] وفي الآونة الأخيرة، وُصفت السياسات النيوليبرالية المتطرفة والمفروضة في أثناء الاحتلال الأميركي للعراق - بدءاً برفع القيود عن تملّك الأجانب، مروراً بالخصخصة على نطاق واسع، ووصولاً إلى تعرفة جمركية موحدة منخفضة بمقدار ٥٪ على جميع المستوردات، وإلى أدنى معدلات ضريبية في العالم - بأنها «بناء للدولة بالعكس».[٢٤]

إن الانعطافة النيوليبرالية للسلطة الوطنية الفلسطينية يجب أن تُوضع في سياق الجهود الطويلة الأجل لإعادة تكوين دول منطقة الشرق الأوسط واقتصاداتها، وكذلك المنطقة ككل. إنها استجابة لمحاولة ترعاها الولايات المتحدة الأميركية لتدعيم قيادة فلسطينية «معتدلة» ومطواعة أكثر، ولدمج إسرائيل في المنطقة بدلالتها الموسعة، ولإدارة الصراع (وليس حلّه). وكانت محاولات دفع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى احتضان النيوليبرالية قائمة قبل تكوُّن السلطة في سنة ١٩٩٤، وذلك في سياق دور مؤسسات بريتون وودز والفكر النيوليبرالي الصاعد، من خلال ما سمي «مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية» [١٩٩٣] المنبثقة عن مفاوضات مدريد المتعددة الأطراف، والسابقة لاتفاق أوسلو، والتي شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

وبحلول سنة ١٩٩٣، كان قد دخل إلى الحلبة اقتصاديو هارفرد وخبراء البنك الدولي، بالتعاون مع اقتصاديين فلسطينيين عديدين. وأوصى هؤلاء جميعاً بمجموعة معقولة من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية لتوجيه السلطة الوطنية الفلسطينية، خلال خمسة أعوام من الحكم الانتقالي، نحو الاستقلال.[٢٥] وعلى نحو مماثل، فإن دراسة تفصيلية لمجلس العلاقات الخارجية (بالتعاون مع خبراء فلسطينيين)، طرحت مقولة أن تنفيذ إصلاحات الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والسياسات الكفيلة بتوفير مناخ ملائم للاستثمار، هي شروط ضرورية مسبقة لتحقيق الاستقلال الفلسطيني.[٢٦]

ولدى تعيين وتحديد السياسات النيوليبرالية «القائمة حقاً» والتي تطبقها السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه من المهم أن نوضح التناقض الظاهر بين القدرات المؤسساتية للسلطة الوطنية الفلسطينية وحدود إمكاناتها. فحتى لو أرادت السلطة الوطنية الفلسطينية سلوك استراتيجيا تنمية بديلة، لكان اعترض طريقها الضغط الأميركي، والوقائع البنيوية للاحتلال الإسرائيلي، والارتهان للجهات المانحة، ومدافعة مؤسسات بريتون وودز [عن طروحاتها]. فجميع هذه العوامل ساهم في خفض «حيّز السياسة» إلى حدّه الأدنى - والمقصود هنا هو حرية تقرير السياسات الاقتصادية من دون إكراهات خارجية مكبِّلة، وهذا الوضع لا يزال هو نفسه اليوم. وأن يكون حيّز السياسة المتاح محدوداً يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية محرومة من أدوات السياسة المطلوبة لتنفيذ فعلي للحزمة المتكاملة من السياسات النيوليبرالية المعهودة.

وعلى الرغم من هذه المحدودية، فإن برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية يحاول استغلال أي حيّز سياسة وطني متاح (ولا سيما المالي الذي في متناول إمكاناته) في سبيل دفع أجندة نيوليبرالية قدماً. ولهذا، فإن من اللافت جداً أن ما تمثله خطة بناء الدولة للسلطة الوطنية الفلسطينية، في أحسن الأحوال، هو استراتيجيا لتوسيع حيّز السياسة الوطني، في سبيل توسيع الإطار النيوليبرالي، بحيث يشمل مجالات لا سلطة لها عليها حالياً، بسبب التكوين الحالي لنظام الاحتلال الإسرائيلي. وهذه اللحظة التاريخية الحالية تحاكي نقل القليل من سلطة الحوكمة الاقتصادية في مرحلة سابقة من الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية المستحدثة. وكما أصبح جلياً مذاك، فإن هذا النقل في سنة ١٩٩٤، أفضى إلى تحويل أعباء الاحتلال والتزاماته وتكلفة تمويله، إلى أكتاف محلية.

وليس ثمة حاجة إلى البحث بعيداً عن أمثلة للمحدودية القصوى لحيز السياسة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فمن دون مصرف مركزي مستقل لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية خفض معدلات الفائدة أو التضخم، أو تحديد سعر صرف تنافسي للعملة، دعماً للنمو الاقتصادي المدفوع بالتصدير - وهي الإجراءات المألوفة التي ينصح بها أي برنامج نيوليبرالي تقليدي. وعلى نحو مماثل، فإن التزام السلطة بالبروتوكول الاقتصادي مع الجانب الإسرائيلي يعني أنها لا تستطيع،

بصورة مستقلة، خفض التعرفات الجمركية أو ضرائب القيمة المضافة، وعليه، فإن برنامجها لتحرير التجارة يجب أن يسير في ركاب البرنامج الإسرائيلي، كما أنه لم يبق كثير أمام السلطة الوطنية الفلسطينية لخصخصته، نظراً إلى أن الملكية العامة للاتصالات جرى بيعها في وقت سابق لمستثمرين في القطاع الخاص في عهد ياسر عرفات. علاوة على ذلك، فإن أغلبية الموجودات العامة الباقية، أي المنشآت التي تملكها السلطة أو التي لديها أسهم فيها، وكذلك إيرادات الامتيازات والاحتكارات العامة، أصبحت مدمجة في «صندوق الاستثمار الفلسطيني»، وذلك عقب تنفيذ إصلاحات الميزانية وشفافية المالية العامة في سنة ٢٠٠٣، تطبيقاً لمبادئ «ميثاق صندوق النقد الدولي» بشأن الشفافية [أعدّ في سنة ١٩٩٨].[٢٧]

وحتى مجالات السياسة النيوليبرالية التي للسلطة الوطنية الفلسطينية بعض السلطة الشكلية عليها، فإنها مطوقة بشدة بالحقائق البنيوية للاحتلال الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، فإن مؤتمر فلسطين للاستثمار الأول الذي عُقد في بيت لحم في أيار/مايو ٢٠٠٨، في إطار إعلان «فلسطين تفتح أبوابها أمام الأعمال» بغية جذب الاستثمار الخارجي المباشر،[٢٨] أفضى إلى الإعلان المحتفى به كثيراً بشأن تمويل الحكومة القطرية لأول مدينة فلسطينية نموذجية مخططة تخطيطاً مدنياً، هي الروابي. بيد أن المشروع الذي ابتدأ في مطلع سنة ٢٠١٠، تأجل مراراً لصعوبة الحصول على التصاريح الإسرائيلية في كل مرحلة من مراحل التخطيط والإنشاء، ولا يزال اليوم عرضة للمماطلة بذريعة «دواعٍ بيئية».[٢٩]

إن حقائق الاحتلال الإسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية المتواصلة، بالتضافر مع سلطة قضائية محدودة جداً للسلطة الوطنية الفلسطينية، تمنع التطبيق الكامل لوصفة أخرى من سياسات مؤسسات بريتون وودز، ألا وهي حماية وتعزيز حقوق الملكية المحددة تماماً، فهما شرطان مسبقان لتأمين بيئة صديقة للاستثمار، بحسب تصوّر السياسة الاقتصادية النيوليبرالية. وبكلام آخر، فإنه مهما تبذل السلطة الوطنية الفلسطينية من جهود لعرض الضفة الغربية كمقصد جاذب للاستثمار، ومهما يحاول توني بلير الحصول على موافقة إسرائيل على هذا التصريح أو ذاك المشروع، فإن إسرائيل لا تزال هي الآمر الناهي، وهذا من شأنه تأخير أو إحباط محاولات الاستثمار التي يبذلها مستثمرون دوليون وفلسطينيون، بل إن هذا ما يحدث فعلاً.

أمّا الحيز الوحيد المتاح أمام السلطة الوطنية الفلسطينية لممارسة مجدية للسياسات النيوليبرالية فيقع ضمن مجال السياسة المالية، ولا سيما من خلال: أ) خفض الإنفاق العام (وتحديداً نفقات الأجور والرواتب في القطاع العام وما يُعرف بـ «صافي الإقراض»؛ ب) زيادة الإيرادات الضريبية.[٣٠] فالسلطة الوطنية الفلسطينية تريد خفض نفقات الأجور عبر حزمة من التسريحات، وتجميد التوظيف

(باستثناء قطاعَي الصحة والتعليم)، وتجميد أجور ورواتب مستخدمي القطاع العام لخفض حصتها من الميزانية من ٢٧٪ إلى ٢٢٪ في نهاية سنة ٢٠١٠.[٣١] وقد وصف مراقبون حجم التسريح الذي يصل إلى نحو ٤٠,٠٠٠ شخص من موظفي القطاع العام، بأنه «ربما أقسى هجوم على أي قطاع عام في بلد شرق أوسطي في التاريخ الحديث.»[٣٢] وستظل قدرة بيروقراطية السلطة الوطنية الفلسطينية على مقاومة هذه الإجراءات في قيد النظر.

إن «صافي الإقراض» هو دعم السلطة الوطنية الفلسطينية غير المباشر للعملاء أو البلديات الذين فشلوا في سداد فواتير الخدمات العامة المستحقة لشركات إسرائيلية، وذلك بما تخصمه إسرائيل من إيرادات المقاصة التي تحصل عليها السلطة الوطنية الفلسطينية من الحكومة الإسرائيلية. وقد حاولت هذه السلطة خفض هذا الخصم عن مستوى ١٠,٦٪ من الناتج المحلي القومي الفلسطيني،[٣٣] من خلال مطالبة المواطنين بإثبات سدادهم فواتير الخدمات العامة قبل أن يُسمح لهم بطلب وثائق مدنية، لكنها اضطرت إلى التراجع عقب عاصفة من الاحتجاجات الشعبية،[٣٤] إلاّ إنها بدأت في الوقت ذاته تنفيذ خطة لتركيب نحو ٣٠٠,٠٠٠ عداد كهرباء في المنازل الفلسطينية لوضع حد لما يوصف بـ «ثقافة الاستحقاق» في خطاب مؤسسات بريتون وودز. وسيشمل هذا التدبير بلدات اللاجئين وقراهم ومخيماتهم، الأمر الذي يذكّر بتركيب عدادات [المياه] في مدينة سويتو في جنوب إفريقيا (الطليعية في النضال ضد التمييز العنصري) قبل عقد مضى. فآنذاك كما اليوم، يتم تبرير قطع الخدمات عن المنازل التي لا يشملها تعريف الحكومة لـ «الفئات الضعيفة»، باعتبارات السوق، أي بما يوصف بأنه إدارة سيئة لموارد المنزل.[٣٥]

إن محاولات الإصلاح المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تواجه حتماً، في ظل أوضاع الاحتلال، عقبات بالغة الصعوبة، فهي مثقلة بعجز الميزانية الكبير والمزمن،[٣٦] والذي لا يعني ارتهاناً مطرداً للمساعدة الخارجية فحسب، بل موارد أقل لنفقات التنمية أيضاً (كالنفقات الاستثمارية في البنية التحتية العامة). ومن شأن التزام السلطة الوطنية الفلسطينية العلني ببذل قصارى جهدها لخفض الارتهان بالمساعدة الخارجية أن يفاقم الحالة الاقتصادية الهشة، نظراً إلى معدلات التضخم العالية، المستوردة في الغالب، وإلى معدل البطالة الذي تخطى نسبة ٢٠٪، وإلى كون ثلث السكان يعيش تحت خط الفقر، وإلى واقع أن هناك أسرة واحدة من مجموع خمس أسر تعتمد مباشرة، أو غير مباشرة، على الوظيفة العامة التي تؤمنها السلطة.[٣٧]

وكما يُستشف من بنود خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى لزيادة الإيرادات الضريبة من خلال إجراءات إدارية تهدف إلى

تحسين فاعلية الجباية المحلية وعوائد الجمارك، فضلاً عن أنها تدرس إمكان إدخال ضرائب جديدة على الورثة وعلى العقارات. وتعكس مقاربة السلطة الوطنية الفلسطينية لخفض العجز تركيزاً أوسع على بند الإنفاق في معادلة الميزانية العامة كما أسلفنا.

وعلى الرغم من أن المكاسب الاقتصادية من سياسات كهذه هي قابلة للتراجع عنها، فإن من المتوقع ألاّ تحيد السلطة عن مسار هذه الإصلاحات، لا بل إن توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنصح بإصلاحات أشمل، مع أنها تعترف في الوقت نفسه بأن الاحتلال الإسرائيلي يقوّض الإنجازات المحدودة والضئيلة لهذه الإصلاحات.[٣٨] لكن هذا التركيز الهوسي على الإصلاح المفتوح بلا حدود سيجعل الاحتلال متوارياً أكثر عن أنظار الفلسطينيين، وأقل تكلفة لإسرائيل وللجهات المانحة، وبالتالي، أكثر فاعلية، ومع ذلك، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تأمل بأن يعوض انتعاش القطاع الخاص الفلسطيني الانعكاسات السلبية لهذه الإجراءات. وإذا افترضنا أن الدعم المقدّم من المانحين للاقتصاد سيستمر، فإن الفكرة هي أن القطاع الخاص - المطمئن إلى أن إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية ستوجد مؤسسات صديقة للاستثمار - سيغدو محرك النمو الاقتصادي. غير أن نمو القطاع الخاص يعتمد إلى حد كبير على تخفيف تقييدات إسرائيل للأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، وأول منطق في الأمن الإسرائيلي يوحي بأن تخفيفاً كهذا ربما يصبح وشيكاً إذا تعززت قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حفظ «الأمن والنظام»، والذي يشمل إصلاحات في منظومة العدل الجنائي، ومبادرات لتشجيع سيادة القانون، وبرامج لتوعية المواطنين، وتحسين فاعلية المحاكم، وممارسة الشرطة لمهماتها اليومية، وأيضاً إعادة ملء الوظائف الشاغرة في أجهزة أمن السلطة الوطنية الفلسطينية واستخباراتها، وإحالة قدامى منظمة التحرير الفلسطينية على التقاعد - باختصار، المطلوب هو نوع من التغيير السلمي للنظام.[٣٩]

بالتأكيد، وعلى ضوء المشكلات الداخلية العديدة التي ابتُلي بها النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، كالتدخل السياسي في أحكام القضاء، و«فوضى السلاح»، وغياب الرقابة القضائية، فإن الحاجة إلى التغيير كانت ضاغطة. لكن يتبيّن من مراجعة أولية للإصلاحات القضائية والتشريعية لحكومة سلام فياض، أن نجاحاتها كانت متفاوتة وبطيئة، وأن بناء المؤسسات كان سلطوياً أكثر منه ديمقراطياً.[٤٠]

من ناحية أُخرى، فإن الحكم على جهود السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز أجهزتها الأمنية، بمساعدة «بعثة الشرطة الأوروبية لتنسيق الدعم إلى الشرطة المدنية الفلسطينية» [«بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية»/

COPPS EUPOL]، والجنرال الأميركي كيث دايتون [المنسق الأمني بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية]، كان حكماً إيجابياً، إلى حد أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أثنت عليها.[٤١]

ومما لا شك فيه، أن كتائب قوات الأمن الوطني التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تلقت تدريباً أميركياً، ساهمت في خفض تكلفة الاحتلال، وجعلت الاستعانة بمصادر خارجية، بالنسبة إلى إسرائيل، أكثر فاعلية ممّا كانت عليه في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة.[٤٢]

إلاّ إن هذا النظام الأمني الجديد للسلطة الفلسطينية ترافق، في هذه الأثناء، بتزايد حوادث التعذيب والترهيب وقمع الحقوق المدنية لمعارضي السلطة.[٤٣] وقد تبدو هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان كتناقض إضافي بين الأجندة النيوليبرالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتركيزها على «سيادة القانون»، لكن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست هي الحكومة الأولى في العالم التي تُبرهن فائدة الدمج بين النيوليبرالية وقوة ذراع الجهاز الأمني.[٤٤]

وهناك دور من الممكن جداً أن تؤديه قوات الأمن الداخلي في الاقتصاد الفلسطيني الجديد، هو ضمان التدفق السلس للعمال الفلسطينيين المزوَّدين بتصاريح أمنية إلى المناطق الصناعية المقترحة بالقرب من الحدود مع إسرائيل (غالباً في منطقة التماس مع جدار الفصل) للتحايل على الإغلاق الإسرائيلي. وتأمل السلطة الوطنية الفلسطينية بأن مناطق صناعية كهذه، محصورة في معازل، طبقاً للنموذج النيوليبرالي المألوف للتنمية عبر الحدود، والذي يتضمن رأس المال العالمي والعمالة المحلية الرخيصة، ستساهم في استراتيجيا التنمية المدفوعة بالتصدير.

وعليه، فإن استراتيجيا التنمية للسلطة الوطنية الفلسطينية مبنية على التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، وعلى مهمات الشرطة المحلية، والاحتواء الفاعل للمعارضين السياسيين في الداخل، وهي ستتعزز بفضل ذلك كله. وقد كتب شخصان من مؤيدي هذه الاستراتيجيا مؤخراً في صحيفة «وول ستريت جورنال» أن جهود إصلاح القطاع الأمني للسلطة الوطنية الفلسطينية هي «شرط أساسي لا بد منه للتوسع الاقتصادي.... ونموذج لأي برنامج لبناء الدولة بشكل عام.»[٤٥] إن هذا التأكيد لا يكتفي بقلب تجربة التنمية الاقتصادية رأساً على عقب، وإنما يبعث برسالة مقلقة بشأن ثمن الذي تكبده النمو الاقتصادي النيوليبرالي.

هكذا، ولأنه ليس للسلطة الوطنية الفلسطينية أي استراتيجيا واضحة لرفع القيود والمعوقات «الخارجية»، فإنها حولت انتباهها نحو ما تعتبره عقبات «داخلية» تعوق بناء الدولة، ويهدف برنامجها إلى اقتلاعها. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي لبرنامج

بناء الدولة للسلطة الوطنية الفلسطينية أن يغرس خطاب النيوليبرالية وممارستها في داخل المجتمع الفلسطيني، فهنا بالذات، يثبت المفهوم المركزي لسيادة القانون، في خطابات إجماع «ما بعد واشنطن»، قيمته الاستخدامية، ويُستشف من مفرداته التقنية والحيادية **الرغبة في الهروب من السياسة**، وفعلاً، من الجوهر السياسي لقضية فلسطين.

ويُدلّس برنامج بناء الدولة فكرة أن المواطنين ربما يكون عليهم الإذعان للاحتلال من دون أن يُحرموا من فوائد حركة مرور أكثر سلاسة، ومن مناهج تعليمية ليبرالية، ومن خدمات عامة فاعلة، وبالنسبة إلى الطبقة الوسطى، من سلسلة الفنادق الفخمة وعروض الفرق المسرحية العالمية.

وفي إطار جهود السلطة الوطنية الفلسطينية لجعل مؤسساتها شفافة وخاضعة للمحاسبة، ولضمان مستوى أفضل من الخدمات، وُعِدَ المجتمع المدني بوسائل أكفأ للتعبير عن استيائه، وللتبليغ عن البيروقراطيين الفاسدين. والسلطة تأمل بأن ترسي دعائم «ديمقراطية مشاركة»، وتؤسس «اقتصاداً نابضاً بالحياة»، من خلال هذه الاستراتيجيا التي ما إن يتم استبطانها، وبفضل تعهد السلطة بضمان خدمات مؤسسات التعليم والرعاية الصحية الأساسية، سيتمكّن الفلسطينيون - أو هكذا يوهَمون - من المشاركة في الأسواق المحلية والعالمية، ومن التمتع بنصيبهم من فوائد النمو الاقتصادي.

لقد ندد ممثلو السلطة الوطنية الفلسطينية بالسلام الاقتصادي الإسرائيلي الصنع، وبمحاولات إحلاله مكان السلام الحقيقي، لكن إطار السياسة النيوليبرالية الذي يحاولون تركيبه، بالتضافر مع عجزهم عن تحدي إسرائيل ميدانياً (أو في أي مجال آخر)، يعني أن السلطة الفلسطينية ستضطر إلى أن تعتمد على إسرائيل لتسهيل جدول أعمال بناء الدولة. ومن أجل جميع المقاصد والأغراض، فإن هذا يعني التعامل مع السلام الاقتصادي بشكل يتجلى فيه التسامح تجاه الاحتلال، والتعامل الاقتصادي مع إسرائيل وفق المعايير التي تحددها سلطة الاحتلال. ويبقى أن نرى ما إذا كان من بتحدي استراتيجيا السلطة الوطنية الفلسطينية المعادلة لتطبيع النضال الفلسطيني، وتفكيك تسييسه، وتحويله النيوليبرالي، سيستفز غضب جهاز السلطة الأمني «المعاد إصلاحه»، ويتعرض للإقصاء من مؤسساتها.

هل حقاً لا يوجد بديل؟

من المثير لدهشة أن «التملك المحلي» للإصلاح النيوليبرالي [أي المشاركة المحلية في تخطيطه وتنفيذه]، الذي يعلقون عليه أهمية كبيرة، وكما يتجلى في برنامج

السلطة الوطنية الفلسطينية، يأتي في الوقت الذي تولّد الأزمة المالية العالمية أزمةَ مشروعيةٍ بالنسبة إلى النيوليبرالية، إن لم يكن أزمة النيوليبرالية بحد ذاتها.

ويبدو اعتماد السلطة لإطار من السياسة الاقتصادية يخضع اليوم للمراجعة من طرف مصمّميه، خياراً غريباً بالنسبة إلى اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة المهشم والممزق.[٤٦] لكن بعد كفاح مسلح لا يمكن الفوز به، ومسار سلمي غير مقنع، ربما يجد الفلسطينيون الذين أنهكتهم الحروب، أن من الصعب مقاومة وعود السلطة الوطنية الفلسطينية.[٤٧] وبغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفلسطينيون، وسواء أكانوا يعيشون في «المنطقة ج» بموجب اتفاق أوسلو، الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي العسكرية والمدنية في الضفة الغربية، أم في القدس، أم يعيشون في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، أي تحت الاحتلال غير المباشر، فإن من الطبيعي أن يعلّق العديد منهم أهمية على جودة الحياة، لعلمهم بأن إسرائيل ستنتزع منهم ثمناً باهظاً بالأعناق والأرزاق لمعاقبة أعمال المقاومة.

في هذه الأوضاع، استطاع الإسرائيليون، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، ووسائل الإعلام، أن يخلطوا عمداً بين فكرة السلام الاقتصادي التي دعا إليها رئيس حكومة إسرائيلية نفّذ في تسعينيات القرن العشرين إصلاحات اقتصادية جذرية لتحرير الأسواق، وبين برنامج بناء الدولة للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي هندسه رئيس حكومة فلسطينية طبّق بأمانة الوصفات النيوليبرالية لـ «إجماع ما بعد واشنطن» في ظل نظام الاحتلال. وعليه، لا يوجد حقاً تباين كبير بين المبادرتين في بعض الجوانب. فالمقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفئ كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لا بل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية. وما يَعِد به برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية ليس أن كلاً من الطرازين «الملائمين» للدولة ولاقتصاد السوق الحرة قابل للبناء فحسب، بل إنه يمكن تصميمه وتهيئته في ظل استمرار الاحتلال أيضاً، وفي ظل بقاء الحكومة الفلسطينية منقسمة سياسياً وجغرافياً. وفي التواء استثنائي، فإن برنامج السلطة يَعِدُ بأن دولة كهذه، وفي غياب تسوية سلمية تفاوضية، ستتمكن من فرض نفسها ككيان مستقل وقابل للحياة معترف به ومقبول من إسرائيل.

إلاّ إن أكثر ما يقلق هو أن نموذج الدولة المقترح من السلطة الوطنية الفلسطينية هو بالضبط ذاك الذي دمّر اقتصادات سيادية قائمة حول العالم بسبب تطبيق برامج مستوحاة من النيوليبرالية. فكيان كهذا، حتى لو جرى الاعتراف به كدولة، سيكون عاجزاً عن مقاومة سياسات وأوامر وممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتواصل أياً

يكن شكله، ذلك بأن الحدود الطبيعية اللينة لا تستطيع أن تحمي الأمن القومي الفلسطيني، كما أن الحدود الاقتصادية اللينة لن تتمكن إلاّ من إدامة التبعية لإسرائيل، ثم تحقيق ازدهار شخصي للبعض، وإفقار جماعي لسائر السكان.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة تجارب تنموية أُخرى وملائمة يمكن أن يُحتذى بها، بدءاً من دول أميركا اللاتينية، وصولاً إلى دول جنوب شرق آسيا، هذا من دون ذكر أمثلة من الجوار (إسرائيل). فقد شهدت هذه الدول نمواً اقتصادياً سريعاً ومطرداً من خلال تخطيط وتدخّل متواصلين ومُمنهجين ومنظَّمين مركزياً، من طرف الدولة، كما أن التجربة الفلسطينية فيما يتعلق بتدخّل الحكومة في السوق كانت مختلطة، وشملت أساساً ركائز «إجماع ما بعد واشنطن» الخاصة ببيع موجودات مرافق تابعة للقطاع العام، وبالاستثمار في المشروعات الخاصة (المشتركة في أغلب الأحيان)، فضلاً عن دور للحكومة منظم وخافت.[٤٨] ومع ذلك، لا يزال من شبه المستحيل أن نجد أي دليل، تاريخي أو نظري، على نمو اقتصادي مطرد - ولا سيما في سياق بناء الدولة - من دون تدخّل الدولة على نطاق واسع،[٤٩] وهذا بعيد كل البعد عن التدخل الانتقائي لتصحيح السوق، والذي يسمح به «إجماع ما بعد واشنطن».

أمّا البديل، أي سياسة تنموية غير تقليدية (heterodox) من ضروب السياسة الاقتصادية التي همّشها الخطاب النيوكلاسيكي السائد الذي يهيمن عليه المسار الاقتصادي، وممارسات مؤسسات بريتون وودز، فليس موضوع هذه المقالة. لكن يبدو أن الملكية العامة، والخدمات العامة، والاستثمار العام، والرعاية الاجتماعية العامة، هي مفتاح ابتكارات السياسة التي ستبزغ في المرحلة المقبلة، وتجري حالياً إعادة ضبط الحكمة التقليدية، ليس فقط استجابة لطبيعة «السلع العامة» (public goods) التي تتصف بها الحوكمة الاقتصادية، بل اعترافاً بحقيقة أن تنوّع تجارب التنمية يستدعي مجموعة متنوعة من استجابات السياسة العامة ومن الأشكال المؤسساتية أيضاً.[٥٠]

علاوة على ذلك، فإن عقوداً من العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية أظهرت أن أي استراتيجيا تنمية اقتصادية فلسطينية لن يكون في إمكانها أن تكون فاعلة إلاّ إذا جرى تفكيك سياسة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الاحتواء غير المتناظر، وذلك من خلال إنهاء الاحتلال وتحقيق السيادة والحقوق الوطنية. وبما أن هذا ليس وشيكاً، وبما أن الخطاب العام النيوليبرالي راسخ، فإنه يبدو من المنطقي الاستنتاج أن سردية السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء الدولة هي «اللعبة الوحيدة في البلدة» كما يصفها توني بلير.[٥١]

أمّا السيناريوهات الأُخرى، كالتخلي عن تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية برمّتها، وترك حكم المناطق المحتلة لإسرائيل، أو لمجلس وصاية دولية، فتبدو

بعيدة الاحتمال، ذلك بأن «ألعاباً جديدة» كهذه، تشكل قطيعة حاسمة مع خمسة عشر عاماً من الإدارة الذاتية تحت الاحتلال، ورجوعاً عنها. وحتى لو وضعنا جانباً الفائدة السياسية من تأجيل إنهاء الصراع إلى حين تصبح موازين القوة أقل رجحاناً ضد المصالح الفلسطينية، فإنه يجب عدم تجاهل فضائلها الاستراتيجية الممكنة بالنسبة إلى الاقتصاد، لأن تغيير قواعد اللعبة ربما يحول دون تضمين الانتهاكات النيوليبرالية الحالية للسياسة الاقتصادية وللإطار القانوني الفلسطينيَّين، في ترتيبات الوضع النهائي، وربما يفسح وقتاً أكبر لاعتبار خيارات سياسة أخرى ضمن سياق أوسع. وحتى لو عَنَت سيناريوهات سياسية بديلة كهذه، قيام إدارة نيوليبرالية مماثلة (إسرائيلية أو عالمية)، فإنها، مجدداً، قد تنقل النقاش بشأن الحيز الاقتصادي والاستراتيجيات السياسية لفلسطين، إلى أرض الواقع الذي يعانيه شعب مستعمَر، منقوص السيادة، ويناضل في سبيل التحرر.

ومع عدم وجود خيارات كهذه، فإن من الأسلم أن نفترض أن منظمة التحرير الفلسطينية، أو ما تبقّى منها، والتي تفتقر إلى مثل هذه الخيارات، لن تنحني وتنسحب تاركة الشعب الفلسطيني يواجه قدره تحت الاحتلال إلى أجل غير مسمى، كما أنه من المستبعد أن تتحقق السيناريوهات المذكورة أعلاه. لكن في معرض احتمال استمرار السلطة الوطنية الفلسطينية كحكومة غير سيادية، ألا توجد بدائل اقتصادية تستطيع الحكومة السعي لاعتمادها في حال أرادت وضع أساس يمكن البناء عليه لتحقيق السيادة وإقامة الدولة؟

وإذا افترضنا جدلاً أن نيوليبرالية السلطة الوطنية الفلسطينية سيجري طرحها جانباً في الغد، فإنه يصبح ممكناً تصوّر استراتيجيا مجدية وقادرة على مواجهة الاحتواء الإسرائيلي غير المتناسق وتداركه، من خلال ما ربما تصلح تسميته «المقاومة الاقتصادية». وقد لا يؤدي هذا الخيار إلى نمو كبير أو متواصل، لكن من شأنه وقف أو عكس اتجاه دورة نكوص التنمية (de-development) الجارية، كما أن من شأن مسار صنع القرار التنموي بالمشاركة أن يضع اقتصاداً مزقته الحرب على أساس متين يمكنه من مواجهة إكراهات فرضها احتلال طال أمده.

وغني عن القول أن رجوع السلطة الوطنية الفلسطينية عن النيوليبرالية لن يعني حدوث تحولات سياسية واجتماعية كبرى فحسب، بل ذلك يفترض أيضاً نقلة حاسمة في طريقة التفكير الاقتصادي الفلسطيني بشأن السياسة العامة، وقصور آليات الأسواق، والحاجة إلى توجيه وتشجيع التراكم الرأسمالي الذي يدعم القدرة الإنتاجية. ففي سيناريو كهذا، يجب تدعيم القوة الاقتصادية الفلسطينية، كما هي عليه الآن، في نضال، من أجل استعادة حيّز السياسة الوطني، ولتقليص السيطرة الإسرائيلية من خلال إجراءات اقتصادية احادي الطرف إذا كانت مجدية، والكفاح ضد القيود الإسرائيلية، من خلال اجراءات حافة الهاوية، ودفع الإسرائيليين إلى نفاد صبرهم.

والهدف هو البحث الجدي عن ترتيبات جديدة تسمح بالانفصال بالتدريج عن الاقتصاد الإسرائيلي، حتى لو كان لا بد من الخضوع للسيطرة الأمنية والاستعمارية الإسرائيلية. فالمهم هو ألاّ تخضع السياسة الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال إلى برنامج تكوين للدولة منفصل عن الوقائع السياسية، ومُضلَّل بنظرية اقتصادية خطأ، وعرضة للخطر بسبب الفراغ الناجم عن تشظي الحركة الوطنية الفلسطينية، بينما المطلوب هو عملية بناء الدولة تكون نتيجةَ، بين أمور أخرى، لبرنامج مقاومة اقتصادية، مُقَرّ علنياً، ومتواصل ودؤوب، ومفصّل على مراحل، الأمر الذي بدوره يستدعي سياسات تجارية نشيطة تهدف إلى تنويع الأسواق التجارية والصادرات الفلسطينية كوسيلة لتقليص الارتهان الطاغي للتجارة مع، أو عبر الجانب الإسرائيلي. لكن السؤال المطروح هو: هل فات الأوان يا ترى، وهل وصل تغلغل الفيروس النيوليبرالي في جسم مؤسسة صنع السياسة الفلسطينية ومؤيديها إلى حدّ جعل السردية البديلة (وفي الواقع السردية الأصلية) الخاصة بـ «تحرير الأرض والانسان» مجرد إرث من الماضي؟

القوة والقبول والإقناع

من المعروف أن استطلاعات الرأي الفلسطينية بشأن التطورات السياسية غير موثوق بها، ويجب تفسير نتائجها بعناية.[٥٢] ومع ذلك، فإن استطلاعاً للرأي في الآونة الأخيرة أظهر أن أغلبية كبيرة من الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤيدة جداً لسلام فياض وسياساته: ٨٢٪ من المستطلَعين يعتقدون أن سياساته «تخدم المصلحة الفلسطينية»، و٧٢٪ منهم يعتبرون «أن في استطاعته أن يكون رئيس السلطة الوطنية المقبل»، على الرغم من أن ٥٤٪ من المستطلَعين لا يعتقدون أن برنامجه لإقامة الدولة سيحقق هدفه المعلن.[٥٣]

قد تبدو هذه النتائج متناقضة مع زعمنا أن برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية ينطوي على تضمينات مسيئة للمجتمع الفلسطيني وللنضال في سبيل التحرير، إلاّ إنها، وبكل تأكيد، تُظهر أن عامة الناس (في الضفة الغربية أكثر منهم في قطاع غزة) يعترفون بتحسّن توفير الخدمات العامة والأمن الداخلي. كما يبدو أنها تشير إلى أنه على الرغم من أن الفلسطينيين، في معظمهم، لا يعتقدون أن برنامج سلام فياض سينجح في تحقيق هدفه، فإنهم ينسبون المشكلة ليس إلى البرنامج بحد ذاته، بل إلى التعنت الإسرائيلي. وبالتالي، فإن هذه النتائج ربما تعني أن هذا التأييد لا يعكس اقتناعاً كبيراً بصحة البرنامج بقدر ما يعكس نقصاً عاماً في البدائل، في خضم شقاق سياسي عميق، من دون ذكر الاعتماد المادي على ما توفّره السلطة الوطنية الفلسطينية من خدمات ووظائف وبنية تحتية.

ومع أن هذه النتائج غير حاسمة، إلاّ إنه من المهم أن نضعها في سياق أوسع، مادياً وتاريخياً واجتماعياً. وفي البداية، فإن أي محاولة لفرض الهيمنة النيوليبرالية لا تعتمد على القوة فحسب (بما في ذلك العنف الرمزي)،[٥٤] بل على الوكالة (agency) المحلية للقبول النشيط (أو التعاون المباشر)، وعلى مهارة الإقناع أيضاً. وباعتراف الجميع، فإن الحدود بين القبول النشيط والإقناع والقوة، ربما يكون بعضها مفتوح على بعضها الآخر، والنقاش التالي لا يمكنه إلاّ أن يلمّح إلى التفسيرات الممكنة لـ «التأييد» الذي تحظى به الأجندة النيوليبرالية للسلطة الوطنية الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني.

ويتصل القبول النشيط مباشرة بتحقيق ونيل المكافآت، الرمزية أو المادية، وتتكون شرائح المجتمع الفلسطيني التي توافق بنشاط على الأجندة النيوليبرالية وتدفعها قدماً، من المسؤولين في أعلى مراتب السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن قطاع المنظمات غير الحكومية، ومن جزء من الطبقة الرأسمالية المنتفعة من إصلاح القطاع الأمني ومن الانتعاش الاقتصادي الذي تجيزه إسرائيل في الضفة الغربية. وتشمل الشريحة الأخيرة قطاع الخدمات ذا القيمة العالية، والذي يتشكّل من المصارف، وشركات التأمين، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، ومن المطاعم والفنادق والعقارات. وهذه المجموعات كلها، لديها مصلحة مادية في إدامة الوضع الراهن السياسي.

لقد أدت المنظمات غير الحكومية المموَّلة من المانحين الدوليين دوراً مهماً بشكل بارز على هذا الصعيد. فمنذ إطلاق مسار أوسلو، كانت المنظمات غير الحكومية هي أول قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني التي احتضنت النيوليبرالية، ومثّلت وسيلة نقل لنموذجها التنموي.[٥٥] علاوة على ذلك، فإن «صناعة التنمية» (وشركاءَها المحليين) شكّلت – عن قصد أو من دونه – «ماكينة مضادة للسياسة» التي عملت على إبعاد المجتمع الفلسطيني عن التسييس، مما أطالت أمد الاحتلال، وأطلقت المسيرة الطويلة نحو الهيمنة النيوليبرالية التي وجدت تجلّيها المحكم في برنامج بناء الدولة للسلطة الوطنية الفلسطينية.[٥٦]

ويهدف الإقناع إلى إعادة إنتاج أيديولوجيا معينة وتأهيلها اجتماعياً من خلال تفاعل دينامي بين الحوافز المادية من جهة، والرأي العام الذي يساهم في تشكيله كل من وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، ومجموعات التفكير، أو المثقفين، من جهة أخرى. فالإقناع يفعل فعله من خلال حوافز الأجور المرتفعة التي تُدفع في القطاعات التي تشهد نمواً، ورواتب الوظيفة العامة المنتظمة، وأيضاً من خلال الوعد بالحراك بالنسبة إلى خريجي الجامعات، أو إلى الذين يأملون بالانتفاع من النمو الاقتصادي.

ولا يقتصر الأمر على إقناع الطبقة الوسطى، ذلك بأن الأوضاع الكارثية في قطاع غزة، والمعروضة كبديل من تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، متناقضة مع الازدهار الاقتصادي في رام الله، كفعل برهان على ثمن المقاومة، وكعامل إغراء موجّه إلى جميع الطبقات الاجتماعية والمناطق في الأراضي المحتلة. فسياسة الإقناع وخطابه، بتشديدهما على البراغماتية والاعتدال والتكيّف، ليسا جديدين على المجتمع الفلسطيني، وإنما يُربطان عادة بجعل المواقف السياسية (المتغيرة) لمنظمة التحرير الفلسطينية تتأقلم وفق مجتمعها،[٥٧] لكنهما عندما يُقدَّمان بالثوب العصري الذي تطرحه مناشدة سلام فياض، فإنهما يحملان مدلولاً وغاية جديدين اليوم. وفي الوقت نفسه، فإن مضمون إقناع حكومة «حماس»، في شقّه الاقتصادي على الأقل، مشابه لذلك، بحسب ما يوحي به افتتاح مجمّع تسوّقي وتدشين فندق فخم [في قطاع غزة]. ومع ذلك، تجدر الملاحظة إلى أن حركة «فتح»، في مؤتمرها الذي عُقد في سنة ٢٠٠٩، وفي الاجتماعات اللاحقة لقيادتها، امتنعت من إقرار برنامج بناء الدولة رسمياً، على الرغم من الجهود التي بُذلت لحثّها على ذلك. ومع أن مناورة فياض السياسية، والارتياب من طموحه السياسي، ربما يفسران هذه الممانعة، إلاّ إنها قد تؤشر أيضاً إلى وجود عدم استعداد للخضوع لتضمينات الانعطافة النيوليبرالية كافة.

ونحن كاقتصاديين، ندرك أهمية الدور الذي يؤديه الاقتصاد بصفته فرعاً من فروع المعرفة، وكذلك الاقتصاديون الفلسطينيون كممثلين عن هذه المهنة، في مرحلة ما بعد أوسلو - وإن كنا نعترف بأن سلطتهم الفعلية هي أقل مما يعتقدون.[٥٨] فقد ساهم الاقتصاديون، من خلال نشر المعرفة الاقتصادية في الجامعات، وفي مجموعات التفكير، والوزارات، والمنظمات الدولية، وبصورة مجزية لهم غالباً، في ترسيخ الهيمنة النيوليبرالية. وبقدر ما تسوء الأوضاع السياسية الميدانية، بقدر ما تكون مخططاتهم/برامجهم (blueprints) منفصلة عن هذه الوقائع.[٥٩] بيد أن من يتهمهم بجهل الحقائق يفوّت المقصد، لأنهم اختاروا عن وعي عدم عرضها كي لا يُذوّبوا «المحتوى العلمي» لتحليلهم الاقتصادي.

وتتجلى محصلة هذا التحليل في معتقدات شعبية مستجدة تساوي بين التجارة الحرة والحرية، وبين تملّك منزل وبناء الدولة، وبين مصرف مركزي مستقل والاستقلال السياسي. وبالتالي، لا مفر من أن يزوّد هذا التحليل الجانب الإسرائيلي بمادة تمكّنه من كسب الدعم الدولي - والفلسطيني - لاستراتيجيا السلام الاقتصادي، وفي الوقت ذاته، أن يزوّد القيادة الفكرية بما يلزم لتعزيز المشروع السياسي بامتياز لنيو - لَبْرَلة المجتمع الفلسطيني، ومن ثم، للتخلي فعلياً عن تحريره. وتتجلى سخرية الموقف في أن الدبلوماسيين الإسرائيليين يوزعون في المحافل الدولية، تقارير فلسطينية تعرض صيرورة المعجزة الاقتصادية الحالية في الضفة الغربية، دعماً للمزاعم الإسرائيلية بشأن نجاحات السلام الاقتصادي.

وعلى حد قول كارل ماركس يوماً، فإن «سلاح النقد لا يستطيع، طبعاً، أن يحل محل نقد السلاح، فالقوة المادية يجب أن تطيحها قوة مادية أخرى؛ لكن النظرية تصبح قوة مادية إذا ما استحوذت على الجماهير.»[٦٠] وعندما نتأمل في هذا القول، يظهر لنا أن من الضروري تفكيك النظرية والقوات المادية التي تدعم برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة الدولة، كي تساهم نظرية أخرى سديدة وذات معنى في «تحرير الأرض والانسان»

الهوامش

[1] As'ad Ghanem, *Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement* (Bloomington: Indiana University Press, 2010).

[٢] انظر على سبيل المثال:

Paul Baran, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1967); Frantz Fanon, The Wretched of the Earth (London: Penguin Books, 2001).

ولنظرة تاريخية عامة، انظر على سبيل المثال:

Vijay Prashad, *The Darker Nations: A People's History of the Third World* (New York: New Press, 2008).

[3] Patrick Bond, *Elite Transition: From Apartheid to Neoliberalism in South Africa* (London: Pluto Press, 2000); Jan Toporowski, "Neoliberalism: The Eastern European Frontier", in Alfredo Saad-Filhi and Deborah Johnson, eds., *Neoliberalism: A Critical Reader* (London: Pluto Press, 2005), pp. 211-221.

[4] Khalid Farraj, Camille Mansour, Salim Tamari, "A Palestinian State in Two Years: Interview with Salam Fayyad, Palestinian Prime Minister", *Journal of Palestine Studies* 153, vol. XXXIX, no. 1 (Autumn 2009), pp. 58-74; Nasr Abdul Karim, Khalid Farraj, Salim Tamari, "|The Palestinian Economy and Future Prospects: Interview with Mohammad Mustafa, Head of the Palestine Investment Fund", *Journal of Palestine Studies* 155, vol. XXXIX, no. 3 (Spring 2010), pp. 40-51.

[٥] ليس للسلطة الوطنية الفلسطينية أي سيطرة على قطاع غزة، وباستثناء بعض الفقرات العابرة، فإن برنامج إقامة الدولة يتجاهل هذا الجزء من المناطق المحتلة.

[٦] لقد استند البحث في السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى المقابلتين مع كل من مصطفى وفياض، وإلى ثلاث وثائق رئيسية هي:

Palestinian Reform and Development Plan (Ramallah: Palestinian National Authority, 2008); *Ending the Occupation, Establishing the State* (Ramallah: Palestinian National Authority, 2009); *Homestretch to Freedom* (Ramallah: Palestinian National Authority, 2010).

[٧] لقد أشارت أولى الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية لسنة ١٩٩٣ إلى السلطة الفلسطينية المستقبلية على أنها «سلطة الحكم الذاتي الانتقالية الفلسطينية».

[٨] انظر على سبيل المثال:

Raja Khalidi and Sahar Taghdisi-Rad, *The Economic Dimensions of Prolonged Occupation: Continuity and Change in Israeli Policy Towards the Palestinian Economy* (New York; Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2009).

[9] Gwen Ackerman and Jonathan Ferziger, "Fayyad says Building State Institutions Will Make Palestine Inevitable", *Bloomberg*, 18 October 2010, http://www.bloomberg.com/news/2010-10-18/fayyad-says-building-state-institutions-will-make-palestine-inevitable.html.

[10] Jonathan Ferziger, "Palestinian Economy May Grow 20% with Peace Agreement, Abbas Adviser Says", *Bloomberg*, 4 August 2010, http://www.bloomberg.com/news/2010-08-04/palestinian-economy-may-grow-20-with-peace-agreement-abbas-adviser-says.html.

[١١] سلام فياض ومحمد مصطفى هما من أبرز وأقدم صنّاع السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ سنة ٢٠٠٥. وقبل هذا التاريخ، عمل سلام فياض في البنك الدولي، ثم مثّل، لاحقاً، صندوق النقد الدولي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما مثّل محمد مصطفى البنك الدولي لدى تلك السلطة.

[١٢] انظر على سبيل المثال تقارير التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي، التالية:

The State in a Changing World (Washington, D.C.: The World Bank Group, 1997); *Building Institutions for Markets* (Washington, D.C.: The World Bank Group, 2002); *Making Services Work for Poor People* (Washington, D.C.: The World Bank Group, 2004); *Conflict, Security and Development* (Washington, D.C.: The World Bank Group, 2011).

ولنقد الارتباط مع «إجماع ما بعد واشنطن»، انظر على سبيل المثال:

Ben Fine, Costas Lapavitsas, Jonathan Pincus, eds., *Development Policy in the Twenty-First Century: Beyond the Post-Washington Consensus* (London: Routledge, 2011).

[13] David Craig and Doug Porter, *Development Beyond Neoliberalism? Governance, Poverty Reduction and Political Economy* (London: Routledge, 2006), pp. 63-94.

[١٤] انظر على سبيل المثال:

Mushtaq Khan, " 'Security First' and Its Implication for a Viable Palestinian State", in Michael Keating, Anne Le More, Robert Lowe, eds., *Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine* (London: Chatham House, 2005), pp. 59-73.

[15] Palestinian National Authority, *Homestretch to Freedom*, op. cit., pp. 3-4.

[16] Palestinian National Authority, *Ending the Occupation, Establishing the State*, op. cit., p. 11.

[17] Palestinian National Authority, *Homestretch to Freedom*, op. cit., p. 4.

[١٨] انظر على سبيل المثال:

United Nations Conference on Trade and Development, *Trade and Development Report* (New York; Geneva: UNCTAD), 2010.

[١٩] تحمل النسخة العربية لوثيقة السلطة الوطنية الفلسطينية Homestretch to Freedom عنوان: «موعد مع الحريّة».

[٢٠] من أجل النقاشات النقدية القليلة لبرنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني ولبرنامج السلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة الدولة، انظر:

Adam Hanieh, "Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power", *Socialist Voice*, 23 July 2008, http://www.socialistvoice.ca/?p=311; Mandy Turner, "The Power of 'Shock and Awe': The Palestinian Authority and the Road to Reform", *International Peacekeeping*, vol. 16, no. 4 (August 2009), pp. 562-577; Rafeef Ziadah, "What Kind of Palestinian State in 2011?" *The Bullet* (blog),

Socialist Project, 21 April 2010, http://www.socialistproject.ca/bullet/339.php.

وقد ساهمت هيئات دولية مثل الأونكتاد ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق اغاثة الاطفال، بتركيزها على قيود الاحتلال الإسرائيلي المعوقة للتنمية والنمو، في إبقاء برنامج بناء الدولة في منظوره التجريبي الملائم.

[21] Richard Peet, *Unholy Trinity: The IMF, World Bank and WTO* (London: Zed Books, 2003); Robert Wade, "U.S. Hegemony and the World Bank: the Fight over People and Ideas"l, *Review of International Political Economy*, vol. 9, no. 2 (2002), pp. 215-243.

[22] Hanieh, op. cit.; Pete Moore, "QIZs, FTAs, USAID and the MEFTA: A Political Economy of Acronyms", *Middle East Report*, no. 234 (2005), pp. 18-23.

[٢٣] انظر على سبيل المثال:

Timothy Mitchell, "Dreamland: The Neoliberalism of Your Desires", *Middle East Report*, no. 210 (1999), pp. 28-33; Joel Beinin, "The Working Class and Peasantry in the Middle East: From Economic Nationalism to Neoliberalism", *Middle East Report*, no. 210 (1999), pp. 18-22; Anne Marie Baylouny, "Militarizing Welfare: Neoliberalism and Jordanian Policy", *Middle East Journal*, vol. 62, no. 2 (2008), pp. 277-303; Karen Pfeifer, "How Tunisia, Morocco, Jordan and even Egypt Became IMF 'Success Stories' in the 1990s", *Middle East Report*, no. 210 (1999), pp. 23-27.

[24] Khalid Mustafa Medani, "State Building in Reverse: The Neo-Liberal 'Reconstruction' of Iraq", *Middle East Report*, no. 232 (2004), pp. 28-35.

[25] Stanley Fischer, Leonard J. Hausman, Anna D. Karasik, Thomas Schelling, eds., Securing Peace in the *Middle East: Project on Economic Transition* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994); The World Bank Group, *Investing in Peace* (Washington, D.C.: The World Bank Group, 1993).

[26] Khalil Shikaki and Yazid Sayigh, *Strengthening Palestinian Public Institutions* (New York: The Council on Foreign Relations, Independent Task Force Report, 1993).

[27] International Monetary Fund, Economic Performance and Reform under Conflict Conditions (Washington, D.C.: IMF, 2003).

[٢٨] جرى الترويج لمؤتمر فلسطين الأول للاستثمار تحت شعار «فلسطين تقيم احتفالاً والعالم كله مدعو».

[29] Agence France Presse, "Israel Has 'Green Concerns' over Palestinian City", *eNews.ma*, 6 October 2010, http://www.enews.ma/israel-have-green_i190173_0.html.

[٣٠] لكن بحسب ما لاحظ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، فإنه «من أجل الأغراض العملية كلها، إن أدوات السياسة المالية المتوافرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية محصورة بكيفية توزيع بنود الإنفاق، والتي تشكل حيّز سياسة أضيق مما هو متوفر لدى الحكومات المحلية في عدة بلاد.» انظر:

UNCTAD, *Policy Alternatives for Sustained Palestinian Development and State Formation* (New York; Geneva: UNCTAD, 2009) p. 11.

[31] Palestinian National Authority, *Palestinian Reform and Development Plan*, op. cit., p. 14.

[32] Hanieh, op. cit.

[33] Palestinian National Authority, *Palestinian Reform and Development Plan*, op. cit., p. 14.

[34] International Crisis Group, "Ruling Palestine II: The West Bank Model", *Middle East Report*, no. 79 (2008), p. 22.

[35] Ebrahim Harvey, "Managing the Poor by Remote Control: Johannesburg's Experiments with Prepaid Water Meters", in David Alexander McDonald and Greg Ruiters, eds., The Age of Commodity: Water Privatisation in Southern Africa (London: Earthscan, 2005), pp. 120-130.

[٣٦] انظر على سبيل المثال:

UNCTAD, *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*, UNCTAD Trade and Development Board, 57th Session (Geneva: UNCTAD, 13 July 2010).

[٣٧] هذه البيانات الإحصائية منشورة في تقارير متعددة صادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية (رام الله: جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي، ٢٠١٠)، http://www.pcbs.gov.ps/Default.aspx?tabID=1&lang=en.

[٣٨] انظر على سبيل المثال:

The World Bank Group, *The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions*, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (New York: the World Bank Group, 21 September 2010); Oussama Kanaan, Javier Gomez, Mariusz Sumlinski, *Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress*, Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee (New York: IMF, 21 September 2010).

[٣٩] إن قانون الخدمة المدنية «المحدث» للسلطة الوطنية الفلسطينية يجيز التقاعد المبكر من الوظيفة العامة في سنّ الخامسة والأربعين أو بعد عشرين عاماً من الخدمة، وقد أضيف هذا البند لفسح المجال أمام تقاعد الجيل العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية.

[٤٠] انظر:

Nathan Brown, *Are Palestinians Building a State*? (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, June 2010).

[41] Michael Herzog, *The Middle East Security Agenda: An Israeli Assessment* (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, May 2009), http://www.washingtoninstitute.org/templateCO7.php?CID=459

[٤٢] وصل عديد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية في نهاية سنة ٢٠١٠، إلى أدنى مستوياته منذ انتهاء الانتفاضة الأولى. انظر:

Anshel Pfeffer, "West Bank Sees Lowest IDF Troop Levels Since First Intifada", *Ha'aretz*, 28 November 2010.

[٤٣] لقد تحدّث رئيس الحكومة سلام فياض علناً ضد ممارسات التعذيب، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أعطى أجهزة الأمن أوامر صريحة بوقف هذه الممارسات، لكن تبيّن أن التعذيب بات ظاهرة متكررة، بحسب ما جاء في التقرير التالي لهيومن رايتس ووتش:

Human Rights Watch, *West Bank: Reports of Torture in Palestinian Detention* (New York: Human Rights Watch, 20 October 2010), http://www.hrw.org/en/news/2010/10/20/west-bank-reports-torture-palestinian-detention.

[٤٤] إن تشيلي في عهد بينوشيه هي المثل الأقصى لما يمكن أن تكون عليه «النيوليبرالية السلطوية».

[45] Hussein Ibish and Michael Weiss, "The Future Palestinian State Takes Root", The *Wall Street Journal*, 2 September 2010, http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704476104575439441883157542.html.

[٤٦] هناك مثالان بارزان لمراجعة «إجماع ما بعد واشنطن» التي تتم حالياً، هما: التحليل الجديد لاستراتيجيات التنمية، ومراجعة مغزى التصويب على التضخم (إحدى ركائز السياسة الاقتصادية – الكبرى السليمة). انظر على سبيل المثال:

Francis Fukuyama, Brian Levy, *Development Strategies: Integrating Governance and Growth*, World Bank Policy Research Working Paper, no. 5196 (Washington, D.C.: The World Bank Group, January 2010); Olivier Blanchard, Giovanni Dell'Ariccia, Paolo Mauro, *Rethinking Macroeconomic Policy*, IMF Staff Position Note (Washington, D.C.: IMF, 12 February 2010); World Bank Chief Economist and Vice President Justin Yifu Lin and Celestin Monga, *Growth Identification and Facilitation: The Role of the State in the Dynamics of Structural Change*, Policy Research Working Paper, no 5313 (Washington, D.C.: The World Bank Group, 2010).

[47] Eqbal Ahmad, *Confronting Empire: Interviews with David Barsamian* (Cambridge MA: South End Press, 2000).

[٤٨] في الوقت الذي تقول سردية السلطة الوطنية الفلسطينية السائدة حالياً إن تدخل القطاع العام في الاقتصاد في عهد عرفات كان مسيئاً، تنظر تحاليل أُخرى إلى إدارة الريع على أنها أداة سياسية اقتصادية ممكنة وقادرة على تقليص سياسات الاحتواء غير المتناظر الإسرائيلية. انظر على سبيل المثال:

Mushtaq H. Khan, George Giacaman, Inge Amundsen, eds., *State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation* (London: Routledge, 2004).

[49] Alice H. Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (Oxford: Oxford University Press, 1989); Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London: Anthem Press, 2002); Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel* (London: Pluto Press, 2002); Robert H. Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

[50] Jomo K.S., Ben Fine, eds., *The New Development Economics: After the Washington Consensus* (London: Zed Books, 2002).

[51] Ian Black, "Israel Independence Day Overshadowed by Controversy", *Guardian*, 19 April 2010, http://www.guardian.co.uk/world/2010/apr/19/israel-independence-day-overshadowed controversy.

[٥٢] جميع هذه الاستطلاعات، على سبيل المثال، توقع فوز حركة «فتح» في انتخابات ٢٠٠٦.

[53] Near East Consulting, *NEC's Monthly Monitor of Palestinian Perceptions towards Politics and Religion with a Special Focus on the Attitude towards the Performance of Salam Fayyad* (Ramallah: Near East Consulting, April-May 2010), http://www.nearcastconsulting.com/surveys/all/files/2010/PPPApril-May2010final.pdf.

[٥٤] إن مفهوم العنف الرمزي لدى بيار بورديو يشير إلى الأشكال الثقافية والاجتماعية المضمرة للسيطرة المؤدية إلى إقصاءٍ وتهميش بنياني لأولئك الذين لا يحتضنون أيديولوجيات الهيمنة. انظر على سبيل المثال:

Anna Leander, "Pierre Bourdieu on Economics", *Review of International Political Economy*, vol. 8, no. 2 (2001), pp. 344-353.

[55] Linda Tabar and Sari Hanafi, *The Emergence of a Palestinian Global Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 2005).

[56] Sobhi Samour, "Review of Michael Keating et al., eds., 'Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine' ", in The *Palestine Yearbook of International Law* 14 (2006/2007), 2009, pp. 325-332.

ومن أجل الاستخدامات الأساسية للاستعارات، انظر:

James Ferguson, *The Anti-Politics Machine: 'Development', Depoliticisation, and Bureaucratic Power in Lesotho* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

[57] Emile Sahliyeh, "The West Bank Pragmatic Elite: The Uncertain Future", *Journal of Palestine Studies* 60, vol. 15, no. 4 (1986), pp. 34-45; Joseph Massad, "Political Realists or Comprador Intelligentsia: Palestinian Intellectuals and The National Struggle", *Critique* (Fall 1997), pp. 23-35; Lori A. Allen, "Palestinians Debate 'Polite' Resistance to Occupation", *Middle East Report*, no. 225 (2002), http://www.merip.org/mer/mer225/225_allen.html.

[٥٨] غني عن القول أن الانفصال عن الواقع لا يقتصر على مهنة الاقتصاديين الفلسطينيين فحسب، بل يلاحظ أيضاً لدى طيف من ممارسي مهن العلوم الإنسانية والأدبية.

[٥٩] انظر على سبيل المثال:

David Cobham and Numan Kanafani, eds., *The Economics of Palestine: Economic Policy and Institutional Reform for a Viable Palestinian State (London: Routledge, 2004);* Arie Arnon and Saeb Bamya, *Economic Dimensions of a Two-State Agreement between Israel and Palestine* (Marseille: Aix Group, November 2007).

[60] Karl Marx, "Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Law", in Karl Marx and Frederick Engels, *Collected Works*, vol. 3 (New York: International Publishers, 1975), p. 182.

في عصر التحرر الوطني.. صعود الفكر والممارسة الاقتصاديين الفلسطينيين وسقوطهما

الجزء الاول: الطريق من بيروت إلى القدس يمّر بواشنطن*

عام ١٩٨٢، عشية تقطيع أوصال الجهاز العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية وما يرتبط به من بنى مدنية وعسكرية في لبنان، لم يتوانَ حتى الودودين من نقّاد أدائها عن وصفها، بأنّها كانت «دولة داخل الدولة». كانت إدارة منظمة التحرير الفلسطينية، إلى حين خروجها إلى جميع أنحاء العالم العربي نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، قد قاسمت الدولة اللبنانية السيادة على رقعة كبيرة من البلد طيلة معظم العقد السابق، وأقامت مؤسسات شبيهة بالدولة. ولا عجب، إذ كانت قد سيقت إلى ادّعاء تحقيق أهداف بناء الدولة «الوطنية» ولو في منافي مخيمات اللاجئين في لبنان. ومنذ أن دخلتْ لبنان في أوائل سبعينيات القرن العشرين هاربةً من «أيلول الأسود» الذي واجهته في الأردن، أقامت المنظمة حضوراً عسكرياً - أمنياً وسياسياً كثيفاً في أرجاء المخيمات وفي معظم جنوب البلاد وشرقه وشماله. وإلى جانب ذلك، لم يأت العام ١٩٨٢ حتى كان قد ترسّخ نظام محكم من الخدمات الاجتماعية المدنية (صحة وتعليماً ورعاية اجتماعية)، وحراكاً شعبياً مجتمعياً وحزبياً، ونقابات ومشاريع إنتاج صناعي وتسويقاً. كما جلبت المنظمة أيضاً، خصوصاً فصيلها الأساسي حركة فتح، مئات ملايين الدولارات من المساعدات الرسمية العربية والضرائب التي جُمعت باسمها من فلسطينيين يعملون في دول الخليج، كما كانت تدير شبكات مالية سرية لدعم الكفاح المسلّح في لبنان والعالم.

---

* نشرت في مجلة **السفير العربي**، بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧

http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=2207&refsite=arabi&reftype=articles&refzone=articles

«بروفا» تغيّرت وجهتها

على الرغم من الهزيمة العسكرية والسياسية التي مُنيت بها الحركة الوطنية الفلسطينية في لبنان في نهاية المطاف، بدا هذا المشهد المؤسسي الواسع للحظة تاريخية كأنّه يبيّن «قابلية الحياة» كطليعة لمشروع الدولة الوطنية في فلسطين الحرّة المقبلة التي كانت لا تزال مجرد ومضة في أعين المخططين الفلسطينيين. كانت مؤسسة صامد التابعة لفتح هي المؤسسة الصناعية الفلسطينية الرائدة في لبنان في ذلك الحين، وقد أقيمت لتُنتج لمنظمة التحرير والسوق الفلسطينية الأوسع. وبحسب رؤية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ياسر عرفات، فإنّ «صامد تجسّد تطلعات تتجاوز الأهداف الأصلية المحدّدة لها، فهي مدرسة للمقاتلين – العمّال، وبنية لتأهيل أبناء الشهداء، وقاعدة صناعية لتشغيلهم، وهذا كلّه يشكّل جوهر الاقتصاد الفلسطيني المستقلّ والقطاع العام الفلسطيني المتحرّر من البيروقراطية والمفعم بالعزيمة وروح الثورة.

بعد ذلك، وفي غضون ما يزيد قليلاً على العقد، وقّعت السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في باريس اتفاقية خاصة بالسياسة الاقتصادية ضمن اتفاق حكم ذاتي محدود، أجهضت خطط إقامة اقتصاد فلسطيني وإمكانياته وأعلت من شأن اقتصاد «السوق الحرّة» الذي وُضع تماشياً مع روح العولمة وحرية التجارة. لقد مرّ أكثر من ثلاثين عاماً على إحالة «جمهورية الفاكهاني» إلى مجرّد فصل آخر من فصول الصراع الأهلي اللبناني الطويل وتنقّل حركة المقاومة الفلسطينية من منفى إلى آخر. وخُفضَ «القطاع العام» الفلسطيني الذي نودي به إلى صندوق استثمار برأسمال ١،٥ مليار دولار تعمل كشركة محدودة مع حدّ أدنى من الرقابة العامة، وإلى بعض الأصول المتبقيّة المملوكة لها في الأسواق الاقتصادية الدولية. وتقتصر بيروقراطية الحكم الذاتي الفلسطيني المتثاقلة على إدارة حفنة من الموارد والإيجارات التجارية التي يسمح بها دورها التنظيمي المتواضع. وكذلك، يصعب أن نتبيّن روح الثورة في المطاعم وأماكن الترفيه في مدينة رام الله، عاصمة الأمر الواقع، أو في «المجتمعات الميسورة» الفخمة الناشئة في محيطها.

متى ولماذا تخلّت الثورة الفلسطينية عن برنامجها الوطني التحرري للتنمية الاقتصادية؟ أين وقع الخطأ، أو ربما، متى تم تصويبه؟ هل حرّفت قوى الرأسمالية النيوليبرالية المسار التحرري في صفقة زائفة عنوانها «المال مقابل الأرض والسلام» عوضاً عن صيغة «الأرض مقابل السّلام» التي يفترض أنها شكّلت أساس اتفاقيات أوسلو مع إسرائيل؟ أم أنّ المنظمة، ببساطة، وعلى غرار عديد من سابقاتها في دول الجنوب، وقعت في مزالق القومية نفسها التي حذّر منها فرانز فانون في تحليله للبلدان ما بعد الاستعمار؟ بل، لماذا قبلت أن تقوم بذلك داخل إطار احتلال مديد وحكم استعماري؟

تفحّص جوهري لم يحصل

إن مسار الفكر والممارسة الاقتصاديين الوطنيين هو جزء من تاريخ الثورة الفلسطينية الذي لم يُبحث فيه أو يُكشف عنه حتى الآن، ولا يمكن لهذه الورقة أن تقدم عنه أكثر من تصوّر يخدش سطحه فحسب في محاولة لطرح الأسئلة الصائبة. وعلى الأرجح، فإن الأرشيف والوثائق الأغنى التي ترسم تحولات الفكر والسياسات الاقتصادية الفلسطينية قبل بيروت وبعدها (١٩٨٢)، وبين مدريد وأوسلو/باريس (١٩٩٤)، وخلال حكم السلطة الفلسطينية أيام عرفات في الأراضي المحتلة، وكذلك منذ العام ٢٠٠٥، ستظل بعيدة عن متناول الباحثين والمؤرخين لسنوات مقبلة (على الرغم من ويكيليكس)، إن كانت لا تزال موجودة رغم انتقالها من مكان لآخر طيلة الـ٣٠ سنة الماضية.

بالمثل، لم يكتب سوى القليل عن رأس المال الفلسطيني الذي نجا من نكبة ١٩٨٤ ونُهض به من جديد في الخليج والبلدان العربية في منافي خمسينيات وستينيات القرن العشرين في سياق العروبة الأشمل، ثمّ بروزه من جديد كحليف للثورة الفلسطينية، ومؤخّراً كشريك (إن لم يكن كرائد) في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وكذلك، فإنّ التكوين الطبقي هو بُعدٌ مهم من أبعاد السياق الأوسع الذي شكّل أيديولوجيا منظمة التحرير وممارستها الاقتصاديتين، وقد يرى فيه بعضهم العامل الحاسم في تراجع اقتصاديات التحرر الوطني وصعود قيم ومبادئ السوق في الآونة الأخيرة. والحال، أن قدراً كبيراً من التعليق النقدي في السنوات الماضية قد تركّز على المفاضلة التي تنطوي عليها سياسات السلطة الفلسطينية مؤخراً (إن لم يكن منذ أوسلو) بين التحرر الوطني والليبرالية الجديدة.

من ناحية أخرى، يؤكّد المدافعون عن السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية أنها تتماشى مع العقيدة الاقتصادية التي تبناها «إجماع واشنطن»، ولا تتعارض مع تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية. وأنها، في الأحوال كلّها، الخيار الوحيد المتاح داخل الإطار الاقتصادي المعمول به في السنوات العشرين الماضية. لا يعرف غالبية الوطنيين الفلسطينيين الليبراليين، الذين نضجوا منذ أوسلو، سوى القليل عن أصول الوطنية الاقتصادية الفلسطينية ولا يهتمون كثيراً بذلك. وثمة آخرون ممن رافقوا منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلى رام الله تخلّوا في تسعينيات القرن العشرين (خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي) عن مفهوم القطاع العام الرائد وعقدوا عهوداً مع الليبرالية الجديدة، ربما من دون أن يفهموها. وقد يسخر معظم الاقتصاديين الفلسطينيين المعاصرين من مجرد فكرة «تاريخ للفكر الاقتصادي الفلسطيني».

وهم لا يرون في كل مظاهر الدولة والأنشطة الاقتصادية الأولية في لبنان وفي فترة ما قبل أوسلو، سوى إدارة متواضعة وغير فاعلة لحركة تحرّر

ضلّت طريقها إلى فلسطين في حانات بيروت وتونس ونواديهما. ولذلك، قد لا يُقدّر كثيرون في هذه الأيام حجم التحوّل الذي اعترى الممارسة الاقتصادية الفلسطينية (إن لم يكن الفكر الاقتصادي) بعيداً عن حماية الترابط المجتمعي وتعزيزه وباتجاه تأكيد الغنى الفردي و«نوعية الحياة». مع ذلك، ما تزال منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها الاقتصادية تستمد شرعيتها قبل كل شيء من ادّعائها تمثيل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وقيادته إلى التحرر. وفي حين حاولت أن تتولّى بعض مسؤوليات الدولة في مناطق الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، وثمة اعتراف بأنها لم تف بوعدها في تقرير المصير الوطني أو تغلق ذلك الفصل من فصول التاريخ الفلسطيني. لذلك، فإنّ أهمية الفهم الحسن لما كان عليه «القطاع العام» الفلسطيني ذات مرة، أو لما كان يطمح إليه، ليست بالأهمية التاريخية فحسب، بل هي أهمية تثقيفية أيضاً لتحديد ما إذا كانت ضرورية إعادة التأكيد في فلسطين على «دور الدولة في التنمية» وكيف يؤدّى هذا الدور، وإن في سياق تراكم رأسمالي مستشرٍ، وكفاح لإزالة الاستعمار لا يزال جارياً لم يبلغ نهايته.

الجزء الثاني: الفكر الفلسطيني الاقتصادي من صامد الى صمود الى سلام*

يمكن تحديد مراحل متميزة عدّة لتطور مفهوم «القطاع العام» الفلسطيني ذي الهوية الاقتصادية والاجتماعية المتميّزة وكذلك لأداء القيادة الفلسطينية في رعاية مهامه ووظائفه.

إغواء الاشتراكية العربية في ستينيات القرن العشرين

في فترة ما بعد ١٩٤٨، وعلى الأقل حتى بداية حركة المقاومة المسلّحة في ١٩٦٥، عاودت النخبة الفلسطينية الثقافية والاقتصادية الظهور (خصوصاً في المنافي) أو بناء نفسها من الصفر في أعقاب النكبة وصدمة المنفى. كان كثير منها منجذباً إلى مختلف تيارات القومية العربية أو الشيوعية، ولذلك لم يكن الفكر الوطني التحرري الفلسطيني يحظى بالشعبية آنذاك.

وبالنسبة إلى أولئك الفلسطينيين المشردين الذين كانوا يطمحون إلى العودة والتحرر، وتنظّموا من أجلهما، بدت نماذج الدولة التنموية التي أعلنها مختلف أنصار «الاشتراكية العربية» قابلة للحياة سياسياً وعادلة اجتماعياً في السياق

* نشرت في مجلة السفير العربي، بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤
http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=2227&refsite=arabi&reftype=leftmenu&refzone=authorarticles

العربي ما بعد الاستعمار وفي التجارب الموازية لكثير من البلدان في العالم النامي. وكان يوسف عبد الله الصايغ، الاقتصادي الفلسطيني البارز في ذلك الجيل، قد أكّد في واحدة من مساهماته المبكرة في الفكر الاقتصادي العربي (وهي عبارة عن كتاب نُشر في العام ١٩٦١ عنوانه «الخبز مع الكرامة») إمكانية قيام البلدان المستقلة حديثاً بمثل هذا الدور. أمّا بالنسبة إلى آخرين ممن اكتفوا بإعادة بناء سبل معاشهم في المنفى من خلال الاندماج في المملكة الأردنية الهاشمية أو العمل في دول الخليج العربي، فلعلّ ثمار الرأسمالية كانت بمثابة ترياق لما تنطوي عليه خسارة الوطن من ألم واغتراب. ولا عجب في أن أكثر الرأسماليين الفلسطينيين نفوذاً (وإثارة للريبة وسوء الفهم) هذه الأيام، آل المصري وشومان والخوري والصبّاغ والعقّاد، ينظرون إلى استثماراتهم في فلسطين من زاوية «العودة» و«الوطن» لا من زاوية الربح والخسارة فقط.

تمويل الثورة في سبعينيات القرن العشرين

بعد ظهور حركة المقاومة المسلحة المتمركزة في الأردن وسوريا ولاحقاً في لبنان، أصبح تمويل جناحيها العسكري والسياسي وإدارتهما المالية مهمة رئيسة لفتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وشهدت سبعينيات القرن العشرين قيام أولى المشاريع الاجتماعية والصناعية المولّدة لفرص العمل والتي أدارتها فتح وموّلتها، بدءاً من الأردن. وكانت الحاجة إليها قد جاءت أساساً من ضرورة النهوض بالمسؤوليات الاجتماعية المتنامية التي أخذتها على عاتقها قيادة سياسية سعت إلى تعبئة موارد الشعب الفلسطيني وتنظيمه في كلّ مكان في صراعها مع إسرائيل بعد معركة الكرامة في الأردن العام ١٩٦٨. وأدت «مؤسسة الشؤون الاجتماعية» التابعة لفتح دوراً متنامياً في تقديم مخصصات الضمان الاجتماعي إلى أسر الشهداء والأسرى (وهذا الأمر متواصل إلى اليوم، وتشمل عشرات الآلاف من الأسر في فلسطين وخارجها)، وراحت لاحقاً تقدّم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها لأبناء الشهداء. ولعلّها كانت أول هيئة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية يُطلَق عليها اسم «المؤسسة».

بعد اقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية من مخيمات الأردن لتنغرس في مخيمات لبنان، جرى استكمال وظائف الرعاية الاجتماعية بالأنشطة الاقتصادية. وركّزت هذه الأنشطة على تأمين مزيد من أشكال الإمداد الفعّالة غير المكلفة والمعتمدة على الذات وتقديمها لإدارة منظمة التحرير الفلسطينية، فكان التدريب المهني وتوفير فرص العمل لقوة العمالة الموجودة في المخيمات وتمويل بعض أنشطتها الأخرى. وكانت صامد («جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين») المشروع الأبرز في هذا الصدد.

وإلى جانب التشجيع على التعبئة الشعبية من خلال المنظمات الجماهيرية، كاتحادات العمال والطلاب والكتّاب والمهندسين والأطباء والنساء (وغيرها)،

شُجِّعَت أيضاً أشكال إضافية من الاهتمامات والمبادرات الاجتماعية - الاقتصادية، مثل التعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية ومشاريع الإنتاج المنزلي المعتمدة على الذات في المخيّمات (كالتطريز، والحرف اليدوية، وإعداد الطعام)، ناهيك عن تقديم الخدمات الثقافية والتعليمية والاجتماعية. وقد أُثرت مراكز منظمة التحرير للأبحاث والمعلومات والتخطيط في بيروت مشهد «مؤسسات الدولة» بنشرها الكتب والمجلات التقنية/الأكاديمية ومواد الدعم التي شملت تغطية للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها من جميع أوجهها.

دعم الصمود في الأراضي المحتلة في ثمانينيات القرن العشرين

ما إن أُبعدت منظمة التحرير بعد العام ١٩٨٢ في الفيافي العربية، مزيداً من الإبعاد عن قرى الشعب الفلسطيني ومدنه ومخيمات لاجئيه، حتى بات من الضروري إعادة اختراع مشروعها الاقتصادي من جديد. وهذا ما دعت إليه أسباب عملياتية (تمويل) وكذلك لانفصال قيادة المنظمة وقواتها المسلحة عن قاعدتها الشعبية للمرة الأولى خلال عشرين عاماً من وجودها. وقد رافقت هذا التحوّل إعادة تموضع بؤرة التركيز السياسية والديبلوماسية الفلسطينية من مخيمات الشتات إلى المناطق المحتلة، وكذلك إلى أراضي ١٩٤٨. وسرعان ما استؤنفت العمليات العسكرية الفلسطينية ضد إسرائيل من خارج فلسطين وداخلها، معرّضةً جميع نشاطات المنظمة أينما وجدت إلى إجراءات الانتقام والردع الإسرائيلية.

مع ذلك، وقبيل اندلاع الانتفاضة الأولى، وضعت المنظمة برنامجها الأول لـ«دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة». وهذا التحوّل في الاهتمام من التجمّعات الفلسطينية في سوريا ولبنان والأردن التي لم تعد المنظمة قادرة على التفاعل معها، إلى فلسطينيي الأراضي المحتلة وإسرائيل، كان نوعاً من إعادة رسم استراتيجية للوجهة السياسية. لكن ذلك وفّر للمنظمة فرصة ترجمة رؤيتها الوطنية الاقتصادية، من الظروف التجريبية والخاصة التي صاغت تلك الرؤية في لبنان إلى مشاريع/برامج ملموسة تستهدف الحاجات الإجتماعية والاقتصادية الأساسية للفلسطينيين المقيمين تحت الاحتلال. وقد أقرّ هذا البرنامج (الذي أعدّه اقتصاديو فتح ومخطّطوها بصورة أساسية) في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في العام ١٩٧٨ تحت عنوان «الصمود والمقاومة»، وموّلته الدول العربية (جزئياً) في السنوات اللاحقة. كما أنشئت لجنة فلسطينية - أردنية لتقدّم ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار من التمويل العربي (أقل من نصف المبلغ المُتَعَهَّد به) على مدى عشر سنوات لمجموعة واسعة من المشاريع السكنية والزراعية والصناعية والبحثية والثقافية والتعليمية والصحية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وغالباً ما كان يتمّ ذلك على شكل قروض ميسّرة. وقد أمدّ ذلك كثيراً من

التجمّعات بشريان حياة مهم، وكان أداة حماية للمصالح الأردنية ومصالح منظمة التحرير الفلسطينية عكستها اللجنة الأردنية/الفلسطينية الأردنية المشتركة.

كانت اللجنة الفلسطينية – الأردنية محطّ أول «معونة تنموية» منظّمة ومنهجية وموجّهة مهنياً، تُقدّم للشعب الفلسطيني. وخلافاً لتدفقات المعونة الدولية اليوم (و٨٠ في المئة منها عبارة عن مدفوعات محوَّلة للمساعدة في تغطية الرواتب وعجز الميزانية)، كان تمويل اللجنة الفلسطينية الأردنية يذهب بأكمله إلى مشروعات وبرامج ملموسة، وإلى بناء المؤسسات وتطويرها بالمعنى الواسع لهذا المصطلح. وفي هذه الفترة ذاتها، أطلقت أولى برامج وأفكار التنمية الفلسطينية الشعبية في الأراضي المحتلة مع «مؤتمر الصمود من أجل التنمية» (١٩٨٢)، ومع سلسلة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ما قدّم دليلاً آخر على تزايد تركيز النضال الوطني الفلسطيني - في فترة ما بعد بيروت - على الحفاظ على أرض فلسطين وشعبها ومواردها بوسائل غير عسكرية، بل بتعبئة جماهيرية لم يسبق لها مثيل تحت راية التنمية والصمود.

الجزء الثالث: مسار مدريد - باريس - رام الله للاقتصاديات الفلسطينية*

على الرغم من الضعف الشديد الذي لحق بمنظمة التحرير الفلسطينية المنفيّة، واصلت المنظمة، في أعقاب عزلتها التي تلت حرب الخليج في العام ١٩٩١، مقاومة مؤتمر مدريد للسلام الذي تلا تلك الحرب وأطلق مفاوضات سياسية دخلت الآن عقدها الثالث. وهذه «العملية» المتطاولة تنطوي بحدّ ذاتها على مفاضلة بين سعي إلى التحرر الوطني من خلال المقاومة وسعي إليه من خلال التعاون، وهو ما نشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى نتائجه الكارثية. لكن هذا الإرغام الموروث لا يبدو كافياً لتفسير المخاطرة الدرامية والانقلاب اللذين عمدت إليهما المنظمة حين وقّعت «بروتوكول العلاقات الاقتصادية» مع اسرائيل في باريس العام ١٩٩٤، ملحقاً باتفاقيات أوسلو.

حتى حين سيق المفاوضون الفلسطينيون إلى اتفاقية سرية مع إسرائيل في أوسلو ١٩٩٣، كان واحد من المسؤولين الرسميين (هو أحمد قريع، أبو العلاء الذي لم يشغل بالصدفة منصب مدير عام صامد والقسم الاقتصادي في منظمة التحرير) يضع في تونس اللمسات النهائية على إنجاز المنظمة الكبير الذي قاده يوسف صايغ وفريق خبراء فلسطينيين، وبدأ في العام ١٩٩١.

* نشرت في مجلة **السفير العربي**، بتاريخ ١/١٠/٢٠١٤

http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=2240&refsite=arabi&reftype=leftmenu&refzone=authorarticles

كان «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠٠٠» (PDP)، منسجماً تماماً مع ذلك الصنف من الاقتصاد المبتدَع، اقتصاد الخيرات العامة والعدالة الاجتماعية الذي كان ماركة مسجلة للصايغ. كما كان منسجماً فكرياً مع تراث «الوطنية الاقتصادية» لدى منظمة التحرير الفلسطينية ويعكس الشروط والمتطلبات اللازمة لإقامة اقتصاد فلسطيني يتوجه نحو إنهاء الاحتلال والتبعية بدلاً من العمل على التكيّف معهما. غير أن «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» كان في الوقت ذاته عودةً إلى الوراء واندفاعةً إلى الأمام نحو حقبة مختلفة، إنما في لحظة أطلق فيها العنان لقوى اللبرلة الاقتصادية العالمية وراحت أصوليّة الأسواق تتمتع بتربّعها على القمة.

البنك الدولي يدخل إلى المشهد

في تلك الحقبة، شهدت الانتفاضة الأولى سلسلة من مبادرات الاعتماد على الذات الشعبية والمدعومة، من ضمنها مقاطعة الوظائف في إسرائيل والبضائع الإسرائيلية، وإضرابات التجار، والامتناع عن دفع الضرائب، وعودة واسعة إلى الزراعة وظهور ما يُسمّى بـ«الاقتصاد المنزلي».

لكن كان من الصعب أن يصمد الفلسطينيون اقتصادياً. وحتى لو تأثر الاقتصاد الاسرائيلي بعض الشيء، ما كان بمقدور البنية الاجتماعية الفلسطينية أن تحتمل الانتقام والعقاب الجماعي الذي لا هوادة فيه، ولا بمقدور التنظيم السياسي تحويل ذلك إلى استراتيجية قابلة للحياة على المدى الطويل، خصوصاً بعد حرب الخليج و«الإغلاقات» الإسرائيلية العقابية الأولى.

وفي هذه الأثناء، كان انفتاح قادة منظمة التحرير الفلسطينية يتزايد تجاه أي صيغة من شأنها أن تعيدهم إلى فلسطين وتحقق ما يعتقدون أنها ستكون مرحلة انتقالية قصيرة إلى الاستقلال.

حتى «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» جرى تعديله في آخر لحظة ليشمل «مرحلة انتقالية» من الحكم الذاتي من دون تغيير مبادئه أو أهدافه أو مؤسساته.

لذلك، وفي استرجاع لما كان، ليس من الصعب أن نرى لماذا لم تتح لـ«برنامج تنمية الاقتصاد الوطني» الذي يمثل ذروة فكر الجيل السابق، فرصة ما إن دخل البنك الدولي المشهد في العام ١٩٩٣.

لا يمكن هنا أن نقتفي بما يكفي من العمق القصة الكاملة لانزلاق المنظمة نحو الليبرالية الجديدة وهي تحتاج في جميع الأحوال بحوثاً جديدة لفهم الحسابات التي كانت في ذلك الوقت.

ولا شك في أنّ التحوّل الواضح في تلك السنوات القليلة من «الصمود من أجل التنمية» في «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» إلى «التنمية من أجل السلام» (مدار بحث أولى الدراسات التي أجراها البنك الدولي في العام ١٩٩٣) يعطي فكرة مختصرة عن نوع القرارات التي اتخذت في ذلك الحين.

ثمة جدال جرى مؤخراً بين الفلسطينيين عمّا إذا كانت «الفيّاضية» (نسبةً إلى سلام فيّاض) في بعدها الاقتصادي مجرد مرحلة متقدمة من «العرفاتيّة»، ما دام عرفات قد وافق على جميع الاتفاقات الاقتصادية التي أبرمت مع إسرائيل ولم يبق على فيّاض سوى أن يصل بها إلى نتائجها المنطقية.

وفي النهاية، فإنّ مشروع فتح الاقتصادي لم يكن يوماً مشروعاً اشتراكياً، بل إنّ «صامد» كانت تطمح إلى العمل وفق معايير السوق.

ومع أن «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» ربما كان برنامج تنمية وطنية سليمة، فإنه لم يكن قطعاً تخطيطاً مركزياً أو وثيقة راديكالية.

وربما تكون السلطة الفلسطينية في أيام فيّاض قد شهدت مزيداً من المركزية ووضوح الوظائف المالية في ظل وزير للمالية/ رئيس للوزراء (بدلاً من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية)، الأمر الذي يعود في قدرٍ كبير منه إلى طلب الجهات المانحة وصندوق النقد الدولي.

لكن جوهر الفلسفة والسياسات الاقتصادية لدى السلطة الفلسطينية في ظلّ بروتوكول باريس بقي ثابتاً على مدى السنوات العشرين الماضية، على الرغم من التحول التدريجي نحو اليمين في السنوات الخمس/ السبع الماضية. لعل الأمر الأكثر أهمية هو النظر في الخيارات المحدودة التي كانت مطروحة أمام قيادة وطنية (وحركة مقاومة منهكة) في أوائل تسعينيات القرن العشرين. كانت هذه الحدود والقيود واضحة سواء من حيث القدرة على مقاومة الشروط التي يمليها «ترسيخ السلام» أم من حيث القدرة على تدبّر عيش نحو ٣ ملايين فلسطيني مع مؤسسات كانت قد بُنيت في المنفى وعلى عجل وبصورة منقوصة.

أمّا الفرصة التي وفرتها أوسلو لرأسمال «الفلسطيني المهاجر» لإعادة ربطه ثانية بالمنظمة، إنما في داخل فلسطين هذه المرة وضمن برنامج اقتصادي واستثماريّ مشترك، فعنت أنه لم يكن أمام منظمة التحرير الفلسطينية سوى أن تنحني للريح السائدة، ناهيك عن إيلاء الاهتمام لموجة العولمة المتعاظمة وتنامي نفوذ المؤسسات المالية الدولية.

الجزء الرابع: هل وُجد قطاع عام فلسطيني يوماً؟*

لطالما وجدتُ تسليةً في إشارة خطاب التنمية الرسمي الفلسطيني والدولي إلى «الدور الريادي للقطاع الخاص» في فلسطين. لأن ذلك يفترض مسبقاً وجود (وربما تهديد) «قطاع عام» بالمعنى التقليدي للكلمة، حيث تمتلك الدولة مؤسسات اقتصادية أو تجارية أو مرافق عامة وتقوم بتشغيلها. لكن الاقتصاد الفلسطيني كان على الدوام ولا يزال برمّته اقتصاد قطاع خاص، ولذلك يبدو هذا المصطلح أشبه بإشاعة كاذبة. كانت تسعينيات القرن العشرين قد شهدت كثيراً من البحث عن الريع وبعض محاولات لإدارته من خلال احتكارات عامة ومشاريع تجارية حللها مشتاق خان على أنها استراتيجيات عرفات العقلانية لمواجهة «الاحتواء اللامتكافئ» الذي أطلقته إسرائيل. لكن المنظمة دخلت المشهد بعد إفلاس ١٩٩٣ معتمدة بشدّة على إمكانيات إدارة الريع المحدودة وبعض الإيرادات العامة من التجارة والضرائب التي تتوسطها إسرائيل، فضلاً عما تلطفت به الجهات المانحة بعد أن ركّعت الانتفاضة الثانية منظمة التحرير. والحال، أن الأمر الأول لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١، كان إنشاء آليات جديدة لقطع ما تبقى من مصادر الدخل غير المسجلّة التي نجح عرفات في الحفاظ عليها حتى في إطار معاهدة أوسلو، وخصخصة ما تبقى من أصول وريوع تديرها منظمة التحرير الفلسطينية.

رؤية منظمة التحرير.. حتى اوسلو

ربما كان البحث عن قطاع عام فلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو أمر عقيم. ولكن إلى أي مدى كان هدف ما قبل ١٩٨٢ الرامي إلى إقامة «اقتصاد وطني» و«قطاع عام متحرر من البيروقراطية» يعكس رؤية وطنية للمستقبل، ضبابية بعض الشيء، على النحو الذي عبر عنه خليل الوزير حين رأى أنّ أهمية ما تقوم به صامد تكمن في «العمليات الإنتاجية التي أخذتها على عاتقها والتي تساعد في الحفاظ على المهارات الإنتاجية لشعبنا وفي تدريب المزيد منهم على تقنيات الإنتاج الحديثة، وأنَّ فلسطين التي نحلم بها سوف تعتمد على موارد شعبها وقدرتهم على إعادة بنائها»، أم أنَّ مثل هذه البلاغة تتعلق بطبيعة المشروع الاقتصادي الذي كان قائماً في ظروف بيروت، حين كان مسار التحرر الوطني الذي شرعت فيه المنظمة لا يزال غالباً، وكان لا يزال على إغراء السلطة والمال وحياة الرخاء أن توقع في حبائلها قادة المنظمة وكوادرها الهرمين والمتعبين والمخفقين؟

* نشرت في مجلة السفير العربي، بتاريخ ٨/١٠/٢٠١٤
http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=2263&refsite=arabi&reftype=leftmenu&refzone=authorarticles

منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من جميع إنجازاتها المحدودة إنما المنسية على نحو متزايد، وجميع إخفاقاتها المعروفة في بناء مؤسسات اقتصادية في لبنان وأماكن أخرى، حافظت خلال الانتفاضة الأولى، وحتى أوسلو، على وفائها لنموذج التحرر الوطني حيث القطاع العام الرائد والسياسات الاجتماعية/ الاقتصادية التي تلبّي حاجات جماهير الشعب الفلسطيني الواسعة. قد يرى مشككون اليوم أن التمسّك بتلك الرؤية الاقتصادية كان سطحياً ويهدف إلى البقاء السياسي في تلك الظروف أكثر مما يهدف إلى الإحكام الأيديولوجي أو الفكري، خصوصاً حين تمّ التخلي عنه فجأة في تسعينيات القرن العشرين.

بغض النظر عن العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في السقوط السريع لأيديولوجيا القطاع العام التنموية، خصوصاً مع إفلاس منظمة التحرير الفلسطينية المالي الذي فرضته الدول العربية في أعقاب حرب الخليج الأولى، والانهيار النهائي للنظام الاشتراكي السوفياتي، فإنّ سجل بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الاجتماعية – الاقتصادية في لحظة «السيادة» العابرة التي كانت تتمتع بها في بيروت حتى عام ١٩٨٢، يستحق أن يُعرَّف معرفة تاريخية على ما كان عليه وما جسّده من تقاليد. كما تجسّد تلك الحقبة أيضاً جوهر (وربما ليس شكل) نموذج بديل للحكم الذاتي الذي نراه اليوم في رام الله، نموذج تتولى فيه السلطات العامّة زمام المبادرة في بناء المؤسسات السيادية إلى جانب نضال التحرر الوطني، و ليس عوضاً عنه.

انطلاقاً من نقطة الأفضلية التي تحتلها رام الله واسترجاعاً للمسار الذي اتُّخذَ لثلاثين عاماً منذ بيروت، وأهمّ من ذلك، المسارات التي سُلكت منذ أوسلو، ما الذي يَنبغي على واضعي السياسات الفلسطينية وقادة منظمة التحرير الفلسطينية أن يستخلصوه عن نوع «الدولة» التي يستحقها الشعب الفلسطيني بعد سنوات طويلة من النضال الثوري والتحول الاجتماعي وبناء المؤسسات (إعادة بنائها ثم إعادة بنائها...)؟

«روح الثورة» ما زالت قائمة

من السذاجة أن نتوقع، بعد كل هذا القدر من استنزاف مفهوم القطاع العام الفلسطيني، أن يلاقي أي تغيير في السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية تأييداً من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، على الأقل ضمن توازن القوى الاقتصادية والسياسية السائد في فلسطين. ولا يعود هذا إلى أنّ الفكر والقيم النيوليبرالية باتا مقبولين، بل ومرغوب فيهما لدى النخبة الحاكمة، بل ودوائر السلطة الفلسطينية الواسعة من الطبقة المتوسطة. ولا يعود أيضاً إلى الدرجة التي بلغها استثمار رأس المال في التزامه بمشروع السلطة الفلسطينية في شكله الحالي. الأهم من ذلك، أن أجندةً اقتصادية اجتماعية وطنية تفترض

مسبقاً حركة تحرر وطنية وكفاح تحرر وطني، الأمر الذي لا يزال معلّقاً بـ«عملية سلام» لا تنتهي على الرغم من جميع النوايا والمقاصد. وما من دائرة فعلية في القيادة السياسية والرأسمالية الفلسطينية اليوم لتحقيق مطالبة عرفات الخيالية باقتصاد فلسطيني مستقل وقطاع عام فلسطيني متحرر من البيروقراطية ومفعم بالعزيمة وروح الثورة.

والحال، إنّ هوية البديل لما نراه من تراجع مستمر في الفكر والممارسة الاقتصاديين التحرريين الفلسطينيين يمكن أن توجد لا في بعض المراحل السابقة من التاريخ والممارسة، على النحو الذي رسمنا خطوطه العريضة فحسب، بل أيضاً في بعض علامات الحياة التي لا تزال قائمة في تراث اقتصاديات الصمود الذي كان ذات مرة السردية الفلسطينية الوحيدة، خصوصاً في التجارب الشعبية على أرض فلسطين. وفي حين يبقى حتى إعلان منظمة التحرير مؤخراً عن إنشاء مزمع لشركة نفط وغاز «وطنية» منسجماً مجازياً مع هذا التراث، فعلينا أن نرى ما إذا كان منصب «القَيِّم على الخير العام» الذي اتخذته مؤخراً الذراع الاستثمارية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أي صندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF)، أكثر من مجرد إبهار للجمهور.

تبقى «روح الثورة» الفلسطينية قائمة، تدلّ عليها اليوم أمثلة عديدة من «المقاومة الاقتصادية» وصمود التجمعات الفلسطينية في المنطقة «ج» من الضفة الغربية، واستمرار وجود اقتصاد فلسطيني مميز في القدس الشرقية المحاصرة، وبقاء مجتمع مؤلّف أساساً من أهل الريف والفلاحين واللاجئين على امتداد فلسطين، وأبعاد أخرى من صمود الخير التنموي العام الفلسطيني، على الرغم من التقدم العنيد للرأسمالية الليبرالية تحت الاحتلال. لم تظهر هذه الظواهر المتباينة حتى الآن بصورة متماسكة تعزز الدفاع عن دولة فلسطينية تنموية، كما لا يمكن إغفال الحاجة إلى تمكين الدور المؤثر حتماً (والكامن) لرأس المال الفلسطيني الخاص والعام، أو اعتبار ذلك ضرب من الإيمان الساذج بـ«الجناح التقدمي للبرجوازية الوطنية».

الباب الثاني

في السياسات الاقتصادية الفلسطينية

هبوب رياح التقشف والإصلاح الهيكلي من بيرلين وبروكسل إلى رام الله*

بالنظر إلى كل ما يواجه الشعب الفلسطيني من ويلات خاصة به، فإنه من الطبيعي ألا يعنيه كثيرا الجدل الاقتصادي المحتدم بين عواصم الدول المتقدمة حول السياسات الضريبية والنقدية المناسبة لمواجهة الموجات المتلاحقة للأزمة المالية التي انطلقت في ٢٠٠٨ من الولايات المتحدة لتشمل اليوم كافة دول العالم، بل شعوبها أيضاً. ومع أن الحدث الاقتصادي أصبح الخبر الأول لكل صحيفة ونشرة أخبار عالمية منذ نشوء الأزمة وخاصة منذ امتدادها إلى اوروبا، فإن المواطن الفلسطيني معذور إذا لم يكترث كثيرا لهبوط سعر صرف اليورو أو لدخول اوروبا في كساد قد يطيل ناهيك عن ارتفاع البطالة في الولايات المتحدة أو للتباطؤ التدريجي في نمو الصين.

وبينما يشتد الصراع داخل المجتمعات الاوروبية حول الوقع المحتمل لسياسات التقشف في الإنفاق العام، تتسع الفجوة بين اوروبا و الولايات المتحدة في الرؤية حول السياسة الاقتصادية، فيما ينذر بالمزيد من التوتر في العلاقات الاقتصادية الدولية عامة. وهذه الأمور قد تبدو بعيدة وليست ذات صلة بما يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال من تحديات البقاء نفسه، في مرحلة بروز هوة بين عملية صناعة القرار الاقتصادي الفلسطيني (المسلوب اساساً من قبل الاحتلال) ومصالح المواطن و«الاقتصاد الوطني» العتيد، كما يشهد في الجدل الواسع بخصوص قانون الضريبة الجديد أو خطط التقشف المحتملة للسلطة الفلسطينية وغيرها من الملفات الاقتصادية الشائعة. لكن قد يكون حان الوقت للمراقب للشأن الاقتصادي الفلسطيني، ولكل مواطن فلسطيني حريص على مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في شقه الاقتصادي على الأقل، للالتفات

* نشرت في موقع جريد القدس الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٢/١/١٤
http://www.alquds.com/news/article/view/id/325316

للصراع العقائدي والسياساتي الاقتصادي الدائر عالميا. في الواقع فإن هذا الجدل ذي صلة فعلية اكثر من أي وقت سابق بالسياسات الاقتصادية المتبعة لدى السلطة الفلسطينية، وليس ذلك فحسب، بل يمكن القول أن السياسة الاقتصادية الفلسطينية اصبحت اسيرة احد طرفي هذا النزاع التاريخي في الفكر الاقتصادي العالمي.

ودون الخوض في التفاصيل المتشعبة الكثيرة (والمملة!) لتداعيات الأزمة الاقتصادية الاوروبية والعالمية فإن من اهم ابعادها ما يتعلق بالاختلاف المتزايد بين نهجين في السياسة الاقتصادية الكلية: الرؤية «الالمانية» للخروج من ازمة المديونية، والمصرة على ضرورة اتباع سياسات التقشف والحد من عجز الموازنة العامة وضبط التضخم في الأسعار وارتفاع الأجور، وهذه العقيدة اجتاحت اوروبا لتحتل عقول وأجندات صانعي القرار الاقتصادي في اثينا وروما وكل العواصم التي قد تشكك بجدواها على ضوء عواقبها الاجتماعية المدمرة وتأثيرها السلبي على النمو.والرؤية المعاكسة التي ما زالت تتمسك بها الإدارة الاميركية الحالية والعديد من كبار الاقتصاديين، والتي تحذر من تباطؤ التعافي في الاستهلاك والاستثمار الخاص، بسبب سياسات التقشف الصارمة والحد من الإنفاق العام، بينما كان الإنفاق العام بمثابة المنقذ عندما كان الاقتصاد العالمي على وشك الانهيار في ٢٠٠٨، وعليه اليوم أن يلعب دوراً حيويا في تفادي تكرار المشهد الذي عاشه العالم في الكساد الكبير في الثلاثينات. وهذا الخلاف له أبعاد يومية للمواطن الاوروبي والاميركي ويلاحظ ذلك في مطالب الحركات الاجتماعية الاوروبية والاميركية المحتجة على اتساع الفجوة بين الاغنياء (ما يسمى بال ١٪) والطبقات الوسطى (المتقلصة) والفقيرة (المتزايدة).

كما أن حسم هذا الجدل له اهمية لكل دول العالم، بما فيها الدول النامية (وخاصة الكبرى منها)، التي تخشى من تأثيرات الركود القادم إلى اوروبا على مصالحها المالية واسواقها التجارية، حيث أن فشل اوروبا في حل مشكلاتها الاقتصادية قد يُدخل الاقتصاد العالمي في ركود طويل («عقد ضائع»)، وقد يفجر صراعات اوروبية اجتماعية وسياسية لا يريد احد تخيل ابعادها المحتملة. ويبقى السؤال: أين فلسطين من كل هذا؟ لدي عدة ملاحظات حول التداخل بين الهم الاقتصادي الفلسطيني والشأن الاقتصادي العالمي لا بد من طرحها هنا حتى لو لم نتمكن من الاجابة عليها.

في الواقع فإن السياسة المالية الفلسطينية، رغم كل خصوصيتها ومحدودية نطاقها مقارنة بأي بلد آخر، ليست بعيدة لا في النهج ولا في المضمون من السياسات المتبعة في غالبية الدول النامية، والمعروفة برزمة «اجماع واشنطن» والمسيطرة عالميا منذ عدة عقود. وهذا ليس مفاجئا بالنظر إلى ارتباطات السلطة الوثيقة مع

المؤسسات المالية العالمية وجماعة الدول المانحة التي تشرف بشكل أو آخر عل صياغة القرار الاقتصادي الفلسطيني منذ ٥ سنوات على الأقل.

لكن ما يدعو للإستغراب هو أن السياسة الحالية للسلطة تستوحي توجهها للتعامل مع ازمتها الخاصة من الرؤية الالمانية / الاوروبية. وهذه الأخيرة تعتبر، مقارنة بالرؤية الاميركية/الكينزية، اكثر «محافظة» (إن لم نقل «رجعية») واكثر خطورة على صعيدي الاستقرار الاجتماعي والنمو العام. بينما يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من الانفاق والاستثمار العام لمواجهة كل التحديات المعروفة (وخاصة الاجتماعية منها) حتى ولو كان ذلك بتمويل جزئي من المعونة الدولية. وإذا كانت اطراف هامة من اجماع واشنطن تتراجع عن بعض أهم معتقداتهم على ضوء ما شهده العالم منذ ٢٠٠٨، لماذا تتجه السلطة نحو أقل المناهج والعقائد ملائمة للأوضاع الفلسطينية الصعبة؟ لماذا أهل رام الله في طريقهم إلى الحج والحجاج في طريق عودتهم؟ لو سلمنا جدلا بالمنطق الذي يعتبر الدين العام والعجز في الموازنة العامة بمثابة «حرام» يتم اليوم تمرير تعديلات دستورية اوروبية لضمان الوفاء بهذا المبدأ الالماني (والذي يستمد قوته من تجربة المانيا الخاصة)، وبالتالي قبلنا بأن بعض التقشف اصبح إجباريا من اجل ضمان عدم إفلاس الموازنة العامة الفلسطينية، ويكون أمام صانع القرار الفلسطيني عدة خيارات وأدوات، من تخفيض الإنفاق (تجميد وظائف واحالة مبكرة للتقاعد، معونات، استثمار) وزيادة الجباية (ضرائب). واصبحت الاستعانة بمثل هذه الأدوات التقشفية، التي هي من أهم عناصر ما يسمى بعملية «الإصلاح الهيكلي» الذي يتم فرضه بصعوبة في عواصم اوروبية (ومقاومته في واشنطن)، الشغل الشاغل للمالية العامة الفلسطينية وهي تلجأ إلى عدة وسائل: تخفيض عدد الوظائف العامة، سحب المعونات الفعلية التي كانت ممنوحة في السابق لاستهلاك الكهرباء، ثم اخيرا إعادة تشكيل القاعدة الضريبية الفلسطينية وتقوية صلاحيات الجباية. الغريب في هذا الأمر هو أن المشكلة المالية الفلسطينية المزمنة لا علاقة لها أساسا بالمسائل الهيكلية التي يتم «إصلاحها». ومثل هذه الإجراءات في السياق الفلسطيني قد يكون لها آثار ضارة مثل فقدان «الذاكرة المؤسسية» المتمثلة بالموظفين والمحاربين القدامى المحالين للتقاعد، عجز الأسر الفقيرة عن تغطية استهلاكها للكهرباء (مسبقاً)، أو الاثار الاجتماعية والتهرب الضريبي الذي قد ينتج عن فرض قانون الضريبة الجديدة والذي يبدو في غاياته آلياته كأنه صمم «لبلد متوسط الدخل» حسب شهادة البنك الدولي لجاهزية السلطة الفلسطينية لإدارة شؤون وطنية.

واذا كانت كلمة السر في الموسم الإنتخابي الاميركي «ان الاقتصاد هو المشكلة، يا غبي!»، فإن مثيلها في الحالة الفلسطينية هو: «ان الاحتلال هو المشكلة، يا غبي!»

لذلك ليس مفهوم السبب وراء توجه السلطة للإصلاح الهيكلي الداخلي بينما المشكلة المالية الفلسطينية الحقيقية تكمن في سيطرة إسرائيل على ما يفوق مليار دولار من الضرائب والجمارك الفلسطينية التي تجبيها و ما يقدر ٢٠٠-٤٠٠ مليون دولار من الضرائب التي تتسرب للخزينة العامة الإسرائيلية بفضل تحكم إسرائيل بالواردات «غير المباشرة» التي تنقل من موانئها للأراضي المحتلة. وقبل الطلب من المواطنين شد الأحزمة، فإنه لا بد من تعبئة دولية و«شد الحبال» مع السلطة المحتلة لإجبارها على تحويل كل مستحقات الخزينة الفلسطينية بهذا الشأن. سيكون مفيد للجميع بأن يكثف المواطن الفلسطيني من متابعته للشؤون الاقتصادية العالمية خلال السنة القادمة الحاسمة، ليس لأن موجات التسونامي المالي لم تتوقف بعد وما زال ممكن أن تمتد إلى المنطقة فحسب، بل لأن رياح التغيير في الفكر الاقتصادي تهب في كل مكان ولا بد من الاستفادة القصوة من دروس الأمس والرؤية المناسبة لاقتصاد ما زال يتصارع مع احتلال استعماري دام ٤٥ سنة.

الأزمة المعيشية الفلسطينية بين الإستهلاك والمديونية الأسرية والأمولة*

يعتبر عدول السلطة الفلسطينية الأخير عن نيتها تطبيق خطط الإصلاح الهيكلي وعن مجموعة من الإجراءات التقشفية اعترافا أولياً بضرورة إجراء المزيد من التشاور العام والدراسة الفنية، وذلك في ما يشبه انتصاراً رمزياً لما يمكن تسميته بـ «العدالة الضريبية» في ظروف احتلال يصعب على الجميع، حكماً وشعباً، التكيف أو التعايش معها. كما يشكل هذا القرار تأكيداً للمبدأ السياسي القائل «لا ضريبة دون تمثيل» الذي كان شعار الثورة الأميركية ضد عبء الضرائب الملكية البريطانية قبل ٢٣٥ سنة. فالسلطة تراجعت عن مثل هذه السياسات الاقتصادية المفصلية، ربما لأول مرة منذ إنشائها، تحت ضغط الرأي العام والفني. وكان للقطاع الخاص، الكبير والصغير على السواء، دور أساسي في ذلك بالنظر إلى ما عبر عنه من تخوف تجاه تبعات تلك السياسات على النمو والاستثمار المحليين. كما يبدو أن السلطة تحسست فعلا حجم الغضب الشعبي المتصاعد تجاه مسائل معيشية مختلفة، تشمل تضخم الأسعار والمديونية الأسرية الناجمة عن تكلفة استهلاكها المتزايدة في السنوات الماضية. ومع أن هذه الأمور مترابطة وتتفاعل مع بعضها البعض في أي اقتصاد، فإن الجدل العام بشأنها، الذي وصل في ذروته ليطلق موجه من «الإبداع» الفني والموسيقي الاحتجاجي الساخر، كان أحيانا يخلط بشكل غير دقيق أو خاطئ بين آثارها المتباينة.

إلا انه يجب الاستفادة من هذا المنعطف الهام باعتباره «ربيعاً اقتصادياً فلسطينياً مصغراً»، يوفر فرصة مناسبة لتدارس بعض أهم جوانب تلك الأزمة الاقتصادية الأسرية الخانقة، حيث لم يعد المواطن «العادي» يعرف كيف يدبر

* نشرت في موقع جدلية الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨

الأزمة-المعيشية-الفلسطينية-بين-الإستهلاك-والمديوني/4505/ http://www.jadaliyya.com/pages/index

وضعه من شهر إلى آخر تحت وطأة تسديد فواتير الخدمات المختلفة والديون الإسكانية أو الاستهلاكية وعدم التيقن من حصوله على راتب الشهر المقبل، وذلك في سعيه للحفاظ على ذات المستويات المعيشية المستقرة، إن لم تكن مزدهرة للبعض في المناطق المدنية للضفة الغربية، التي سادت طوال السنوات الخمس الأخيرة. ومع أن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية أصبحت تحتل المرتبة الأولى في سلم أولويات صناعة القرار المالي، لأسباب مفهومة طبعاً نظراً للعجز المزمن في الموازنة العامة، أود التركيز هنا على أحد أهم عناصر الضغط أعلاه، أي المديونية الخاصة (أو الإقراض/الاقتراض الخاص)، ومدى بلوغها حدود قد لا تتحملها الأسرة العادية أو الشركات الخاصة الصغيرة المدينة.

ومن المعترف به من قبل جميع المراقبين، إن أهم مسبب للأزمة المالية التي لا تزال تتفاعل وتهدد بركود عالمي جديد، كان الاقتراض المنزلي المفرط في الولايات المتحدة وأوروبا وخاصة في المجال العقاري، وبلوغ المديونية الخاصة مستويات غير قابلة للاستمرار. وهذا أدى بدوره إلى انفجار «الفقاعة» مرة واحدة في عام ٢٠٠٨ بشكل لم يتعاف منه الاقتصاد الأمريكي حتى الآن وتنذر عواقب تلك الأزمة باهتزازات قادمة في منطقة اليورو.

ودون الخوض هنا بتفاصيل تاريخية، تجدر الإشارة إلى أن أقوى المؤشرات الإحصائية للتنبؤ بنشوب أزمة مالية مصدرها الإقراض المفرط هو نسبة إجمالي القروض التي يوفرها الجهاز المصرفي للقطاع الخاص (المنزلي والتجاري) إلى الإنتاج المحلي الإجمالي، وتسارع نمو تلك النسبة. ويعتقد المختصون بهذه المسألة أن الاقتصادات الصناعية الكبرى تكون اشد تعرضاً لمثل هذه الأزمات عندما تفوق هذه النسبة ١١٠٪، مما قد يشير (حسب حجم ومتانة الاقتصاد المعني) إلى حدوث فقاعات مالية في الأسواق العقارية أو السلعية أو الأوراق المالية أو العملات. وعلى سبيل المثال في أيسلندا، التي كانت أول دولة نشبت فيها أزمة إقراض مفرط أدت إلى انهيار قطاعها المصرفي وإفلاسها الدولي وكساد اقتصادي كبير، ارتفعت نسبة الإقراض إلى الناتج المحلي إلى ١٤٠٪ في السنوات التي سبقت انفجار الأزمة. وفي الولايات المتحدة بلغت هذه النسبة ما يزيد عن ٢٠٠٪ حتى عام ٢٠٠٧.

وهكذا، إضافة إلى الظواهر الاقتصادية الأخرى التي أصبحت شائعة منذ العقد الأخير على الأقل، مثل «العولمة» و«الخصخصة» و«التحرر»، فإن آخر مصطلح يدخل قاموس الاقتصاد العالمي يعرف بـ «الأمولة»، في إشارة إلى هيمنة الأدوات والقطاعات المالية على الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي والخدمي) لأي بلد.

وتوفر الإحصاءات المصرفية التي تنشرها سلطة النقد الفلسطينية معلومات وفيرة ودقيقة لرصد نمو الاقتراض من قبل القطاعين العام والخاص وتلقي الضوء

غلى ظاهرة الاقتراض والمديونية الخاصة، من شأنها المساعدة في ألتعرف على مدى مساهمتها في تضخيم الحجم الحقيقي للأزمة المعيشية وفي ظهور شعور لدى الأسر والشركات الخاصة بالمعاناة من ضيق مالي ملموس بسبب مستويات مديونتها. وفي الحالة الفلسطينية (أنظر الجدول) سجل ما يمكن تسميته بـ «مؤسر الأمولة»، ارتفاعاً تدريجيا بين ١٩٩٩-٢٠١١ ليصل إلى مستويات متقاربة مع تلك التي شهدها عدد من الدول النامية الأخرى، ليبلغ ٢٩٪ في عام ٢٠١١ (شاملاً المحافظات الشمالية والجنوبية معاً)، بينما كان معدله قبل عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٢٪.

ومع أن المؤشر الفلسطيني أعلى بعض الشيء من مستويات الإقراض الخاص لمجموعة شبيهة من الدول، فإنه يبدو بعيدا تماما عن مستويات المديونية الخاصة التي فجرت أزمات مالية في بلاد متقدمة مختلفة. وبينما توفر المقارنة مع بلدان أخرى مجالاً مفيداً لتقييم مدى استفحال العبء الإقراضي الفلسطيني، فإن لكل اقتصاد خصوصياته ونقاط ضعفه. وهذا يحول دون إمكانية تحديد سقف واحد ومحدد لدول صغيرة أو فقيرة قد يشكل اجتيازه تهديدا مؤكدا للاستقرار المالي أو المعيشي. لكن وتيرة ارتفاع مستوى الاقتراض الخاص في السنوات الأخيرة (حوالي ١٣٪ سنويا) تدعو للقلق نظرا لهشاشة النمو العام والخاص وصعوبة ضمان استمراره. وفي السنوات الست منذ ٢٠٠٦، منحت المصارف الفلسطينية ما يقارب عشر مليارات دولار للقطاع الخاص، موزع على القروض الإسكانية والاستهلاكية والتجارية/الاقتصادية وتوفير السيولة النقدية. وهذا المبلغ يفوق بحوالي ٥٠٪ الإقراض الإجمالي لممنوح في السنوات السبع التي سبقت ٢٠٠٦.

وفي حالة الاقتصاد الفلسطيني المحتل والمسلوب سيادته والمقطعة أوصاله، فأن قدرته على استيعاب المزيد من المديونية الخاصة ليست مؤكدة. لذلك من المفيد أجراء مقارنة أكثر ملائمة بين تسارع زيادة المديونية الخاصة وزيادة الدخل الأسري الذي يجب أن يتوفر لضمان تحمل الاقتراض. فالرقم المناسب للمقارنة هو نسبة الزيادة في نصيب الفرد من للإنتاج المحلي، الذي بلغ أقل من ٢٪ منذ عام ٢٠٠٦ (وبلغ صفر منذ عام١٩٩٩)، مقارنة بمعدل نمو الإقراض الإجمالي الذي بلغ ١٣٪ سنوياً، ما يعادل ستة أضعاف معدل نمو الإنتاج/الدخل. للأسف فإن الإحصاءات المنشورة لا تشير إلى التوزيع الجغرافي للإقراض الخاص بين المحافظات الشمالية المختلفة، حيث أن نشر ذلك التفصيل سيوفر مؤشراً إضافياً يوضح تركيز أية فقاعات محتملة في مناطق معينة وخاصة راما لله والوسط. وبالنظر إلى هذه الفجوة الكبيرة بين حجم العبء الافتراضي المتزايد والنمو الاقتصادي المحدود، ليس من المستغرب أن كلاً من الأسرة وصاحب/ة المصالح الاقتصادية يعاني من ضيق مالي محسوس، بل ملموس وموثق الآن بالأرقام الفلسطينية الأصيلة.

إن دلالة هذه الإحصاءات لا تكمن في ما تشير إليه من احتمال وجود «فقاعة» مالية فلسطينية حالية أو مقبلة فحسب، بل تكشف أيضا في سياق التراجع الأخير عن سياساتها التقشفية، عن وجه جديد للفشل المتراكم للسياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجتها السلطة الفلسطينية في نصف العقد الأخير على الأقل. حيث نرى تضارباً وتردداً في الأداء السياسي الاقتصادي بين محاولة تشجيع الاستهلاك والمديونية الخاصة لدعم الطلب الإجمالي في اقتصاد ما زال يتعاف من آثار عشر سنوات من التدهور، من جهة، ومحاولة رفع نسبة الجباية العامة من نفس تلك المصادر الخاصة التي لم تعد تواكب كل هذه الضغوطات المتصاعدة، من جهة أخرى، ناهيك عن أثر الاحتلال المدمر الذي لم يعد موضوع الجدل الفلسطيني.

إذا كانت هذه الأرقام تستدعي وقفتنا هذه، ربما تستدعي أيضاً بعض الاهتمام والرصد من قبل صانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، للتأكد من عدم حدوث «أزمة إقراض فلسطينية» ومن تلاؤم سياساتها مع الأوضاع المعيشية الحقيقية للمواطن «العادي» ومع بعضها البعض أيضا. أما من منظور المراقب من الخارج للأزمة الاقتصادية العالمية والتغييرات المتسارعة في السياسات المتبعة لمواجهتها، فإن ما نشهده في فلسطين من تخبط وتراجع في المشروع الاقتصادي الليبرالي الجديد كما في البلاد العربية وغيرها من مناطق العالم، وما يمثله من بلوغ الحدود القصوى الممكنة لعملية «صناعة القرار» في سياق «المغلف» الاحتلالي الإسرائيلي، يبشر فعلاً بالاقتراب من ربيع فلسطيني اقتصادي قد يأتي بثمار أوسع من نطاق «الداخل الفلسطيني» فقط.

أزمة اقتصادية ليس لها حل اقتصادي*

في أعقاب الاحتجاجات الشعبية الأخيرة والتي كانت معظم شعاراتها تركز على مطالب اقتصادية واجتماعية ومحاسبة القائمين عليها، صدرت أربعة تقارير دولية تناولت الأوضاع الاقتصادية والمالية الفلسطينية من مختلف جوانبها، وأعدت جميعها قبل اندلاع الموجة الأخيرة من التذمر/الغضب الاقتصادي الفلسطيني الذي تمحورت أولى ظواهره في بداية السنة حول مسألة تعديل النظام الضريبي. وبينما أجمعت تلك الجهات الدولية على مدى تردي أداء الاقتصاد عموما والآثار الضارة اللازمة لمالية لسلطة الوطنية الفلسطينية خاصة، تجرأ المنسق لخاص للأمم المتحدة (الاونسكو) بتسمية الأمور باسمها حيث عنوَن تقريره: «الجهود الفلسطينية لبناء الدولة المهددة والنهوض من أجل إنقاذ حل الدولتين»، مما يعكس درجة ليست قليلة من القلق الدولي تجاه المخاطر الكامنة في اللازمة الاقتصادية الحالية.

وطبعا يشير هؤلاء المراقبين الدوليين (بدرجات متفاوتة من الوضوح أو الخجل) بأن السبب الأساسي للأزمة الاقتصادية ما زال العقبات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي امام النشاط الاقتصادي، لكن «الحكمة التقليدية» الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين ما زالت تردد منذ عدة سنوات بأن على السلطة الفلسطينية القيام بالمزيد من الإصلاح المالي والمؤسسي والسياساتي اذا كانت ستواجه الأزمة، وتجري المزيد من عمليات التمهيد ل«بناء الدولة»، وكأن قلة الإصلاح أو سوء إدارة السياسات والضعف المؤسسي هي ما تحول دون تحقيق التحرر الوطني والاستقلال والسيادة...

هذا الادعاء الذي استوطن في العقل الفلسطيني الرسمي ولدى «اهل الخبرة» الاقتصاديين منذ أول «خطة إصلاح وتنمية» في ٢٠٠٧ وصولا إلى إنجاز خطة

---

* نشرت في موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١
http://www.alquds.com/news/article/view/id/388426

«إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» في ٢٠١١، رفع سقف التوقعات السياسية والمعيشية لدى مختلف الطبقات الاجتماعية مما ساهم في تشجيع الانتعاش بصورة لا بأس به في النمو الاقتصادي بين ٢٠٠٩-٢٠١١. لكن ما لم يستطع تحقيقه هذا «الوهم والسراب» الإصلاحي (كما اسماه جو ناصر من البنك الدولي)، هو تغيير دائم في «جودة الحياة» أو في احتمالات التنمية بشكل أشمل، ناهيك عن مساهمته في تراجع الحالة السياسية الفلسطينية والمشروع التحرري الفلسطيني من خلال اشاعة ثقافة من «اللا سياسي» بانتظار بلوغ الحل السياسي .

من الطبيعي ان المواطن المتعَب من عبء الغلاء والمديونية والضرائب وغيرها من ظواهر الاقتصاد الفلسطيني المعولم، يضع أمام حكومته ونظام الحكم مسؤولية حل هذه المشاكل (هكذا عودناه خلال السنوات الماضية بأن السلطة تتكفل بتأمين احتياجاته)، وفي نفس السياق فإنه من الطبيعي ان يحمّل المواطن الاحتلال وآلياته (اتفاقيات اوسلو وخاصة بروتوكوله الاقتصادي) مسؤولية استمرار متاعبه، فلا تناقض أو تخبط بين هذا وذاك، حتى لو أنها لم تعبر حتى الآن عن مطلب واسع النطاق أو رؤية بديلة متماسكة، أو حراك منظم يمضي في ذلك الاتجاه نحو نهايته المنطقية، لكن يبدو ان المواطن «العادي» بات يستوعب جيدا ما كان يعيه من قبل (ربما مع استعداده لصرف النظر عنه)، حول التشابك بين اوسلو - رمز إدامة الاحتلال وتأجيل الاستقلال، وباريس - رمز التبعية الاقتصادية لإسرائيل والويلات المعيشية المختلفة، ورام الله - رمز الوعد غير المحقق والحياة البديلة العابرة، وسلطة أصبحت بعيدة عن آمال حركة التحرر الوطني التي أنشأتها.

ويتميز التقرير الصادر عن منظمة «الاونكتاد» والمعنية بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية، في رسالته المتكررة لمن لم يفهم بعد الحقيقة الأساسية والثابتة، أنه لا يمكن تحقيق التنمية في ظل الاحتلال، وأنه ليس من حل اقتصادي للأزمة الاقتصادية الخانقة والمزمنة، دون سيادة واستقلال. يغني هذا التقرير المختصر والمليء بالأرقام والتحليل القارئ عن الحاجة لمراجعة أي تقرير آخر، لما يتضمنه من دقة وشمولية في وصفه للحقائق الاقتصادية على الأرض كما هي، وفي تحليله الأمين لأبعاد التنمية في ظل الاحتلال وفي توصياته الواقعية. وتكمن الأهمية الخاصة لرؤية الأونكتاد في أنها وضعت الأمور الاقتصادية في سياقها الصحيح ودون مراوغة. ويبين ان انسداد الأفق الاقتصادي الفلسطيني لا يعود إلى فشل سياساتي أو مؤسساتي اقتصادي فلسطيني كما يروج البعض، بل هو نتيجة طبيعية للآثار الضارة المتراكمة منذ عقود لمواجهة شعب اعزل مع ما يسميها الأونكتاد بـ «مؤسسة توسعية من النوع الاستيطاني/الاستعماري»، يحرسه احتلال عسكري متفوق، وتموله إحدى اكبر القوى الاقتصادية في المنطقة: إسرائيل، وتحميه القوة العظمة الأولى، الولايات المتحدة الأميركية. «فإنهاء الاستيطان والاحتلال شرط

لا غنى عنه لترسيخ التنمية المستدامة، وما لم يحدث تحوُّل جذري في ميزان القوة الاقتصادية والسياسية بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، سيظل الانتعاش الاقتصادي الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة بعيد المنال .»

يمكن من خلال استعراض العناوين الرئيسية لتقرير الأونكتاد، إجراء قراءة شاملة ومؤلمة للوضع الاقتصادي رغم مساعي السلطة الوطنية ضمن ما هو متاح لها للتخفيف من وطآه «الاحتلال الاقتصادي» والفقر والبطالة و فقدان القوة الشرائية للأسر الناجمة عنه، وأبرزها:

١. نمو خادع واستمرار الخسائر الاقتصادية الفلسطينية: حيث صُوّر الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني للأعوام الـ٣ الماضية من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل على أنه بديل للانتعاش في المسار السياسي المتعثر، واليوم يؤكد الأونكتاد وصلنا إلى نهاية أسطورة النمو الخادع فعلا وغير القابل للدوام؛

٢. القيود المفروضة على التنقل وتراجع المعونة والأزمة المالية عوامل تقوض النمو: حيث اصبح الشغل الشاغل للشعب الفلسطيني وقيادته كيفية مواجهة تلك الأزمة المالية والاقتصادية، بدل من صب جهودها في دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، التي لا بد من وجودها فعليا وليس افتراضيا لصياغة وتنفيذ أيه سياسات اقتصادية لصالح شعب طال عذابه المعيشي والإنساني؛

٣. ارتفاع معدلات البطالة وتدني الإنتاجية والأجور الحقيقية: بسبب الحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي ضمن ببروتوكول باريس الاقتصادي، فإن الاقتصاد الفلسطيني يواجه نفس ضغوطات التحرير التجاري والاقتصادي والمالي العالمي دون القدرة لاستخدام تلك الأدوات السياساتية الاقتصادية والتجارية والنقدية المتوفرة لإسرائيل أو «لأية دولة متوسطة الدخل» كما عمّدها البنك الدولي في ٢٠١١.

٤. تآكل الدخول الحقيقية وتزايد الفقر بسبب التضخم: وخير شاهد على خطورة هذه الظواهر أن المواطن الفلسطيني لم يعد يتقبل بأن تفرض عليه ما هي بمثابة «ضريبة احتلال»، وكما جاء في شعار رفعه عجوز فلسطيني في الخليل: «ألا يكفينا احتلال بل علينا تحمل غلاء فاحش أيضا؟»

٥. استمرار الأزمة المالية رغم الإصلاحات التي تجريها السلطة الفلسطينية: ولا يخفى على احد ما رُوّج منذ عام ٢٠١١ حول الجاهزية المؤسسية الفلسطينية لإدارة اقتصاد معاصر، فها نحن بعد عام على رفض مجلس الأمن الموافقة على طلب انضمام دولة فلسطين المحتلة للأمم المتحدة، يبدو أنه ليس هناك إصلاح كاف لضمان إصلاح العقول والقوى السياسية التي ما زالت تعتقد بأن الشعب الفلسطيني يمكن ان يقبل العيش دون نيل حقوقه الوطنية و صون كرامته الإنسانية.

٦. تزايد الهشاشة المالية بسبب انعدام اليقين بشأن الدعم المقدم من الجهات المانحة: وهو عنوان هام للمانحين والذين تكرموا منذ فترة بالمساهمة في دعم السلطة الفلسطينية، ومن الطبيعي انهم اصبحوا اكثر مترددين من أيه فترة ماضية بشأن استمرار تمويلهم لنظام مالي ووظيفي اصبح يخفف عبء الاحتلال على القوة القائمة بالاحتلال، بينما يزيده ثقلا على كاهل المواطن الفلسطيني.

٧. استمرار العجز التجاري والتبعية الاقتصادية لإسرائيل: وهنا بيت القصيد، حيث يبدو اليوم غير مقبول سياسيا وشعبيا وقانونيا ان يبقى الاقتصاد الفلسطيني أسير لاتفاقية اقتصادية مقيدة واتحاد جمركي مشوه أبرمت اتفاقيته قبل ١٨ سنة لخدمة مرحلة انتقالية وسلطة حكم ذاتي مدتها ٥ سنوات، على ان تخلفها اتفاقية اقتصادية عادية بين دولتين. ومن الطبيعي اليوم ان يطالب الشعب الفلسطيني بالخروج من التبعية المتمثلة بهذه الاتفاقية على اسرع وجه ممكن، ومن واجب قيادة هذا الشعب التجاوب مع المصالح الوطنية العليا ودراسة جميع البدائل «غير الطبيعية» التي من شأنها إيقاف النزيف والتدهور الاقتصادي المتواصل.

٨. وفيما يتعلق بالعقبات الرئيسية أمام التنمية الفلسطينية، لقد لخصت الأونكتاد بأسلوب بسيط وشفاف حقيقة ما يواجه الشعب الفلسطيني عندما تؤكد انه: «مثلما أظهر الرصد المنهجي لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بمرور السنين، وعلى الرغم من أي مظاهر توحي بالعكس، ترتبط جميع العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي هي سياسات محدودة النطاق بطبيعتها».

٩. تقترح الأونكتاد رؤية واقعية وتوجه استراتيجي هام في استنتاجها بأنه: «في ظل هذه ا لظروف القاسية التي تؤثر في الوصول إلى الأصول الوطنية والموارد الطبيعية الاستراتيجية، يظل بناء الدولة مفهوم بعيد المنال. وفي الظروف الراهنة، ينبغي أن تركز جميع الجهود على منع المزيد من التعدي على الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين من خلال الاستيطان والاحتلال، بل والعمل على عكس اتجاه هذا المسار بالفعل.»

الحقيقة أن الأزمة الاقتصادية وحدها ليست أخطر أزمة بل اصبحنا نواجه أزمة سياسية وأزمة ثقة، بل أزمة وجود السلطة الفلسطينية، ما يمكن تسميتها «بالعاصفة المثالية (perfect storm)»، التي قد تطيح بكل شيء أو بقلبه رأسًا على عقب. وما قاله جليا رئيس الوزراء حول نفاذ البدائل السياساتية المالية والاقتصادية ضمن

قيود اتفاقية باريس إنما هو صحيح: لم يعد ممكن إدارة نظام حكم يتحمل (ويُحمّله المجتمع الدولي) كل مسؤوليات الدولة دون التمتع بالصلاحيات والمؤسسات السيادية، بل في اطار احتلال عسكري إسرائيلي لا محدود، واليوم في غياب أي حل اقتصادي للأزمة المزمنة، تواجه م.ت.ف خيارات غير جذابة: أما الدخول في «صراع اجتماعي» مع شعبها، على ان تسعى لضبط الأمور وتهدئة الخواطر وتصحيح بعض التشوهات هنا وهناك، أو ان تخوض «حرب اقتصادية» مع خصمها الاحتلالي لتحل محل «السلام الاقتصادي» الإسرائيلي المرفوض جماهيريا، لكن دون القدرة على معرفة التكاليف المحتملة لذلك أو احتسابها... أو ان تغلق الأبواب والنوافذ بانتظار مرور «العاصفة»...

وبينما يدور الجدل الآن حول جدوى التخلص من باريس دون التخلي عن اوسلو برمتها وحول مخاطر لجوء م.ت.ف إلى لتبرئ من إدارة السلطة الذاتية في الضفة الغربية (بعد ان فقدت السيطرة على إدارة السلطة في غزة) ، يبقى هناك سؤالان يهمان كل مواطن يتساءل عن مستقبله المعيشي:

- اذا اعتبرنا ان اتفاقية باريس هي فعلا «اصل البلى»، فهل يمكن التخلص منها دون تفكيك اوسلو وأدواتها ومؤسساتها؟

- وقبل الشروع بتفكيك أي شيء، أليس من الضروري أولا تصوير ما يراد من نظام اقتصادي وتجاري بديل والعمل على بلورة برنامجه؟

لا يكفي فتح بروتوكول باريس، بل حان الوقت لطي صفحته*

ما تم التعبير عنه مؤخرا من احتجاج شعبي وسياسي تجاه الأوضاع المعيشية المتردية، نجح أيضا على صعيد الشارع الفلسطيني، ولأول مرة، في إبراز الصلة بين تلك الأوضاع والهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني من خلال آليات «بروتوكول العلاقات الاقتصادية»، الموقعة بين إسرائيل و م.ت.ف. في باريس عام ١٩٩٤. ولم تغفل الشعارات التي رفعت والتحليل والتعقيب المكثف منذ ذاك الحين بأن بروتوكول باريس كان الملحق الأول لاتفاقيات أوسلو، وأن استمرار سريانها مرتبط بنتائج الجدل الدائر حول مستقبل الأطر المؤسسية والأمنية والسياسية لأوسلو، بل حول نظام الحكم الذاتي نفسه. وقد يُنظر إلى جميع هذه الاتفاقيات على أنها رزمة واحدة متكاملة ومكملة لبعضها، غير قابلة للتجزئة. وانعكس ذلك بوضوح في سياسات السلطة الفلسطينية منذ ٢٠٠٧ على الأقل، حيث كان العنوان العريض للمرحلة السابقة «الوفاء بالالتزامات الموقعة» وإظهار حسن النوايا والجاهزية المؤسسية، على أمل التجاوب بالمثل من طرف «القوة القائمة بالاحتلال.»

وبينما توصل الرأي العام الفلسطيني أخيرًا إلى أن بروتوكول باريس يبدو «أصل البلى» الاقتصادي (مع الاستدراك بأن أوسلو هي «الورطة الكبرى»)، فإن التجربة التنفيذية التاريخية والأخيرة لها دلت على أن البروتوكول يحد بشكل شبه مطلق قدرة الساسة الاقتصاديين الفلسطينيين على منع حدوث المزيد من التدهور الاقتصادي، ناهيك عن أنها تقوض وتلجم أيّة احتمالات تنمية (وليست فقط احتمالات النمو) فعلية. وهذا الاستنتاج الشعبي يأتي ليؤكد ما يردده عدد من الخبراء والمؤسسات الفلسطينية والدولية منذ سنوات، مما يجعل من المنطقي التساؤل الذي انتهيت بطرحه في مقال سابق(القدس، ٢٠١٢/١٠/٠١)، أي إذا

* نشرت في موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٦
http://www.alquds.com/news/article/view/id/389635

كان من الممكن التخلص (أو الخروج) من بروتوكول باريس دون تفكيك أوسلو وألياتها ومؤسساتها.. فهل من بدائل سياساتية اقتصادية خارج اطار باريس يمكن جديا وفي الواقع السياسي الراهن الاحتماء بها واعتمادها بغية معالجة التحديات الاقتصادية الآنية والمستقبلية، دون الإطاحة باتفاقية أوسلو أو التبرىء من التزاماتها المتشابكة؟

قبل محاولة الإجابة، لا بد من استذكار بعض أهم ملامح بروتوكول باريس التي تقيد حتمًا احتمالات التنمية والاستقلال والسيادة الفلسطينية، حتى بين دولتي إسرائيل وفلسطين العتيدة، ثم أن أوضح لماذا لا تجدي محاولة إصلاح البروتوكول اليوم، بعد كل ما تعرض له من تآكل وانتهاك وتجاهل من قبل إسرائيل حتى الوصول إلى مرحلة، وكما جاء في قصة الأطفال الغربية حول البيضة المكسورة، «لن يستطع كل رجال وكل خيول الملك إعادة تركيب هامبتي دمبتي ثانية».

عندما قررت م.ت.ف. قبول ترتيبات أوسلو للحكم الذاتي الانتقالي السياسية والمدنية والأمنية، كان عليها إبرام اتفاقية مناسبة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين كيان الحكم الذاتي والقوة القائمة بالاحتلال. بالرغم من كل ما يحتوي البروتوكول من أوجه قصور في تصميمه وشروطه، بما في ذلك الادعاء في مقدمته أنه يهدف لوضع الأسس الصلبة لاقتصاد فلسطيني مزدهر في الضفة الغربية وغزة، التي تشكل وحدة جغرافية اقتصادية واحدة، لا ينفع اليوم مواصلة هذا الجدل الذي لم يتوقف بين الخبراء والسياسيين منذ ما يزيد عن ١٥ سنة، ونكتفي بالقول أنه إذا كان البروتوكول الخيار الوحيد لتنظيم العلاقات الاقتصادية لإدارة شؤون سلطة فلسطينية ناشئة، فان تلك المرحلة انتهت منذ حين، ويعيش الشعب الفلسطيني اليوم ظروف سياسية وميدانية مختلفة تمامًا، بل تحديات وجدانية ليست اقل ضاغطة من تلك التي أجبرت قبل ٢٠ سنة الدخول في عملية سلام ولّدت أوسلو.

يتمحور بروتوكول باريس حول عدة مجالات للعلاقات الاقتصادية ربطت مصير الاقتصاد الفلسطيني بمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر والأقوى. وأهم قنوات هذا «الارتهان» وأضراره الموثقة للاقتصاد الفلسطيني، الأمس واليوم وغدًا، هي:

١. اعتماد النظام التجاري الإسرائيلي (مع بعض الاستثنائيات) من تعرفة جمركية وضرائب غير مباشرة ومواصفات، الذي قد يخدم مسار إنماء الاقتصاد الإسرائيلي المصنّع والمتقدم علميًا والمنفتح تجاريًا وماليًا على أسواق العالم، لكنه غير ملائم لعملية بناء قاعدة إنتاجية متينة أو لحماية المصالح الحيوية لشعب يكافح لتحرير أرضه المحتلة، حيث ينطوي على انفتاح تجاري مبكر ومفرط يؤدي إلى طمس احتمالات بناء «صناعات وليدة» ويدمر الزراعة التقليدية ويزيد من التبعية لإسرائيل ومساره الاقتصادي ؛

٢. شروط انسياب التدفقات التجارية بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل وسائر الأسواق الأخرى، والتي تقيدت بالموانئ والمخلصين ووسائل النقل الإسرائيلية والتكاليف الإضافية المترتبة على ذلك، وبالرغم من كل التطور المحقق في القدرة المؤسسية والفنية المكتسبة لدى الجمارك الفلسطينية وقطاع الشحن والتخليص الفلسطيني، في إدارة التدفقات التجارية الحدودية بكفاءة عالية، فإنها ما زالت أسيرة ل «عنق الزجاجة» الإسرائيلية ولا وجود لهم لا على الحدود الدولية ولا داخل الموانئ، بينما لم يعد احد يتحدث عن ميناء غزة البحري (أو مطارها الدولي) المنصوص حرفيًا علي إنشائه في أولى اتفاقيات أوسلو، إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣؛

٣. تسيير التبادل التجاري الزراعي بين الطرفين على أسس «التنافس الحر»، والذي تحول فعلا إلى عملية إغراق للسوق المحلية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية المشبعة بالإعانات العامة ودعم للأسعار وشبكات للتسويق، مما يقوض تماما فرص التنمية الزراعية والمجتمعات الريفية؛

٤. شروط دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، والتي تحددت سقفها دائمًا بحسب مقتضيات الأمن واحتياجات سوق العمل الإسرائيلي دون مراعاة احتياجات السوق الفلسطيني، مع أن تأمين فرص عمل في إسرائيل اعتبرت من اهم مبررات قبول صيغة «الاتحاد الجمركي» ومن أهم «المكاسب» من تنفيذ البروتوكول حتى عام ٢٠٠٠؛

٥. اعتماد العملة الإسرائيلية للتداول والتقييد بالسياسة النقدية والاقتصادية الكلية الإسرائيلية في فصل من بروتوكول باريس لا يذكر عادة عند مناقشة سلبياته المذكورة أعلاه. وكان هناك مبرر في ١٩٩٤، و ما زال، للتعامل مع هذا الموضوع بمزيد من الحذر وحس رفيع من المسؤولية المهنية والوطنية. لكن نظرًا لما يسببه هذا الارتهان النقدي من تشوه في عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية (نسب الفائدة والتضخم وأسعار صرف العملة والأجور والقوة الشرائية عامة)، وعلى ضوء أهمية اعتماد سياسة نقدية مستقلة (أو ذاتية) لإرساء قواعد حقيقية لاقتصاد يتمتع بحيز من السياسات والسيادة، فان استثناء هذا الموضوع من الحوار الاقتصادي الحالي غير معقول، خاصة وأن السلطة استنفذت جميع «الأسلحة» الضريبية والتجارية المتبقية في «جعبة» بروتوكول باريس لمواجهة الأزمة.

وعندما قرر الرئيس أبو مازن، في أعقاب خطابه أمام الأمم المتحدة في ٢٠١١، ان يتم فحص قيود بروتوكول باريس والبدائل المتاحة، كان ربما يرى ماذا ستواجه هذه الاتفاقية من نقد وإلقاء اللوم اذا لم تتحسن الظروف السياسية والاقتصادية.

وها نحن بعد عام من ذلك، وتم تجديد القرار ب «فتح» باريس دون تحديد ما هي الملفات التي ستفتح ولأي هدف تماما. وفي نفس الوقت أعلن رئيس الوزراء سلام فياض عن عدد من الاتفاقات (لم يكشف عن جميع تفاصيلها أو نصوصها كما جرت العادة في الماضي) لتحسين آليات التعاون الجمركي ولتسهيل انسياب التجارة بين الضفة الغربية وإسرائيل. كما كتب في هذه الصفحات مؤخرا كبار المفاوضين في باريس (وأوسلو)، السيد احمد قريع، بأنه إذا كان هناك خلل في الأداء الفلسطيني في موضوع البروتوكول، فإن ذلك لا يتعلق بتصميمه بقدر ما هو نتيجة الضعف في التنفيذ الفني والمؤسسي والتفاوضي الفلسطيني، وبالتالي على الجانب الفلسطيني اليوم أن يحسن الاستفادة القصوى منه.

ومع أهمية ما تشير لها هذه التطورات، من استدراك لصناع القرار لخطورة الوضع الحالي والإلحاح في إتمام تعديلات كانت من بين المطالب الاقتصادية الفلسطينية منذ أكثر من عقد من الزمن، فإن المشكلة الكبرى اليوم أنه يبدو أن القرار الاقتصادي يتجه نحو إصلاح البروتوكول، بغية المزيد من التشابك مع اقتصاد القوة القائمة بالاحتلال.

يبدو أن الرهان هو أن إسرائيل قد تقبل اليوم تنفيذ ما رفضته قبل ٢٠٠٠، عندما كانت م.ت.ف. في وضع اقتصادي وسياسي وتفاوضي اقوى ولم تكن إسرائيل قد أحكمت بعد قبضتها الاستعمارية وطوقها حول مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية. وهذا في لحظة تُرفع شعارات، ليس لتجديد سريان باريس أو إطالة أمد السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية، بل مناهضة للاتفاقية ومطالبة بفك الارتهان لاقتصاد إسرائيل، ناهيك عن تجاهل رأي غالبية الخبراء، الذي يؤكد على ضرورة التخلص من الاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي اذا كان سيقام يوم ما اقتصاد فلسطيني «قابل للحياة» لدولة فلسطينية مستقلة.

مع ان بروتوكول باريس موقّع عليه من قبل طرفين، فإن السلطات الإسرائيلية تعاملت معه وعدلت من إجراءات تنفيذه دائما حسب متطلباتها الأمنية ومزاجها السياسي، وأبدا ليس حسب نصوصه أو حتى روحه. بمعنى آخر، لم يكن يومًا البروتوكول المرجعية الأساسية أو الضرورية لترشيد القرار الاقتصادي الاسرائيلي بشأن الأراضي المحتلة، بل كانت مخططات توسع المستوطنات والطرق وشبكات الطاقة والجدران الفاصلة والحواجز والمعابر وكل بنية الاستعمار هي المرجعية والدليل التي لا ترى إسرائيل سواها. من جانب آخر مع مرور السنين والانخفاض المتواصل في سقف التوقعات والمطالبات الفلسطينية، فإن البروتوكول أصبح المرجعية الاقتصادية الفلسطينية الوحيدة، التي لا يرى صانع القرار الفلسطيني سواها، وكأنه منقوش في الصخر أو أنه لا توجد نماذج اقتصادية بديلة في العالم، سوى تلك الصيغة البائتة والمتقادمة والمجحفة بحق الشعب الفلسطيني ومقدراته وقدراته الكامنة.

ومع مواصلة الجدل حول مستقبل باريس وأوسلو (بل مدريد نفسه وعملية السلام برمتها)، سيكون من المفيد دراسة جميع الإمكانيات من النواحي القانونية والوظيفية والسياسية، ليس لتعديل أو تصحيح بروتوكول باريس أو للتنفيذ «الأمين» له، إنما باتجاه الخروج تدريجيا ومنطقيا من اعتباره المرجعية الوحيدة. وذلك حيث يمكن بالتراضي مع إسرائيل ودون تفاوض، أو بالسعي السياسي والديبلوماسي والميداني تحقيق كل ما هو ضروري لتأمين الأمن الاقتصادي للمواطن ولحماية الاقتصاد الممزق من الحرب من المزيد من التدهور، بغض النظر عن نصوص باريس.

ومن خلال برنامج سياساتي يضع نصب عينيه المحاور الأساسية للارتهان الاقتصادي («نقاط الوجع») والحلول البديلة لمعالجتها (اليوم وليس بعد الاستقلال)، يصبح من الممكن تصوّر علاقة اقتصادية مختلفة مع الاقتصاد الإسرائيلي يبتعد عن قيود بروتوكول باريس. من المؤكد انه كما يعكس البروتوكول الاطار الاقتصادي الوحيد المسموح احتلالياً الاسترشاد به فلسطينياً، فان أوسلو (أم باريس) يبقى الاطار الوحيد المسموح لإدارة مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية. ومَن كان يطالب منذ زمن بتفكيك أوسلو أو اصبح اليوم ينادي بذلك، على حق بالادعاء بان أوسلو يقتضي باريس وأنه ليس هناك ما يبرر باريس اقتصادياً سوى أوسلو. لكن ذلك لا يفرض بالضرورة أنه لا حياة لأوسلو دون باريس.

من هذا المنطلق اذًا، ومع الاعتراف بأهمية معالجة جذرية للازمة الاقتصادية، وضرورة تغيير الاطار التنظيمي الاقتصادي الحاكم (الذي بحد ذاته يكون بمثابة تغيير سياسي)، وصعوبة (بل خطورة) التخلص من أوسلو (أو باريس) بين ليلة وضحاها، وانطلاقا ايضاً من عدم قدسية أية اتفاقات تهدد «الأمن الاقتصادي القومي»، يصبح من الواجب فتح الطريق أمام حوار وطني عاجل وشامل للتدارس في السياسات التجارية والضريبية والنقدية المناسبة لمواجهة تحديات اليوم، وأن يطوى ملف باريس هذه المرة، لكي تعمل العقول الحرة وقادة الرأي الشابة والمخضرمة على رسم احتياجات وأولويات وآليات مرحلة صمود قد تطول، وبانتظار هبوب رياح أي تغيير سياسي أو اختراق ديبلوماسي قد تخلط الأوراق كلها، وتجعل كل هذا الجدل نافل وغير ضروري!

إذ كان الابتعاد عن الإتحاد الجمركي منطقياً، فهل توجد بدائل فعلية له؟*

إذا كان الابتعاد عن الاتحاد الجمركي منطقيًا، فهل توجد بدائل فعلية له؟

هنالك عدة أسباب تجعلني غير واثق من توفر الاستعداد أو المقدرة السياسية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية اليوم، للتعامل مع بروتوكول باريس حسب ما تقتضي المصلحة التنموية الفلسطينية الاستراتيجية، وهي ذات الأسباب التي ستدفع أصحاب القرار الاقتصادي الفلسطيني على الأرجح للعمل على تعبئة الجهود لإجراء إصلاحات اقتصادية وتجارية داخل إطار باريس، وليس خارجه.

في ذات السياق، يجب ألا نستغرب اذا ما ولّدت مثل هذه الجهود «الترميمية» للبروتوكول بعيدا عن المس ب»أم الاتفاقيات» أوسلو حشدًا بل تزاحمًا بين أطراف عديدة، قد تجد مصلحتها في إدامة الإطار الاقتصادي الحاكم، أو أن تكون لديها قناعة اقتصادية بضرورة وحتمية الحفاظ على الاتحاد الجمركي مع إسرائيل، وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية والمخاطر المحدقة بإطار أوسلو ومؤسساته، فإنه من المؤكد إن ورش العمل ودراسات الخبراء والمعاهد والمانحين والمشاورات بين المسؤولين الاقتصاديين سوف تنطلق مجددًا في سعي لبعث الحياة، بل الإيمان، بإطار بروتوكول باريس وإطلاق «عملية إصلاح» له، قد تمهد لمرحلة «انتقالية» جديدة، شبيهة بتلك السنوات الـ٣ التي مضت من «جهود بناء الدولة».

وبالرغم من المطالبة الشعبية المناهضة لآثار بروتوكول باريس، وللإجماع العلمي الواسع بأن الاتحاد الجمركي لا يشكل أفضل الصيغ للعلاقة التجارية الحالية والمستقبلية، بل هو الأسوأ في جميع الأحوال، فإن الإمعان في الترويج لإمكانية «تطوير» باريس أو تنفيذه بأمانة (كما هو منصوص عليه) وليس حسب المزاج

* نشرت في موقع جريدة القدس الإلكتروني، بتاريخ ١٦/١٠/٢٠١٢
http://www.alquds.com/news/article/view/id/391132

الأمني أو الاقتصادي الإسرائيلي، لا يبشر بجاهزية السلطة الفلسطينية للبحث جديا بأيّة بدائل عما هو قائم و«مُوقّع عليه»، ليس اليوم أو غدا، حتى ولو أوجدت مائة رأي ومبرر اقتصادي مغاير.

مع أن م.ت.ف طالبت إسرائيل في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ باستبدال الاتحاد جمركي ب «منطقة تجارة حرة»، وأيّدها في ذلك خبراء البنك الدولي الذين أكدوا في دراسة نشرت عام ٢٠٠٢ «أن البروتوكول بعباراته الغامضة، يشكل عقدًا غير مكتمل وغير قابل للتطبيق، تم تنفيذه لصالح إسرائيل»، لكن هذا لم يعد اليوم هو الموقف الفلسطيني الرسمي، حيث أكد رئيس الوزراء سلام فياض للمفوض التجاري الأميركي في ٢٠١٠، أنه يفضل شخصيًا الانتقال نحو نظام تجاري أكثر متحرر من ذلك المتضمن في باريس ودون منح أفضليات تجارية لأي طرف، لكنه ليس «متحمسا لتغيير ما هو قائم»، وبإمكانه «التعايش مع البروتوكول». ورغم أنه لا يتم تنفيذه كما يجب، فإنه من الممكن حسب رأيه إجراء تحسينات لبعض جوانبه حيث أنه إطار «أفضل بكثير مما يدعيه البعض».

ويبرز هنا التخوف من الدخول في منطق التفاؤل المطلق لشخصية فولتير الشهيرة، ذلك الفيلسوف «بانغلوس» الذي كان يصر على أنه «في عالمنا هذا، وهو الأفضل بين كل العوالم، فإن كل شيء على أفضل حال». وقد يستسلم لهذا المنطق كل من صانع القرار الاقتصادي الذي لا يرى الاقتصاد سوى من منظار باريس وأوسلو، والجمهور الفلسطيني الأوسع الذي يراوده في آن واحد التذمر من الوضع المعيشي والقلق تجاه أي تغيير في الوضع القائم.

فيما إذا أصبح «إنقاذ باريس» هو العنوان الفعلي للفترة القادمة، رافضا بذلك التعلم من دروس العقدين الماضيين وتفاديًا للمواجهة مع تحديات اليوم وغدا الأساسية، سينطوي مثل هذا التوجه على تجاهل بقية حكاية «بانغلوس»، الذي واجهه تلميذه «كانديد» بالإجابة «اذا كان عالمنا الأفضل بين كل العوالم، فكيف هي فعلا تلك العوالم؟» وهذا هو محور ما سأجيب عليه في هذا المقال لدى دراسة البدائل الممكنة «لعالم» باريس الاقتصادي.

من المتعارف عليه في علم الاقتصاد وفي التجارب التنموية المختلفة من أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، أن هنالك أربعة نماذج للعلاقات التجارية بين الدول يتم الانتقال من واحدة للثانية في مراحل متعاقبة من الاندماج الاقتصادي المتزايد:

المعاملة التجارية غير التمييزية: أو ما يُعرف أيضا بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، وهي صيغة العلاقة التجارية القائمة فعلا بين معظم دول العالم، في أولى مراحل علاقاتها التجارية المتبادلة، واعتماد هذه المعاملة هو الشرط الأساسي لقبول انضمام أية دولة أو منطقة جمركية منفصلة لمنظمة التجارة العالمية؛

منطقة التجارة الحرة: لتحقيق المزيد من الفوائد المحتملة من الاندماج التجاري والاقتصادي، يمكن تحرير جميع التدفقات التجارية السلعية والخدمية بين دولتين (مجاورتين عادة) أو أكثر وإعفائها من التعريفة الجمركية والرسوم، مع حق كل طرف بالاحتفاظ بترتيبات تجارية وجمركية مختلفة مع دول أخرى. ومن الأمثلة الناجحة نسبيا لهذه الصيغة «منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا - نافتا» بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك؛

الاتحاد الجمركي: وهو نموذج أكثر متقدم للاندماج، ينطوي ليس على تحرير كامل للتجارة بين مجموعة من الدول المشاركة فحسب، بل على اعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه كافة الدول الأخرى، و«الاتحاد الأوروبي» اصبح المثال الأكثر تقدما لمثل هذه الصيغة، بالإضافة «للاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا» كمثال لاتحاد جمركي بين اقتصاد كبير ومتقدم وأخرى اقل نموًا.

الاتحاد الاقتصادي: وفي أرقى شكل من الاندماج الاقتصادي فإن مثل هذا الاتحاد - الجمركي والنقدي والضرائبي - بين اقتصاديات مماثلة أو متقاربة، يكون بمثابة تسليم سيادة الدول الاقتصادية إلى هيئة جماعية عليا تراعي مصالح جميع الأعضاء ضمن نفس المعايير السياسية الاقتصادية الكلية. و«منطقة اليورو» (المتأزمة اليوم) هي مثال على محاولة لم تنجح حتى الآن في إكمال جميع عناصر الوحدة الاقتصادية اللازمة للحفاظ على الاتحاد الاقتصادي، وخاصة الضريبية والمالية، مما يهدد بتفكيك الاتحاد النقدي اذا لم تنجح الدول الأعضاء بإنجاز المزيد من التوحيد لسياساتهم المختلفة، بما يراعي مصالح جميع أعضائها الكبار والصغار.

وإذا كان بروتوكول باريس يوصف عادة بأنه «شبه اتحاد جمركي» (غير مكتمل بسبب تصميمه المنحاز للمصالح الاحتلالية وتضمنه استثناءات مختلفة)، فإن العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الفعلية مع إسرائيل أشبه بـ إتحاد اقتصادي» (غير مكتمل أيضًا). وعلى أرض الواقع ليس هناك بين البحر والنهر سوى نظام اقتصادي واحد، أي النظام التجاري والضرائبي والنقدي والكلي الإسرائيلي.

ضمن هذا الواقع القانوني والظرف الميداني الراهن، فإن بروتوكول باريس لا يعتبر عقدًا بين طرفين بقدر ما هو وثيقة ترشيدية إسرائيلية لبعض الاستثناءات عن أنظمة الاتحاد الاقتصادي التجارية والضريبية، والمسموح اعتمادها لدى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية إذا رغبت بذلك. والجدير بالملاحظة أيضًا أن قرار الأمم المتحدة ١٨١ لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ نص في ملحقه الأول على إقامة اتحاد اقتصادي بين الدولتين اليهودية والعربية، ومع أنه لم يتم تنفيذ بنود القرار الرئيسية في إقامة الدولتين، إلا انه نُفذ ملحقه الاقتصادي على نحو مشوه،

بعيدًا عن هدفه الأصلي بتحقيق التقارب والاندماج الاقتصادي، حيث لم يولد هذا «الاتحاد» سوى التباعد والانفصال في مسارات النمو العربية واليهودية، وذلك هو النتاج الحقيقي لستة عقود من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

هكذا يبدو - لي على الأقل- مشروعًا التساؤل لماذا يتجه الرأي السياسي و«العلمي» اليوم نحو إعادة اختراع أو إحياء نموذج للعلاقة التجارية مع القوة القائمة بالاحتلال لم يكن يومًا هو الخيار الاقتصادي الفلسطيني أو الإطار المناسب لتقوية اقتصاد تحت الاحتلال؟ بينما هنالك نماذج بديلة بإمكانها إتاحة فرص أكثر جدوى للعلاقة التجارية ليس مع إسرائيل فحسب، بل مع سائر الشركاء التجارية، وهنا أيضًا نلاحظ تكرار نفس الأخطاء المنهجية في عملية صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية الذي تكرّس في الماضي، حيث كان السؤال المطروح يتمحور دائمًا حول ما هي أفضل الصيغ للعلاقة التجارية مع إسرائيل، بينما السؤال الجوهري الوحيد (والمغفل دائمًا) يجب أن يكون شكل النظام الاقتصادي والتجاري المطلوب لفلسطين مع العالم أجمع، وبالتالي ما هي أنسب صيغة للعلاقة مع إسرائيل؟

في الوقت الذي يبقى فيه الخيار الوحيد المسموح اليوم ضمن أوسلو هو الإبقاء على الاتحاد الجمركي المعلن (رغم تشوهه وعدم تكافئه)، فإنه حان الوقت للاعتراف علنا بأن كيانية الاقتصاد الفلسطيني أصبحت أسيرة لاتحاد اقتصادي اضطراري يملي شروطه محافظ بنك إسرائيل المركزي ووزرات المالية والتجارة والدفاع الإسرائيلية، و تنحصر دور السلطة الفلسطينية في إدارة مناطق نفوذها المحدودة دون أية كلمة لها في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية الكلية التي تحد بشكل مطلق من قدرة «صانع القرار» الفلسطيني من صنع أي قرار فعلي.

على ضوء هذا كله، فإن الخيارات ليست بالضرورة محدودة لدرجة جعل خيار البقاء على الاتحاد الجمركي هو الوحيد أو «أفضل العوالم» وطالما تفكر السلطة بفتح الملف الاقتصادي مع إسرائيل، يمكن وضع عدة خيارات أخرى على الطاولة والتي خضعت جميعها للدراسة والمقارنة من قبل جهات عديدة منذ سنوات:

خيار الانفصال التجاري والنقدي الشامل عن إسرائيل من خلال اعتماد المعاملة التجارية غير التمييزية والعمل على بلورة المفهوم القانوني والمؤسسي لمنطقة جمركية منفصلة والتعريفة الفلسطينية التنموية والتواجد/السيطرة على الحدود التجارية الدولية؛ خيار تحويل الاتحاد الجمركي إلى منطقة تجارة حرة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، تشمل ربما ٣٠٪ من الواردات الفلسطينية السلعية الحالية، ونسبة أعلى من الصادرات السلعية والخدمية (خاصة في حال تضمن ذلك صادرات الأيدي العاملة الفلسطينية)، مع إمكانية تطوير التجارة مع الدول الأخرى بعيدًا عن النظام الجمركي الإسرائيلي وحسب المقتضيات التنموية

الإستراتيجية؛ وأخيرًا وليس آخرًا، هناك خيار تحسين شروط الاتحاد الاقتصادي الفعلي المهيمن (وغير المعلن)، حيث يمكن للسلطة الفلسطينية ولمبررات اقتصادية - إن لم تكن أيضا سياسية- دراسة خيار تحميل السلطة القائمة بالاحتلال الامتثال لواجباتها القانونية في رعاية مصالح الشعب الفلسطيني في جميع قراراتها وسياساتها النقدية والتجارية والضريبية، خاصة وأن عبء تنفيذها تقع على عاتق السلطة الفلسطينية وآثارها الاجتماعية البعيدة، وتؤثر مباشرة على معيشة ما يزيد عن ٤ مليون فلسطيني.

هكذا، عندما نتوقف لحظة للتفكير قليلا قبل التسليم لمنطق «بانغلوس» الراضي على ما هو قائم كونه أفضل من أي بديل آخر، نرى ان العوالم الاقتصادية الأخرى ليست بالضرورة سيئة «كما يدعي البعض»، بل ربما هي فعلا أفضل من العالم الوحيد الذي عرفناه منذ ٢٠ بل منذ ٦٠ سنة.

هل يعيد التاريخ الاقتصادي الفلسطيني نفسه؟*

من الأفضل البقاء بعيداً عن هؤلاء الذين يحملون خرطوم الحريق والحفاظ على الأنف نظيفا ومراقبة هؤلاء بالملابس المدنية ولا تحتاج إلى خبير الأرصاد لمعرفة الاتجاه التي تهب لها الرياح
(بوب ديلان)

ليس من السهل حتى للمراقبين «المتطلعين» الوصول إلى المعلومة المؤكدة أو الموقف الثابت بشأن السياسات الفلسطينية لاقتصادية والمالية والتجارية، حتى في خضم الجدل العام الدائر منذ حين في الصحف والورش وأروقة السلطة، الذي يتصاعد بتحدي، ثم يخمد بتواطئي وهذا منذ عام على الأقل. كما أن التأكد من دقة المعلومات المتوفرة هي أساس لا يمكن الاستغناء عنه ، لأي تحليل مفيد لما يدور فعلا ، وبالتالي الخروج باستنتاجات واضحة.

ان عملية متابعة المشهد الاقتصادي الفلسطيني بالذات، هي تماما مثل قراءة الفنجان، إذ تتطلب قدرات تنبؤ ومعرفة في فك التشفير، غير متوفرة للمحلل الاقتصادي الاعتيادي، وإن وجدت، فهي تكمن في الوعي السياسي الفطري للمواطن الفلسطيني العادي. و عند اندلاع أزمه اقتصادية في فلسطين أو في أي مكان آخر، غالبا ما تقوم وسائل الإعلام بنقل صورة جزئية، وذلك من خلال تصريح لمسؤول ما، في الغالب يتناقض مع ما قاله هذا الوزير أو ذاك. وهكذا يضيع اتجاه البوصلة ويتعرض الموضوع الأساسي الى عملية مد وجزر في اهتمام الجمهور والسياسيين. إن المشاكل الاقتصادية التي لا تعالج حال ظهورها، تلقي بظلالها بالعادة الى أن تتم ربما معالجتها، وتتقدم المجتمعات والأمم والأنظمة الاقتصادية، في تجربة تراكمية تقدمية لتفادي الوقوع في فخ ما سماه المفكر كارل ماركس بتكرار التاريخ، «الذي يظهر أول مرة كمأساة وثاني مرة كمهزلة». التعلم

* نشرت في موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢
http://www.alquds.com/news/article/view/id/427811

من دروس التاريخ خير مثال على خطورة عدم قراءة التاريخ جيداً، هي تجربة الأزمة الاقتصادية منذ ٢٠٠٨، التي اعتبر البعض أنه تم الخروج من آثارها قبل أسابيع قليلة عند اجتياز مؤشر «الداو جونز» رقمه القياسي ال١٤٠٠٠.تلك الأزمة التي ما زالت تفرز تبعاتها، منذ انطلاقة شراراتها الأولى، في نظام الإقراض العقاري الأمريكي، ثم تحولت إلى أزمه مصرفية، ثم مالية وضريبية أميركية، قبل زحفها الى أوروبا وإشعال أزمه ديون سيادية وركود عالمي وبطالة ومعاناة اجتماعية متصاعدة في جميع أنحاء أوروبا والبلدان المجاورة، حيث لم تتم الى يومنا هذا معالجة الأزمة لمالية من جذورها البنيوية، بل دائماً انحصرت في جزئياتها، إلى أن عاد الاقتصاد القبرصي (الصغير جدا)، ليتصدر عناوين الأخبار مع انهيار مصرفي، يدل مرة أخرى على هشاشة النماذج المختلفة «للأمولة» الاقتصادية الفاشلة التي أظهرت خطورتها وقوة تأثيرها، وذلك بدءا بأيسلندا مروراً بأريزونا ووصولا إلى نيقوسيا.

صحيح أن المأساة الحاصلة جراء الأزمات العالمية المتتالية، خلال السنوات الـ ٥ الماضية لم تنته بعد. لكن السياسة الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية بدأت تستدرك فعلا حجم تلك المأساة، وحتى أوروبا بقيادة المانيا المحافظة، أضحت تميل للسياسات «الكينزية» التوسعية المتبعة في امريكا واليابان وفي العديد من الدول النامية العملاقة، مثل الصين والبرازيل، وتبتعد أوروبا عن سياسات التقشف المدمرة للنمو والانتعاش الاقتصادي. وفي تراجع لاذع للعولمة وللأمولة في آن واحد، يسمح باستخدام الضوابط والقيود على تدفق رؤوس الأموال، لمنع انهيار الاقتصاد القبرصي تماماً. وهكذا لا زالت هناك إمكانية لأوروبا وللسياسة الاقتصادية في الدول الصناعية، لعمل ما يمكن لتفادي الكارثة الكبرى ولاستخلاص عبر تجربة العولمة الزاحفة خلال العقود الأخيرة، قبل أن يتحول المشهد الأوروبي إلى مهزلة تفكيك الاتحاد.

إن التجربة الاقتصادية الفلسطينية خلال المرحلة الأخيرة، تبدو اكثر فاكثر مأساوية (بالرغم من انتعاش هنا أو هناك)، وذلك منذ الخروج من الانتكاسات الاقتصادية للانتفاضة الثانية والانقسام في عام ٢٠٠٧ واطلاق برنامج بناء «مؤسسات الدولة» في ٢٠٠٩، دون المقدرة على إقامة الدولة المحتضنة لتلك المؤسسات «الجاهزة»، مرورا باحتجاجات شباط و أيلول ٢٠١٢ الاقتصادية والاجتماعية، وصولا الى صراع السلطة الفلسطينية، مع أزمه مالية خانقة، تهدد بإفلاس حكومي، وسط ركود اقتصادي وتضخم أسعار متصاعد وعدم يقين سياسي إلى ما لانهاية. البحث المتكرر عن حلول رغم تاريخ التخبط في البحث عن «حلول» اقتصادية من بين الأدوات القليلة المتوفرة في مربع «أوسلو/ باريس» المغلق، هو عنوان الساعة لدى الجميع، مع أنه لم يبلغ ذروته بعد. ونرى ذلك في سياسات السلطة الفلسطينية، مثل محاولة تقليص التوظيف العام، أو

فرض اقتطاعات على رواتب فئات ومناطق معينة، ورفع التعرفة الجمركية على أصناف معينة من البضائع المستوردة، التي تعتبر «إغراق» للسوق المحلي ومضرة للمنتج المحلي، وفي السعي وراء تأمين «شبكة الأمان» العربي الموعود، وأخيرا في التفاوض حول تغيير نظام المعابر التجارية والتسهيلات التجارية. وفي هذه الأثناء تقوم القوة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال، بإيقاف عمليات المقاصة المالية مع السلطة تارة أو الخصم منها تارة أخرى، وباستئنافها أو حتى تسليفها في بعض الأحيان، وذلك حسب الظرف السياسي، أو توصيات الشاباك أو الجيش، أو ربما حسب رؤية موظف متوسط، في أية وزارة إسرائيلية إذا اقتضت الحاجة. كما وأن المجتمع الدولي منقسم بين من لا يريد مشاهدة انهيار السلطة الفلسطينية، وبين من لم يعد يكترث كثيرا.

بالمقارنة مع متطلبات وأولويات أهم بالنسبة لها، ثم ..ان هناك أيضا من يعتقد بإمكانية النجاح في إنقاذ الوضع قبل فوات الأوان، وأن يجدد مصداقية تجربة «الحكم الذاتي» الفلسطيني تحت وطأة الاستعمار، وذلك من خلال «إصلاح» التشوهات القائمة في العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل والتي يحددها بروتوكول باريس. وعلى سبيل المثال، البرنامج الذي اطلقه البنك الدولي مؤخرا بعنوان «أعمال متناهية الصغر (micro-work)» يتم من خلاله توزيع مهام إنتاجية/ خدمية على العديد من العاملين بواسطة وسائل الاتصال الرقمي، مع الوعد بالانخراط في «سلاسل القيمة المضافة العالمية» وخلق ٥٥٠٠٠ وظيفة «جزئية»، موزعة بين مختلف المناطق وبمعدلات أجور منخفضة نسبياً! وكأن ٢٠ سنة من الالتزام الفلسطيني المنضبط بوصفات مؤسسات واشنطن المالية الحاكمة للعقول الاقتصادية في كل مكان، لم تكن كافية لبلوغ «الحل» الاقتصادي، الذي طالما وعدت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد بأنه على مرمى حجر، مع شرط اعتماد برنامج إضافي هنا أو قانون هناك من اجل إكمال الوصفة وإشفاء المريض. ومن جهة أخرى.. فإن جهات أكاديمية أوروبية (صديقة) وإسرائيلية (محبة للسلام) بدأت تستذكر ٢٠ سنة منذ أوسلو، من خلال عقد ندوات وإعداد دراسات علمية وتقارير سياسية، منها ما تصب في تحليل الاطار الاقتصادي لأوسلو واحتمالات إصلاح أوجه الخلل، مع أن تعدد تلك الشوائب في بروتوكول باريس ومدى تأثيرها السلبي على معيشة الشعب وتنمية اقتصاده اصبح موضوع إجماع عام. ومثل هذه الجهود الساذجة أو الخبيثة تعكس اليأس الأوروبي من توقع أي حل سياسي جذري، انسجاماً مع ما يبدو كإصرار إسرائيلي ورعاية أميركية/عربية مشتركة وتقبل فلسطيني رسمي، على إبقاء «الأطر المرجعية» الاقتصادية والسياسية على ما هي عليه منذ ٢٠ سنة، ربما مع تعديلات سطحية وإضافات تسهيلية، لكن دون المسّ بالجوهر. وهكذا، مع نجاح «صانعي القرار» لمتكرر في تركيز الأنظار على صعيد «الميكرو»، يضيع اتجاه البوصلة وننسى

«الماكرو»، أي الصورة الكبرى، ونغض النظر عما تعلمناه جميعاً بشأن استحالة تحقيق التنمية البشرية، أو النمو المستدام، أو الازدهار والمعيشة الكريمة، في ظل احتلال استعماري توسعي. وهذا بدوره يهدد ليس فقط بالمزيد من المآسي، بل بمهزلة سياسية وطنية يصبح المواطن الفلسطيني المغلوب على أمره ليس اكثر من متفرج لتحركات القادة والدول والقوى، و يُسلب من إرادته الحرة ويتم المتاجرة بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية. من المأساة.... حتى المهزلة؟ إن المأساة الكبرى في كل هذا المشهد، ليست في التخبط السياسي والتردي المستمر بالوضع الاقتصادي فحسب، بل أيضا في المضي في محاولة إيجاد حلول حيث لا توجد حلول . لا يُحسد وزير المالية على منصبه «والمهمة المستحيلة» الملقاة على عاتقه، كما ليس من المعقول إلقاء اللوم فقط على من أداروا الإرث الاقتصادي والمؤسسي الفلسطيني بعد حقبة الرئيس الشهيد ياسر عرفات، حتى ولو كانوا احسنوا اكثر من أسلافهم، بالتعامل الإيجابي والوفاء بأجندة مؤسسات واشنطن والدول المانحة وسلطات الاحتلال. كل ما يهدد فعلا بمأساة ومهزلة في آن واحد هو الاعتقاد بان تراجع الحكم الحالي عن موازنته المقترحة (مع كل شوائبها) أو عن هذا القانون أو ذاك (مع سوء تنفيذه)، أو حتى عن حكومة أو وزير (مع كل صلاحياتهم المنقوصة حتميا)، سيمهد لمرحلة جديدة وافضل للحكم الاقتصادي الرشيد- فانتبهوا جيدا من المصطلح القادم قريباً إلى الساحة: «السيادة الاقتصادية».

والمطالبة اليوم بإسقاط الرموز والنخب لاقتصادية، التي ارتبطت سمعتها بإخفاقات المرحلة الأخيرة لأوسلو/باريس بحجة سوء إدارتهم في مواجهة الأزمات، ليس غير منصف فحسب، بل يحيد الأنظار عن المسؤولية القانونية والسياسية الفعلية، على صياغة الإطار الاقتصادي المنظم (باريس) للسياسة الاقتصادية القائمة منذ ٢٠ سنة (واشنطن)، ضمن قيود أمنية/سياسية أوسع (أوسلو). ومن اجتهد في حمايتها والتقيد بها حتى هذا اليوم دون انحراف (ما عدا في سنوات الأولى في الانتفاضة الأخيرة)، هؤلاء هم الذين يجب مسائلتهم اليوم. بالتالي هذا يعني أنه على م.ت.ف. (وليس على «السلطة الفلسطينية» ولا على «دولة فلسطين»)، بصفتها الجهة الموقعة على جميع الاتفاقات مع إسرائيل ومع غير إسرائيل باسم الشعب الفلسطيني، أن تتجه لتبني قرار وطني مدروس، بشأن المستقبل الاقتصادي الفلسطيني في فلسطين، على ضوء تجربة الحكم الفلسطيني تحت الاحتلال، يأخذ في عين الاعتبار الممكن والمرغوب والواجب في آن واحد، ليساهم ربما في عدم تكرار مأساة أوسلو/باريس أو في مهزلة ترميمها و تمديدها. وإذا لم يكن التخلص من أوسلو/باريس مرغوباً سياسياً أو ممكناً على أرض الواقع، فإن التمرد على تبعاته الاقتصادية يظهر اليوم اكثر حتمية، بفضل حجم وتراكمية الأزمات الاقتصادية المتتالية والمحتملة. وأصبح الوضع لا يطاق،

لا من قبل الحكم ولا من قبل الشعب، وأصبحت التهيئة لتغيير جوهري قادم في الوضع القائم منذ ٢٠ سنة أمرا حيويا للجميع.

كما في شوارع العالم العربي وأوروبا وحتى أميركا لم يعد مقبولا، إعادة التاريخ الاقتصادي الفاشل ،بدعوى عدم وجود حلول من ضمن رزمة السياسات التقليدية، فإنه في فلسطين أيضا اصبح ملحا استخلاص العبر، ليس فقط من السنوات الأخيرة، بل خلال حقبة كاملة، من اعتماد سياسات اقتصادية «تحررية» بدل الجهاد من اجل التحرر، وإحلال السياسات «الليبرالية الجديدة» محل سياسات التكافل الوطني والتنمية المقاومة...وكل هذا قد يكون دقيقا إذا ما أحسنت قراءة الفنجان!

المشهد النقابي في فلسطين* (مع مهند حامد[1])

تواجه الحركة النقابية في فلسطين مشاكل واختلالات هيكلية تشترك عوامل خارجية وذاتية في مصدرها. وقد ظل العمل النقابي الفلسطيني طيلة العقود السابقة عرضة لمؤثرات منها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، والسياق التاريخي الذي نشأت وتطورت فيه الحركة النقابية، أي النضال ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ومن أجل تحقيق التحرر الوطني.

ويمكن تلخيص العمل النقابي الفلسطيني تاريخيا، منذ عهد نشأته إبان الانتداب البريطاني، بأنه نموذج حيّ لفعالية الأجسام التي توجه بوصلتها بشكل متواز ومزدوج: تجاه النضال الوطني السياسي، ولمناهضة انتهاكات حقوق العمال. لكن متابعة هذه المهمة المزدوجة تشكل بحد ذاتها تحديا رئيسيا. إذ إن عدم التقدم في تحقيق الأهداف النضالية الوطنية بعد ٥٠ سنة، منذ انطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، يرخي بآثاره على التقدم في متابعة الأجندة الاجتماعية/ الاقتصادية.

وكل ذلك، يعزز الاختلال في بنية الحركة النقابية. وهي تقف اليوم على منعطف هام في مسيرتها: هل تبقى على النموذج المزدوج، أم أن الظروف المادية على الأرض في فلسطين ستفرض «القضية المطلبية العمالية» كالمحرك الجديد الذي يقدم عربة «القضية الوطنية» المتوقفة، في تطبيق عملي أوسع لمفهوم التحرر؟

---

* نشرت في موقع جريدة القدس الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١
http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=1429&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slider

[1] مهند حامد: مدير المشاريع في مجلس الشاحنين الفلسطيني، عمل سابقا كباحث مشارك في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

اعتبارات «الثانوي» و«الرئيسي» القاتلة

منذ إعادة تشكيل حركة نقابية فلسطينية في الشتات في إطار الثورة الفلسطينية، وتمثيلها في م.ت.ف. وفي مجلسها الوطني وأطرها القيادية، تحت راية الاتحاد العام لعمال فلسطين، فإن قضايا العمال أخضعت تماما لاعتبارات وأولويات النضال الوطني.

بل أضحت ذخيرة جماهيرية وبشرية وقتالية ودعائية في سبيله، كما الحال مع قضايا المرأة والطلبة والمهندسين والأطباء والكتاب والصحافيين وغيرهم من الفئات المجتمعية المختلفة التي كان لكل واحدة منها اتحادها أو نقابتها «المهنية».

ومع أن لكل هذه الفئات مشاكلها الخاصة، فإن النظرة من الخارج لها ولمسبباتها وسبل معالجتها، استندت دائما إلى أنها ثانوية مقارنة بالتناقض «الرئيسي» مع العدو الإسرائيلي (في الخارج) والاحتلال (في الداخل). والالتزام العمالي بهذا المبدأ الثابت أجّل لعقود أية مناقشة عامة أو سياسية جدية للمسائل والعيوب المجتمعية والاقتصادية والطبقية المتراكمة سنة بعد سنة، والمهملة، بينما المشروع الوطني المتمثل بالثورة الفلسطينية يتلاشى ويسلم دفة الأمور لمشروع الدولة الفلسطينية العتيدة (والمؤجلة إلى اجل غير مسمى). وبناء على ذلك، فقد طغت الصبغة السياسية والتغيرات المصاحبة لها على العمل النقابي الفلسطيني، وأصبح من الطبيعي أن تتكون النقابات من خلال تشكيلات حزبية سياسية بعد أن كانت حجرا أساسيا في دعم الحركة الوطنية بتنوع أحزابها في تلك الفترة. لكن هذا النموذج أصبح يعكس في وقت لاحق ثبات المحاصصة الفصائلية في م.ت.ف.، وبالغ في التأكيد على التمثيل الحزبي كداعم لبقاء النقابات وثبات توجهاتها على حساب ترسيخ العمل النقابي على الأرض، رغم إلحاح هذا الاخير نتيجة التحولات الاقتصادية وتغيرات السوق المتسارعة منذ إنشاء السلطة في العام ١٩٩٤ وحتى الوقت الراهن.

خلط الحزبي بالنقابي

نشأة السلطة، والذهاب نحو بناء مؤسسات مجتمعية وأهلية، سياسية أو اقتصادية مناسبة لإدارة دولة (وليست ثورة)، أديا إلى ضرورة التمييز بين العمل السياسي والعمل النقابي. وهو توجه تنظيمي طبيعي في حالة نشأة الدول وترسيخ الأنشطة المجتمعية على شكل مؤسسات أساسية في الدولة. إلا أن هذا التطور لم ينعكس بالضرورة على الممارسات داخل النقابات العمالية، بل ان النموذج السابق ساد متغلبا على إمكانيات التغيير. وقد رصد العديد من الأبحاث آثارًا سلبية للتمثيل والتقسيم الحزبي داخل النقابات، وهو ما دعا للبحث عن نموذج عمالي لا يقوم بالدمج بين الهدف العمالي والمنهجية الحزبية.

أدت التقلبات السياسية السابقة، ثم التركيز منذ أوسلو (خاصة في السنوات السبع الأخيرة) على عملية التحول من الثورة إلى الدولة، إلى وضع لم يؤد إلى إتمام الأولى ولا إلى بلوغ الأخيرة. فالنقابات العمالية تتجه نحو الاستقلالية والمزيد من التخصص والتنوع القطاعي، وهي شرعت في التعامل المهني والتقني المطلبي مع قضايا الطبقة العاملة الفلسطينية، كمحاولة لتحييد الخلط السابق ما بين العمل الحزبي والنقابي من جهة، وتفعيل العمل النقابي وترسيخ مبادئ الديموقراطية وتوسيع قاعدة التمثيل والمشاركة من جهة أخرى.

فأصبحت النقابات حديثة المنشأ أمام سؤال رئيس و«أولي»، وهو هل تحافظ على النموذج المعهود أم تتبنى النموذج الحديث؟ وذلك كان تحولا هاما أمام الحركة النقابية الفلسطينية. ولم يكن من السهل في البدايات النسبية للنموذج الحديث أن يكون فاعلا ومضمون النتائج.

المشهد النقابي

يوجد في فلسطين ٥ اتحادات عمالية. وتختلف سياقات وظروف نشأة كل اتحاد عمالي، حيث تشير الباحثة سامية البطمة إلى أن نشأة غالبية هذه الاتحادات وتطورها لم يرتبطا بصراع الطبقة العاملة مع أرباب العمل والحكومة، بل ارتبطا في معظم الحالات بالصراعات السياسية بين الفصائل المختلفة، إضافة إلى خلافات وانشقاقات نشأت بين أطراف قيادية في الحركة النقابية.

وتركّز التفاوت في توجهات فرقاء العمل النقابي الى تبلور ثلاثة اتحادات أساسية: الاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد النقابات المستقلة. أنشئ الأول خارج فلسطين تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، ونشأ الثاني نتيجة التطور الطبيعي للحركة النقابية في الداخل، ومن ثم دخل الاتحادان في صراعات عميقة منذ العام ١٩٩٧ إثر آلية تعامل كل منهما مع التسويات التي طرحها الهستدروت الإسرائيلي إزاء قضية تعويضات العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

وبينما بقي الاتحاد العام الاول يعكس التشكيلة السياسية الفصائلية نفسها التي سادت في مراحل العمل النقابي «الوطني»، اتجه الاتحاد العام الثاني إلى مسار اقرب للمطالب والقضايا العمالية الأساسية دون الابتعاد تماما عن التفاعل السياسي مع القضايا الوطنية والحزبية/الفصائلية. ومن خلال التحالف بين الحركتين: الوطنية/السلطة، والنقابية/العمال، نجد في هذين النموذجين بنية نقابية شبيهة بتلك التي هيمنت على المشهد النقابي العمالي العربي عموما عشية اندلاع ثورات الربيع العربي الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعايشت الحركة النقابية

الرسمية مع أنظمة الحكم التي لا تولي قضايا الطبقة العاملة اهتماما يذكر، والتي كان إسقاطها الهدف المباشر للعديد من الحركات الجماهيرية العربية خلال عام ٢٠١١ على الأقل.

أما النموذج النقابي الثالث فهو الاتحاد العام للنقابات المستقلة، الذي أنشئ حديثا في سياق التطور الطبيعي للحركة النقابية، وفي سياق الدعوة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها العمل النقابي خلال الفترة السابقة.

ما يميز صعود هذا التيار النقابي الجديد هو تزامن ذلك مع بروز ظاهرتين:

١. في السياق العربي الأوسع، التوجه منذ ٢٠١١ لتفكيك أو تحجيم دور النقابات «الرسمية» السابقة وإنشاء أطر عمالية مستقلة فعلا عن مؤسسات السلطة (مهما كان لونها السياسي أو المذهبي)، وقادرة فعلا على نقد السلطة ووضع المطالب العمالية، الطبقية الاجتماعية والاقتصادية، على أجندة أنظمة الحكم القائمة (أو المتجددة)، كون هذه المطالب المؤجلة تشكل المسبب الرئيسي للحراك الجماهيري العربي (رغم جميع المحاولات لاختطافها من خلال نشر ثقافة الطائفية أو المال أو الأمن).

٢. في السياق الفلسطيني، فإن الخيار الاستراتيجي الذي تبنته م.ت.ف في أوسلو وباريس للحاق بقطار العولمة والتحرير الاقتصادي، مثل سائر الجنوب المستعمَر سابقاً، أفرز نتائج مذهلة/مرعبة بعد ٢٠ سنة من انتشاره في فلسطين، وخاصة في العهد الأخير لما بعد نظام عرفات.

فقد أحسنت السلطة الفلسطينية، المنزوعة السيادة، الأداء الليبرالي إلى درجة اعتُبرت نموذجا ناجحا للحكم الرشيد من قبل مؤسسات «توافق واشنطن» المكلفة بـ«دعم عملية السلام». ومع ان تجربة السلطة الذاتية في إطار احتلال استعماري طويل المدى تبدو غير قابلة للدوام من حيث المبدأ (وتجربة الشعوب المستعمَرة الأخرى خير دليل)، فإن انعكاسات تلك السياسات السوقية الأصولية على الأسر الفقيرة والطبقة العاملة ليست اقل تدميرا عن مثيلاتها العربية، وتبدو بدورها أيضاً غير مستدامة.

وبالتعريج على بعض المعطيات الهامة حول المشهد النقابي الفلسطيني، يشير تقرير وزارة العمل (٢٠١١) إلى أن تأثير الأحزاب في بنية الاتحادات وهيئاتها يعتبر تأثيرا قويا وواضحا، وهو ما لا ينطبق على النقابات المستقلة، حيث وصف هذا التأثير بأنه محدود.

ومن حيث معايير أخرى، مثل المشاركة النسائية، والالتزام بالأنظمة الداخلية، والمشاركة في الاتفاقيات الجماعية الخ... فقد تميز أداء النقابات المستقلة

ايجابيا عن سائر النقابات الأخرى، بحسب وزارة العمل. وقد أشار التقرير أيضا إلى أن تأثير اتحاد النقابات المستقلة في النزاعات الجماعية كان اكبر من تأثير الاتحادات الأخرى.

ومع ان هذا التقييم الايجابي قد يفسر من قبل البعض على انه دليل على شكل جديد من النموذج القديم (مباركة/تبني السلطة لطرف نقابي معين)، فانه يصف بشكل دقيق التحدي المهني الأساسي أمام الحركة النقابية الفلسطينية وهي تقف عاجزة حيال انسداد الرؤية التحررية الوطنية وحيال مسؤوليتها الأولى في تنظيم الطبقة العاملة وتحقيق مطالبها وتطلعاتها.

ما العمل؟

وهنا تكمن المواجهة الأكبر للحركة النقابية الفلسطينية بمختلف أطرافها: هل تستمر بالتصرف على أساس الولاء المطلق لنظام حكم (وليس نظام ثورة)، بينما الآثار المدمرة للبرلة الاقتصادية والتهميش الاجتماعي تحت الاحتلال ما زالت في أولى مراحلها؟ أم أن عملية التحول والتكوين الطبقي التي انطلقت حتما بفعل العولمة ونشر سياسات الليبرالية الجديدة، ستفرض على تلك النقابات الاختيار بين الوقوف مع النظام ضد عماله، أو حسم الازدواجية في الولاء، وبالتالي توظيف طاقتها وتعريف مهمتها بأنها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وتمثيلها فعلا أمام أنظمة الحكم.

وكمثال لتجسيد الموقف، فعندما تكون اللامساواة في رواتب السياسيين في الحكومة الفلسطينية مقارنة بمعدلات دخل المواطنين، هي الأعلى بين كل حكومات العالم (باستثناء كينيا)، وتفوق بـ٢٤ ضعفا معدل الإنتاج الوطني للفرد، وعندما تغطي شوارع رام الله اللوحات الدعائية العملاقة التي تشجع على المزيد من الاستهلاك والاقتراض ومعهما حسن المواطنة، بينما تختفي شعارات وملصقات الثورة وصور الشهداء، فكيف تقف تلك النقابات، عامة كانت أم مستقلة، ساكنة ودون تلبية مهمتها، والتي هي مبرر وجودها؟

يظهر مما تقدم أن التنوع في التشكيل النقابي وفي تمثيل مصالح العمال، وبروز العمل النقابي المستقل، يشكلان لبنة أساسية في سياق النهوض بالواقع النقابي وتعزيز دوره ومشاركته في صياغة السياسات العامة. وبالتأكيد فإن إقرار قانون عصري للتنظيم النقابي هو خطوة أولى نحو إصلاح الأجسام النقابية وتصويب أوضاعها بما ينسجم مع القانون، وبما يحقق الغاية الأسمى للحركة النقابية المتمثلة بالدفاع عن الحقوق العمالية والتأثير في صناعة القرارات التي تمس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن والعامل على حد سواء.

الجدل حول مبادرة كيري الاقتصادية: مآخذ ومنافع ومخاطر*

اذا رأيت جارك يحمل غرضاً، فاسرع بمساعدته،
ولا تخطئ ظنك بأن تجد الجنة في تلك الدار المجاورة.
بوب ديلان "The Ballad of Frankie Lee and Judas Priest"

منذ اللحظة الأولى لإعلان وزير الخارجية الأميركي جون كيري في ايار ٢٠١٣ عن إعداد خطة استثمارية عالمية تحت شعار «تنمية الاقتصاد الفلسطيني»، لم تنقطع التعليقات المؤيدة والمستنكرة والمتسائلة من مختلف الجهات، وخاصة الفلسطينية، حول الدوافع الأميركية ومغزى الخطة ومضمونها. وعند اطلاق المبادرة بصياغتها الأولية بمبلغ استثماري مقترح بـ ٤$ مليار، طُرحت وفُهمت على نطاق واسع بأنها تشكل تشجيعاً ملموساً للأطراف (أو ربما طعماً للطرف الفلسطيني) بموازاة الجهود لإحياء المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية حول حل «الوضع الدائم». والكثير من الجدل دار (وما زال) حول هذا التفسير المبسط، وفيما بعد قام فريق دولي من «الخبراء» تابع لممثل الرباعية الدولية بصياغتها رزمة من المقترحات وإعادة تسمية الخطة بـ«المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين»، نزولا عند الإصرار الرسمي الفلسطيني بضرورة التوضيح أنها ليست مبادرة فلسطينية بل أنها تعكس تدخل دولي لصالح فلسطين.

ثم أضافت الرباعية تقديرات لاستثمارات متعددة القطاعات لتبلغ قيمة المبادرة حوالي ١٠,٥$ مليار خلال ٣ سنوات (تنفق ٦٠٪ منها في السنة الأولى) مع حديث عن احتمال رفع الهدف الاستثماري إلى ١٩$ مليار إذا تبين أن القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني تتحمل مثل هذه المبالغ خلال فترة تنفيذ البرامج المقترحة. ومع أن تلك المقترحات لم تنشر رسمياً من قبل الرباعية أو الأطراف المعنية، فإن صحيفة اقتصادية محلية جديدة انفردت بنشر ما تؤكد

* نشرت في موقع جريدة القدس الإلكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩
http://www.alquds.com/news/article/view/id/489643

أنها التفاصيل الدقيقة (المسربة) للمبادرة بشكلها الأولي والمبالغ الاستثمارية الإجمالية والبرامج القطاعية (جريدة الحدث، ٢٠١٣/١٢/١٠). وما تكشفها هذه التفاصيل عن أهداف المبادرة وحجمها واحتمالات تنفيذها توفر المزيد من الوقود للجدل الدائر والتفسيرات المتباينة لأهميتها ووظيفتها ومصيرها في هذه اللحظة التفاوضية المحفوفة بعدم اليقين وتقلبات إقليمية ومحلية في موازين القوى.

ما من شك أن الرؤى الفلسطينية الغالبة ما زالت تعتبر أنه لا يمكن فهم مبادرة الرباعية الاقتصادية سوى من منظور ما يسمى ب«السلام الاقتصادي» القائم أساسا على توظيف المحفزات الاقتصادية وتقديم تسهيلات كبديل مؤقت عن السلام العادل والشامل. ويمكن تفصيل هذا المفهوم إلى نوعين، «سلام اقتصادي خبيث» و«سلام اقتصادي حميد»، يتجددان ويتشكلان حسب المرحلة. والنوع الخبيث ترويضي، أي تسليم الشعب الفلسطيني بشكل من الحياة المستقرة في مرحلة معينة مقابل اطلاق يد إسرائيل لتحقيق أهداف استعمارية أو رأسمالية. وهو تأجيلي، حيث يساعد على الابتعاد عن التعامل مع القضية السياسية من خلال إشغال الناس بالهم الاقتصادي والمعيشي. وهذا النوع من السلام الاقتصادي كان له عدة نماذج سابقة، مثل «الجسور المفتوحة» التي أطلقها موشى دايان بعد احتلال ١٩٦٧ لإنهاء الكفاح المسلح في الأراضي الفلسطينية، ثم سياسة «تحسين جودة الحياة» التي أطلقها شولتز ورابين، عام ١٩٨٦ وقوبلت بحجارة الانتفاضة الأولى، إلى أن جاءت أوسلو في ١٩٩٣. وما بعد ذلك ما أطلقه في ٢٠٠٩ رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو الذي لم يخجل بتسمية الشيء باسمه، حيث انه الذي أشهر مصطلح «السلام الاقتصادي» أصلاً، دون تحديد مدى خباثته!

أما السلام الاقتصادي «الحميد» فهو ثنائي الطرف ومتفق عليه من قبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، لفترة محددة ولهدف محدد جوهره بالأساس سياسي، وربما يعتبر بروتوكول باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٤ ارقى أشكاله. ودون أدنى شك أن الطرف الإسرائيلي «المستعمر» هو الأكثر استفادة أيضاً من هذا النوع، الذي يطيل من فترة احتلاله ويكرس استعماره، مثل ما حدث بعد ٥ سنوات على توقيع اتفاقية أوسلو تكشفت نوايا إسرائيل غير الحميدة وأثبتت عجز السلام الاقتصادي الحميد نفسه. كما كانت «تفاهمات ستينتز- فياض ٢٠١٢» حول إدارة التدفقات التجارية والضريبية بين الطرفين نسخة «حميدة» إلى حد ما. وهذه النماذج التعاونية شبيهة بالطرح الدولي الجديد الذي يبدو للوهلة الأولى بأنه ليس سوى نسخة جديدة معدلة عن النسخ السابقة الحميدة، التي كانت محددة بفترات زمنية وتحمل معها أهدافا سياسية مشتركة.

والأهم من ذلك أن جميع نسخ السلام الاقتصادي بائت بالفشل؛ إما لأنها كانت تضمر في ثناياها نوايا إسرائيلية استعمارية، أو بسبب المعارضة الفلسطينية أو خلل ما في تصميمها. وكلها عملت على مبدأ إخضاع التنمية الفلسطينية للأولويات السياسية السائدة وإلى اعتبارات توثيق التعاون الاقتصادي الفلسطيني مع إسرائيل. وكانت دائما ترافق مثل هذه والمبادرات دراسات وأبحاث علمية مشتركة، التي غالباً ما استندت إلى مفاهيم وتنبؤات اقتصادية خاطئة، تمحورت حول الادعاء بأن هناك مسار اندماجي محتمل من خلال التبعية للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً ومن خلال نموذج اقتصادي يعتمد السياسات الليبرالية و«اقتصاد السوق الحر»، كما ينص على ذلك القانون الفلسطيني الأساسي.

إن القائمين على إعداد مبادرة الرباعية، ومن يروج لفوائدها المحتملة، يتوقعون منها نتائج كبرى خلال ٣ سنوات، حملت كيري نفسه على التساؤل إذا ما كانت «ضرب من الخيال»:

- نمو حقيقي في الناتج الإجمالي المحلي يبلغ ٥٠٪ وارتفاع موازي في الناتج الإجمالي المحلي للفرد؛
- تخفيض نسبة البطالة من ٢٣٪ إلى ٨٪ من خلال خلق ٣٥٠٠٠٠ وظيفة جديدة في القطاع الخاص؛
- زيادة ٣٠٪ في معدل الدخل الأسري يصل إلى ١٠٠٠٠$؛
- زيادة في تدفق رأس المال الأجنبي المباشر من ٦٠٠$ مليون سنوي إلى ٥-٦ مليار خلال ٣ سنوات؛
- إيرادات ضريبية إضافية مقدرة بـ ٦٥٥$ مليون سنويا؛
- التحول من نمط المساعدات الدولية على شكل منح (والبالغة تقريبا ١$ مليار سنوياً) لسد عجز الموازنة العامة إلى خليط من الاستثمارات المباشرة الدولية والعربية والمحلية (٦$ مليار) والقروض «المضمونة» دولياً للقطاع الخاص (٣$ مليار) والقروض الرسمية الميسرة (١,٥$ مليار) لتحسين أداء القطاع العام ومساعدتها على تنفيذ سياسة تكييف هيكلي وتقشف في التوظيف العام بنسبة ١٨٪ خلال فترة المبادرة؛

وتحقيقاً لاستراتيجيتها المتمثلة بثلاث شعارات كبرى، «تزويد القطاع الخاص بالبنية التحتية المدفوعة» و«تحرير الإمكانيات الذاتية الجوهرية للاقتصاد» و«تسريع النهوض في القطاعات الرئيسية»، تشمل مبادرة الرباعية حوالي ٥٠ مشروع/برنامج موزعة على ٨ قطاعات اقتصادية وبنية تحتية رئيسية: المياه

(استثمارات بحوالي ١,٣ $ مليار)؛ الطاقة (٢,٥ $ مليار)؛ السياحة (١$ مليار)؛ الاتصالات (٤٠٠$ مليون)؛ الزراعة (٥٥٠$ مليون)؛ الصناعات الخفيفة (٣٠٠$ مليون)؛ المقاولات والبناء (٣,٧ $ مليار)؛ مواد البناء (٢٥٠$ مليون).

ودون الخوض بالمزيد من التفاصيل، يمكن الإقرار بأن ما تتضمنها المبادرة من حجم استثماري موعود، وتوسع قطاعي، وتفصيل برنامجي وآليات تمويلية، تعتبر انحرافا عن توجه التدخلات الاقتصادية والمساعدات الدولية السابقة. كما أن غالبية برامجها تخص تطوير القدرات الإنتاجية والإنمائية الفلسطينية (سياحة، زراعة، صناعة وبناء)، ربما كان يفترض البدء بالعناية بها منذ أوسلو وليس في هذه المرحلة المتأخرة، بينما برامج أخرى تمس جوانب اقتصادية سيادية لا بد من إنشائها كبنية تحتية للدولة الفلسطينية العتيدة (طاقة، اتصالات، معادن). وهذا يعتبر تقدم إيجابي مقارنة بطبيعة السياسات والاستثمارات والمساعدات الاقتصادية القائمة، التي لم تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية الحيوية بل أغفلتها وهمشتها على حساب ضرورات التجاوب مع الطوارئ والأزمات الإنسانية، ناهيك عن تمويل العجز العام من رواتب وتكاليف تشغيلية للسلطة الفلسطينية. ومع ذلك فإن المبادرة الجديدة لا تبتعد عن النهج الاقتصادي الليبرالي المتصاعد في فلسطين منذ ٢٠٠٥ (أو ١٩٩٤) من حيث تضمنها لمشاريع تعجّل من انحسار دور الدولة الاقتصادي واستبداله بالخصخصة و«شراكات خاصة - عامة» حيث ذلك ممكن، ونشر ثقافة السوق الحر والمديونية وما يتصل بها من توجهات استهلاكية وقيم مادية ترسخت في فلسطين (كما في دول المنطقة والجنوب عامة) خلال العقدين الماضيين.

وإذا كانت المبادرة سترى النور وتتاح الفرصة لاختبار وعودها الوردية، تقر الرباعية نفسها بضرورة إحداث تغيير جوهري في تعامل الاحتلال مع ملف التنمية الفلسطينية بعيدة عن السياسة، وهنا طبعا بيت القصيد. لذلك تتضمن الخطة قائمة ما تسمى بـ«ركائز الدعم (enablers)»، وهي إجراءات تسهيلية يجب توفيرها لإنجاح تنفيذ المبادرة وخاصة مشاريعها العملاقة. ومع أن بعض هذه الركائز تخص إصلاحات فلسطينية داخلية، فإن معظمها تتحكم بها إسرائيل، أما من خلال إملائها لشروط العلاقة الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية عامة (في اطار أوسلو وباريس) أو بحكم إخضاع ٦٠٪ من الضفة الغربية المحتلة (مناطق «ج» الخارجة عن ولاية السلطة الفلسطينية) وشواطئ/بحر غزه والقدس الشرقية للاحتلال المباشر.

وإذا اعتبرنا أن هذه المبادرة من ناحية المضمون ليست في أسوأ الأحوال سوى سلام اقتصادي حميد على طراز ٢٠١٤، يترافق مع حل سياسي أو ربما يحل محله، وفي احسن الأحوال تعبر عن نوايا رأسمالية عالمية جدية ترى من الأراضي

الفلسطينية ساحة للتوسع وسوق لاستثماراتها الباحثة دائما عن مجالات جديدة، فإنه في كلتا الحالتين لا بد من التعامل بحذر شديد مع المبادرة من قبل القيادة الفلسطينية السياسية والاقتصادية. ولا يمكن أن يتلخص موقف السلطة تجاهه دون شروط «بالاستمرار في خطة كيري حتى لو توقفت المفاوضات»، كما أكد وزير الاقتصاد الوطني (جريدة الحدث ٢٠١٣/١١/٢٦). وقبل إثارة الضجيج حول منافعها المحتملة، يجب تناولها من مختلف جوانب المخاطر التي تحملها، من توجهات الأصولية السوقية في التعامل مع قضايا تنموية جذرية تخص الأمن الاقتصادي القومي وليست قابلة لحلول الخصخصة، مروراً بالقبول بالافتراض الساذج بإمكانية قيام إسرائيل بتقديم جميع تلك التسهيلات التي امتنعت عن منحها طوال ٢٠ سنة وحتى عندما كان الوضع الداخلي الفلسطيني اقوى بكثير، وصولاً إلى التنبؤات الاقتصادية «الخيالية» فعلاً حول وقع مثل هذه الاستثمارات لو سُمح لها.

ورغم كل المخاطر المحتملة، وفي السياق السياسي الأوسع المتمثل بالسعي الدولي لإتمام اتفاق إسرائيلي-فلسطيني تاريخي في ٢٠١٤، فلا بأس بأن يتم اختبار الاستعداد الإسرائيلي الآن فيما يتعلق ببعض القطاعات الاستراتيجية لفحص مدى الجدية في تقديم رزمة من التنازلات والتسهيلات في مجالات أو مناطق يفترض أنها ستنسحب منها قريبا (مثلاً الطاقة والزراعة والمياه). ومن زاوية أخرى غير مشككة بنوايا جون كيري، يمكن إعادة قراءة كل الموضوع في سياق الجهود الأميركية (الصديقة ظاهرياً) لوضع الحكومة الإسرائيلية على المحك، حيث إذا لم تكن قادرة أو مستعدة للتعامل مع سلام اقتصادي حميد وفتح الأبواب أمام رأس المال العالمي، فكيف ستتعامل إسرائيل مع خطة كيري السياسية التي سيزيل الستار عنها قريباً؟

التحديات الاقتصادية لحرب غزة: إغاثة وإعادة إعمار ولكن لا تنمية فلسطينية*

فيما تمضي الضغوط الميدانية في قطاع غزة والدبلوماسية بثبات باتجاه وقف لإطلاق النار، تشخص أعين العالم نحو حجم الضحايا الذين سقطوا في القطاع الذي لا يزيد عدد سكانه على ١،٨ مليون نسمة. ويحتل العناوين الرئيسية حجمُ العدوان الإسرائيلي وكثافته، الذي يدخل الآن أسبوعه الرابع، ومهنيةُ القوات الفلسطينية المقاتلة وجلَدُها.

وتتزايد التكاليف البشرية والاقتصادية الهائلة ساعةً بعد ساعة، تلك التكاليف التي سيعاني منها الشعب الفلسطيني لسنوات عديدة قادمة. وبينما يُقتل آلاف الفلسطينيين نتيجة هذا العدوان، أو يعانون من إصابات تترك آثارها عليهم إلى الأبد، سوف يسعى الناجون مرةً أخرى لإعادة بناء الأحياء المدمرة، ورأب النسيج الاجتماعي الممزّق والمهترئ. يمكن توقّع أن يسعى المانحون الدوليون، مرة أخرى، إلى تخفيف وطأة الأزمة الإنسانية الفورية، بمن فيهم بعض الأطراف نفسها التي تقف اليوم متواطئة مع الحملة الإسرائيلية المطوّلة، بينما يتقدم المانحون العرب في النهاية نحو المساعدة على إعادة بناء بعض ما دمر.

وفقاً للأمم المتحدة، انخفض معدل النمو في قطاع غزة إلى ٤،٥ ٪ في العام ٢٠١٣، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة ٢٠٪، وهو أقل مما كان عليه في العام ١٩٩٤. وقدّر وزير الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية تكلفة أول أسبوعين من الحرب فقط على اقتصاد القطاع من ناحية البيوت والبنية التحتية المدمّرة، والخسائر في الناتج الاقتصادي، بحوالي ٣ مليارات دولار؛ أي

---

* نشرت في موقع **جدلية الالكتروني**، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٣٠ باللغة الانجليزية، ترجمت في **مواطن**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

http://www.jadaliyya.com/pages/index/18736/the-economic-challenges-of-the-gaza-war_relief-and

ما يعادل حوالي سنة من الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة لشعب كان يعيش في ظل ظروف معيشية حرجة قبل الحرب، فإن المهمة ستبدأ من نقطة تحت الصفر، وستستدعي جهوداً فلسطينية ضخمة وجيدة التنسيق من أجل تحديد مصادر للدعم المالي غير المشروط.

وبخلاف الحملات الإسرائيلية السابقة ضد قطاع غزة، التي وقعت في ظل صراع طاحن بين الفلسطينيين، فإن مطالب المقاومة القائمة في غزة قد أجبرت منظمةً التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) على اتّباع نهج مختلف تجاه الإغاثة وإعادة الإعمار. فبصرف النظر عن الأهداف السياسية والعسكرية للعدوان الإسرائيلي الأخير، أو المحصّلة النهائية لهذه الجولة المحددة من الصراع غير المتوازن، فإن الموقف الفلسطيني هو عدم إمكانية العودة إلى الوضع السابق. وعلى الرغم من الجهود الإسرائيلية الحثيثة الهادفة إلى شيطنة المقاومة، من خلال اتّهامها بأنها امتداد للتطرف الإسلامي، فقد أظهرت المقاومة نضجاً وثقة، وتمتعت بدعم شعبي فلسطيني متزايد. ومع حلول الأسبوع الثالث من الهجوم، اضطرت قيادة م.ت.ف إلى تغيير مواقفها تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية الواسعة في الضفة الغربية، وضغط القاعدة الجماهيرية للحزب الحاكم – فتح. حتى ذلك الوقت، كانت قيادة م.ت.ف تتصرف كطرف ثالث وسيط، وبالتناغم مع المطالب الإقليمية والدولية. ولكن فتح اختارت، بفعل الضغط، الاقتراب من مواقف الاحتجاجات الشعبية في الضفة الغربية، التي اندلعت بقوة أكبر في رام الله في ٢٣ تموز (يوليو)، ومن التوافق الوطني الفلسطيني الجديد الناشئ. وبينما انحازت قواعد فتح إلى جانب المقاومة في قطاع غزة، بدا أن قادتها يناورون خطابياً لتحقيق مكان لهم بعد انتهاء الهجوم، فضلاً عن المحافظة في الوقت نفسه على وزن الحركة السياسي والعسكري خارج الصراع.

إذا انتهت المواجهة الحالية بما ينسجم مع شروط حركة المقاومة في القطاع التي تتمثل برفع الحصار وفتح المعابر، والتي تبنّتها م.ت.ف منذ ذلك الحين، وقام وزير الخارجية الأميركي بنقلها، فإن ذلك قد يدشن مرحلة جديدة. وقد يشكّل هذا استراتيجية تنمية وطنية بديلة، وعملية إعادة بناء المؤسسات التي تعكس ديناميكيات وأوضاع داخلية جديدة. إن القدرة على تولّي مهام اقتصادية سيادية في قطاع محرّر من الحصار الإسرائيلي الشامل، ويتمتع بقدرة كاملة على الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، هو إنجاز كبير إذا تم. غير أنَّ الصراع على الطرف الذي يسيطر على المعابر، والذي سيعمل كمفاوض مع النظام المصري الجديد، سيشكل جزءاً من نتائج أي مفاوضات حول وقف إطلاق النار. إن تشكيل وفد موحد من م.ت.ف/المقاومة إلى القاهرة، قد يشكّل الخطوة الأولى نحو تجنب نزاع فلسطيني داخلي حول هذه المسألة الحيوية.

في أفضل الأحوال، قد تمنح مثل هذه التطورات بداية لإعادة توجيه للسياسة الفلسطينية، الأمر الذي سيستغرق بعض الوقت حتى تظهر نتائج ذلك بشكل ملموس. كانت هناك تحولات ملحوظة في النظام السياسي والاجتماعي الفلسطيني قد سبقت الضربات الجوية الإسرائيلية الأولى ضد الأهداف الفلسطينية في القطاع بوقت ليس بقصير، أدّت إلى التصعيد الشامل الحالي. في الواقع، فإن الشرارة التي فجّرت هذه الحرب جاءت من الضفة الغربية، التي تعيش في سلام اقتصادي مع إسرائيل، وتنتشر فيها بكثافة شرطة السلطة الفلسطينية، التي تخفّف سياساتها النيوليبرالية من وطأة الأوضاع فيها إلى درجة كبيرة. وبينما تشكّل الديناميكيات الجديدة داخل فلسطين تحدياً أمام النظام السياسي الحاكم، فإنها، في الوقت ذاته، قد توفر مظلّة حماية شعبية لإطار عمل سياساتي مختلف للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، قد ينشأ من رماد حرب غزة، ويبتعد عن النموذج الذي تمثّله رام الله، وهو نموذج لقطاع عام مفلس مالياً، ومنفصل عن الواقع الجماهيري سياسياً، وتجاريّ وغير إنتاجي إلى أبعد الحدود.

كانت هناك حاجة لمثل هذه البداية الجديدة في قطاع غزة، في ضوء حالة «نكوص التنمية» المطولة التي سادت فيه، وبخاصة في أعقاب الحصار الاقتصادي والعسكري خلال السنوات السبع الأخيرة، والصدمات التي خلّفها العدوانان الإسرائيليان الأخيران. إن الظروف السائدة اليوم، تجعل التخلي عن سياسات الماضي القريب ضرورة قصوى، ولكن إمكانية تحقيق ذلك تعتمد، بشكل كامل، على نتائج القتال الميداني، وعلى الجهود السياسية والدبلوماسية للقيادة الفلسطينية الموحّدة والموسّعة الهادفة للعمل مع الحكومة المصرية (التي لا تزال معادية للمقاومة) وحثّها على فتح معابر القطاع مع مصر.

على المدى القصير، ستحتاج الإغاثة الإنسانية إلى مئات ملايين الدولارات من المساعدات الطارئة. فقد طالبت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وحدها بمبلغ ١١٥ مليون دولار بعد أسابيع فقط من القتال. فتقديم العلاج، وتوفير احتياجات عشرات آلاف الجرحى والمصابين، الذين فقدوا بيوتهم وأموالهم، واحتياجات العاطلين عن العمل الذين يعانون من الفقر المدقع أصلاً، هو مهمة ضخمة. وتدمير المرافق العامة الرئيسية، وآخرها كان محطة توليد الكهرباء، وشبكات المياه، ومعالجة الصرف الصحي، سيزيد من عبء إعادة تشغيل البنية التحتية المتدهورة أصلاً، والمرجّح أن تبلغ كلفته المليارات من الدولارات. قد يوفر الوقف الدائم للأعمال العدائية، وحده، مساحة سياسية وزمنية للمرحلة الأولى من امتصاص صدمة ما بعد الحرب، على الرغم من أن قبول الشروط الإسرائيلية الجديدة لإدخال المساعدات المالية ومواد البناء إلى القطاع قد يعقّد جهود الإغاثة وإعادة الإعمار.

إنما إعادة إعمار قطاع غزة هي أمر غير مؤكّد، وتعتمد بشكل كبير على الترتيبات الخاصة بالمعابر في ظل وقف إطلاق النار، وعلى سرعة حشد المانحين، وعلى قدرات السلطة الفلسطينية نفسها في تصميم وإدارة برنامج واسع وفعال لإعادة الإعمار. لحين كتابة هذه المقالة، كان قد تمّ إحصاء ثلاثين ألف منزل مدمَّر بشكل كامل أو جزئي، و١٨٠،٠٠٠ مواطن بلا مأوى، إلى درجة ظهور فئة جديدة من المحتاجين إلى الإغاثة، وإلى إعادة الإعمار، وحتى إلى إعادة التوطين. فقد أدت سياسة «منطقة الحظر» التي فرضتها إسرائيل خلال العدوان على طول حدودها، وبعرض ثلاثة كيلومترات داخل القطاع، إلى تقليص الأراضي بنسبة ٤٤٪، وبالتالي حشرت السكان في مساحة ارتفعت فيها الكثافة السكانية عمّا كانت عليه سابقاً. وحتى في ظل اقتصاد يسمح له بالتنفس، وإعادة البناء، من خلال فتح قنوات التجارة مع مصر، وإسرائيل والضفة الغربية، سيتعين على السلطة الفلسطينية تحمّل مسؤوليات مالية عامة ضخمة، تتمثل في نشر وتشغيل حوالي تسعين ألف موظف في القطاع العام بشكل فعّال، بمن فيهم الموظفون ومنتسبو الأجهزة الأمنية الذين عيّنتهم حماس منذ العام ٢٠٠٧.

ولكن إعادة الاقتصاد بكلّ بساطة إلى حيث كان في الشهر الماضي، هو أمر لم يعد مقبولاً، لا للمقاومة الفلسطينية في القطاع، ولا للشعب الفلسطيني الذي دفع ثمناً باهظاً جداً. فلئن فرضت نتيجة هذه المعركة أجندة للوحدة الوطنية ستجبر فتح على الانضمام إليها، وسيتعذّر عليها اختطافها، ستكون هناك حاجة إلى دفعة كبيرة إلى الأمام من أجل إعادة إعمار ما تهدّم. وإضافة إلى الوحدة السياسية، ثمة حاجة إلى إطار عمل اقتصادي ومالي عام مؤسساتي وحكومي، وذلك من أجل إدخال اقتصاد قطاع غزة في فلك الاقتصاد الوطني الفلسطيني الذي لا يزال محدوداً، وبطريقة توسّع وتعزّز القدرة المستقلّة على ممارسة التجارة والتفاعل مع باقي أنحاء العالم. ومع انتهاء الحرب وصمود المقاومة، تظهر مطالب فلسطينية جديدة/قديمة مثل إنشاء ممر آمن بين القطاع والضفة الغربية.

ومهما بلغت ضرورة الوحدة الجغرافية والاقتصادية الفلسطينية، فإن ميزان القوى الحالي مع الاحتلال الإسرائيلي، يخفّف، بدرجة كبيرة، من الجهود الهادفة إلى كسر منظومة السيطرة التي لا تزال مهيمنة، والتي تستمرّ السلطة الفلسطينية في الاستكانة لها، وبتنفيذ مكوّناتها الأمنية والاقتصادية بالفعل. في تلك الأثناء، فقد كبحت الأحداث الأخيرة التفاعل الإسرائيلي-الفلسطيني الاقتصادي. إذ قد يؤدي أي انتشار للمقاومة المدنية المتواصلة في الضفة الغربية -علاوة على المقاومة العسكرية المتقطّعة- إلى تزايد العزلة الاقتصادية للضفة أيضاً في ظل تزايد القمع الإسرائيلي.

إن إضعاف الاقتصاد في الضفة الغربية مضرّ لاقتصاد قطاع غزة المحاصر، وله تبعات كبيرة، ليس على التحدي المتمثل باستعادة الوحدة مع اقتصاد غزة فحسب،

بل على صمود الاقتصاد الفلسطيني في القدس التي تتزايد عزلتها، والاقتصاد العربي المهمّش داخل إسرائيل. لقد أظهرت هذه الأقاليم المختلفة التي يتركّز فيها السكّان الفلسطينيون، مؤخراً، إمكانية أكبر للتكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل المفترض عموماً؛ وإن أيّ استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى للصمود، ينبغي أن تستند إلى مثل هذه الأصول غير المستغلة. فردة الفعل المتوقعة لدى السكان اليهود الإسرائيليين (والمعادية للعرب عشية الهجوم) ستخلق ضغوطاً جديدة، وبالتالي ضرورات جدية وفرصاً جديدة للتعاون الاقتصادي العربي-العربي عبر الخط الأخضر، وجدار الفصل والحصار المفروض على غزة. كما يمكن لسياسات التعاون الفلسطينية العربية التكاملية، أن تخفّف من الضغط الهائل للهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية اليهودية وسياسة التوسّع الاستيطاني «من النهر إلى البحر».

من أجل تحديد طبيعة المرحلة القادمة من السياسات الاقتصادية الفلسطينية ضمن سياق استمرار المقاومة، من المفيد استذكار التطوّرات السياسية التي تصاعدت إلى أن أفضت إلى المواجهة الحالية، وذلك لكي نتلمس، بشكل أفضل، المسار الذي تعيد أجندة التحرّر الوطني الفلسطيني التوجه نحوه، وبشكل متزايد. نتيجة انهيار مفاوضات السلام في نيسان (أبريل)، وتصاعد موجة الاستياء الشعبي الفلسطيني من قيادة فتح/م.ت.ف، تم الإعلان عن عملية مصالحة مع حماس وتشكيل «حكومة التوافق الوطني»، والمكونة من التكنوقراط. وترافق هذا مع الحشد الجماهيري في الضفة الغربية دعماً للإضراب عن الطعام الذي نفذه حوالي ١٦٠ معتقلاً إدارياً، واستمر لمدة ثمانية وستين يوماً. توقفت جهود المصالحة عندما تمّ وقف رواتب موظفي القطاع العام في غزة، وذلك تحت التهديد بفرض عقوبات مالية إسرائيلية على السلطة الفلسطينية وانتقام دبلوماسي من المنسّق الخاص للأمم المتحدة لتجرّؤه على اقتراح إرسال رواتب موظفي السلطة الفلسطينية المعيّنين من قبل حماس. كذلك أشارت تقارير إلى التهديد باتخاذ إجراءات ضد البنك العربي، لأنه عرض صرف الرواتب. فقط بعد عملية خطف الإسرائيليين الثلاثة في الضفة الغربية في ١٢ حزيران (يونيو)، وحملة التفتيش التي شنّها الجيش الإسرائيلي للعثور عليهم أحياء، بينما كان من المعروف أنهم قتلوا - عندها بدأت حملات الاعتقالات الجماعية، وهدم المنازل، والمصادرة، والسرقة التي انتشرت في عشرات القرى، والمخيمات، والمدن، من جنين وحتى الخليل، بما فيها مناطق تقع تحت السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية.

إن تصعيد الحملة الإسرائيلية المضادة لحماس في الضفة الغربية، والخطاب الإسرائيلي العام والإعلامي اليومي المثير للعنصرية والرعب، هما العاملان الرئيسيان اللذان خلقا الظروف المناسبة لعصابات المستوطنين الإسرائيليين لكي يضربوا الفلسطينيين في القدس الغربية في أوّل أيام شهر رمضان، وليقتلوا

بطريقة مأساوية الفتى الفلسطيني ابن الستة عشر سنة في القدس في اليوم التالي. وإن لم يكن الفتيل قد اشتعل، آنذاك، فإن المعارك التي اندلعت في الشوارع مع الشرطة الإسرائيلية في مناطق القدس العربية كافة، والتي ما لبثت أن انتشرت في البلدات والمدن العربية داخل إسرائيل، كانت كافية للتحضير للمواجهة الحالية في قطاع غزة. فجأةً، عاد الاحتلال إلى الحياة اليومية لجميع الفلسطينيين، حتى للذين يعيشون في الحزام الآمن في حاضرة رام الله، ولم يعد معاناةً حصريةً فقط لأولئك الفلسطينيين المعزولين في قطاع غزة، ذلك السجن الكبير المفتوح.

إذا استمرت العوامل التي وحّدت معظم الفلسطينيين خلال الأسابيع القليلة الماضية بعد الحرب، وفرضت نهجاً قيادياً جديداً، قد يؤدي هذا إلى وحدة وطنية أوسع وأعمق. آنذاك، فقط، يمكن تصوّر أجندة تنموية أكثر طموحاً. وكتبت في العام ٢٠١١، أن «الإصرار على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يعني بالنسبة لـ م.ت.ف، التمسّك بهذا المطلب، من خلال البدء بالتصرف ككيان ذي سيادة حيثما أمكن ذلك». وقلت إنه في ظلّ سيناريو المصالحة الذي يمكّن من عودة م.ت.ف إلى قطاع غزة، كما اقترح مؤخراً القائد الفتحاوي الأسير مروان البرغوثي، قد تشكّل غزة المنتعشة بدايةً جديدةً نحو بناء «دولة فلسطين التنموية» التي تتكامل اقتصادياً مع الداخل العربي، وتتمتع بدرجة معينة من السيادة الحقيقية. بالفعل، فإن مطالبة الفلسطينيين اليوم بفتح المعابر بشكل كامل مع مصر، تؤكد على الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية للمسألة، وعلى ضرورة السعي إلى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

يبدو للكثير من الفلسطينيين أن انتفاضة وطنية شاملة قد بدأت تلوح في الأفق، حيث توجد عاصفة مثالية من الاحتجاجات الشعبية والمواجهات مع القوات الإسرائيلية حيثما أمكن ذلك في الضفة الغربية، والقدس، وحتى داخل إسرائيل، مترافقة مع مقاومة أكثر عنفاً وعسكرية في قطاع غزة. يتسلّح الشعب الفلسطيني اليوم بروح جديدة من الوحدة الوطنية التي صاغتها ساحة المعركة في غزة وشوارع الضفة الغربية، على الرغم من التهديد بالعقوبات، والتفوق العسكري، واستمرار التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والضعف الدبلوماسي لـ م.ت.ف، والتواطؤ العربي الرسمي. ولو جرت في ظلّ هذا التحدي إعادة تشكيل وتوحيد قيادة م.ت.ف، سيتعين عليها اتّخاذ عدد من القرارات الاقتصادية، إضافة إلى العديد من المهام السياسية، والأمنية، والمالية.

وحتى من منظور متفائل، فإن توازن القوى مع إسرائيل في أعقاب الحرب، وداخل ساحة «التوافق الوطني» الفلسطيني، قد لا يكون مناسباً لانبثاق تماسك سياسي ومؤسساتي من قلب «وحدة السلاح» القائمة حالياً. في أحسن الأحوال، فإن رفع الحصار البحري، وفتح المعابر مع مصر، بشكل كامل، قد يساعد على فتح شريان

حيوي للاقتصاد. لكن هذا سينجح، فقط، إذا تجاوزت المصالحة حكومة السلطة الفلسطينية، وامتدّت لتشمل النظام السياسي في م.ت.ف وعمودها الفقري النخبة الحاكمة، فتح، التي تستمر في التدافع من أجل إيجاد موقع لها في المناخ السياسي الجديد والصراعات الإقليمية بين الدول التي لا يمكن إلا أن تجتاح الساحة الفلسطينية الهشّة. وفي الأحوال كافة، لن يكون تأمين التعاون المصري أمراً سهلاً، كما أن تولّي الحرس الرئاسي التابع للسلطة الفلسطينية السيطرة على المعابر، والأعباء المالية المترتبة على توحيد الإدارة، قد يضعان الأجندة الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب، رهينةً للنزاعات الفلسطينية الداخلية.

في النهاية، إذا لم ترتقِ المصالحة الفلسطينية إلى ما هو أكثر من مجرد استبدال للحصار الذي تفرضه إسرائيل بحزام أمني عازل بين غزة ومصر تسيطر عليه شرطة السلطة الفلسطينية تحت مراقبة الاتحاد الأوروبي، تكون دماء ملايين الفلسطينيين العالقين في هذا الصراع الرهيب، وعرقهم، ودموعهم، قد ذهبت سدىً.

شوارع رام الله معبدة وأزقة القدس معتمة*

أطراف فلسطين تتلاشى

من بين أخطر سمات مشهد التشتت الجغرافي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني اليوم هو الانفصال المتزايد لثلاثة «أطراف» من الأرض المحتلة عن «المركز»، أي كل من قطاع غزة والقدس الشرقية العربية والمناطق المصنفة «ج» في الضفة الغربية. ومع أن المناطق الأخيرة تتضمن ٦٠ في المئة من مساحة الضفة، وأن القدس تعتبر أكبر وأقدم مدينة فلسطينية، بينما تعادل مساحة غزة ١٠ في المئة من مساحة الضفة ولكنها تأوي ما يعادل ثلث الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. فإن جميع هذه الأطراف تقع خارج ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي مهمشة اقتصادياً وخاضعة لحكم (أو حصار) إسرائيلي مباشر. هذه ليست وليدة ظروف سياسية جديدة فحسب، بل تعتبر من إفرازات إطار أوسلو المتفق عليها (أو الحتمية) بعد ٢٠ سنة من سريانها.

و في ١٩٩٣ وافق المفاوض الفلسطيني على تأجيل البت بقضية القدس إلى مرحلة «الحل الدائم»، وعلى اقتطاع المناطق المسماة «ج» من مناطق نفوذه («أ» و«ب») وإبقاء أهلها تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، بينما بقيت إسرائيل تتحكم بمحاور التواصل الجغرافي بين غزة وبقية الأرض المحتلة. ونتيجة ذلك كانت أن جعل من السهل حصار قطاع غزة وفصل مصيره (كما القدس والمناطق «ج») عن المسار السياسي والاقتصادي والقانوني الذي تسلكه سلطة الحكم الذاتي في رام الله والمدن الفلسطينية الأخرى والقرى المحيطة بها. وتمارس هذه السلطة صلاحياتها المدنية والخدمية المحدودة بقدراتها والأمنية الداخلية على مساحة لا تتمتع بالسيادة عليها، وهي تقل عن ثلث مساحة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وربما عن ٧ في المئة من أرض فلسطين التاريخية.

---

* نشر في ملحق السفير العربي، ٢٠١٥/٥/١٤

وعاصمتها القدس؟

نفترض أن الجانب الفلسطيني لم يكن يتصور بأن تصل الأوضاع إلى مثل هذه الحالة بعد عقدين من توقيعه صكوك أوسلو، لكن إسرائيل عملت بالتأكيد كل ما بوسعها لجعل هذه الأوضاع واقعاً من الصعب جداً التراجع عنه. ومع أن انفصال قطاع غزة السياسي قد يكون قابل للمعالجة في حالة حدوث اختراق ما في المصالحة الوطنية العتيدة، وباستطاعة ال ١٠ في المئة من سكان الضفة القاطنين في مناطق «ج» الوصول إلى بعض الخدمات والتواصل مع المجتمع الفلسطيني في مناطق «أ» و«ب»، فإن القدس العربية لم تعد عربية، ومكانة المدينة الاقتصادية والسياسية والثقافية التاريخية باتت في مهب الريح. وانسلاخ القدس عن التيار الفلسطيني العام أفقد الأخير البوصلة والمبرر والقدسية التي أشهرها الزعيم الشهيد ياسر عرفات بالهتاف كان يردده في السنوات الأخيرة قبل رحيله: «للقدس رايحين، شهداء بالملايين».

توصلت دراسة للأمم المتحدة شاركتُ بإعدادها في ٢٠١٣ حول اقتصاد القدس العربية («الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك») إلى أن اتجاهات المؤشرات الاقتصادية (إنتاج محلي، عمالة، فقر، خدمات، إنشاءات، الخ..) تدلُّ على الاستبعاد المُمَنهج للقدس الفلسطينية من الدولة التي ضُمّت إليها من جانب واحد، وفصلها في الوقت نفسه عن بقية الضفة الغربية المحتلة. ونتيجةً لذلك، يجد اقتصاد القدس الشرقية نفسه في عالم منفصل تماماً عن كلا الاقتصادين، الفلسطيني والإسرائيلي، اللذين يرتبط بهما. فهو غير مدمج في أي منهما، ومع ذلك فإنه يعتمد من الناحية البنيوية على اقتصاد الضفة الغربية لدعم إنتاجه وتجارته في السلع والخدمات ولتوفير فرص العمل، وهو في الوقت نفسه يعتمد قسراً على الأسواق الإسرائيلية التي يجب أن يخضع للوائحها وأنظمتها، والتي تشكّل مصدراً للعمالة والتجارة، كما تشكّل القناة الرئيسية للسياحة المتجهة إلى المدينة.

وبحسب التقرير الأممي، قد أدّت هذه العلاقات المتناقضة والمتعارضة فعلياً إلى ترك اقتصاد القدس الشرقية ليعين نفسه بنفسه ويتدبر أمره، بانتظار مصير تنميته المُعلّقة. فهو من جهة منفصل عن ولاية السلطة الفلسطينية، وهو خاضع من جهة ثانية لما تمليه متطلّبات السكان اليهود والاستراتيجيات الاستيطانية التي تنتهجها السلطات البلدية والحكومية الإسرائيلية. لقد بات المسار الاقتصادي للقدس الشرقية منحرفاً عن المسار الاقتصادي لبقية الضفة الغربية. وهذه الاتجاهات تنطوي على خطر جعل المفهوم المكرّس في قرارات الأمم المتحدة واتفاقات أوسلو، وهو أن قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يشكّلان كياناً إقليمياً وقانونياً واحداً، مفهوماً لم يعد له معنى.

هذا الوضع الشاذ للقدس لا يحمل مخاطر استراتيجية أمام مشروع الوحدة الفلسطينية والاستقلال الوطني والسيادة فحسب، بل يعكس أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة ومزمنة يعيشها فلسطينيو القدس المحتلة والبالغ عددهم حوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة (داخل الجدار) بالإضافة إلى ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ مقدسي يقطنون في الضواحي الشمالية والشرقية للمدينة (خارج الجدار) في مناطق تخضع قانونيا لبلدية القدس (مثل قلنديا وكفرعقب) أو لولاية السلطة الفلسطينية (مثل العيزرية وأبو ديس).

فبلدية القدس الإسرائيلية التي لا يتمثل فيها هؤلاء «المقيمين الدائمين» الفلسطينيين (كما يصنفهم القانون الإسرائيلي) لا تهتم كثيرا باحتياجاتهم الخدمية المختلفة. ويظهر ذلك في سوء توفير خدمات أساسية مثل جمع القمامة، تنظيم الشوارع الداخلية المهملة من نواحي التخطيط والتعبيد والإنارة والأرصفة، توفير الماء بانتظام للحارات الفقيرة. وهي تماطل بإصدار تصاريح البناء والترميم (وحتى منع دخول مواد البناء العادية إلى البلدة القديمة دون تصريح مسبق)، وتمتنع عن توفير إسكان لذوي الدخل المحدود، بينما يتم عصر كل مواطن فلسطيني لدفع كافة الضرائب البلدية وفواتير الكهرباء والماء والغرامات وغيرها من التكاليف التي تجعل مجرد البقاء في المدينة عملية مكلفة وبطولية. وتضاف إلى ذلك نسب الفقر المرتفعة (لما يزيد عن ٧٠ في المئة من فلسطينيي القدس، بالمقارنة مع خط الفقر المطبق في إسرائيل)، والبطالة التي تنتشر بين الشباب بالوتيرة نفسها التي تفاقم مختلف المشاكل الاجتماعية من إدمان وجنح وعنف أسري و«اسرلة» ثقافية. وكل هذه الأزمات تفتقد إلى جهات عامة لمعالجتها، ما عدا بعض المنظمات الأهلية الصغيرة الممولة من جهات مانحة أوروبية وأممية تقيم بعض البرامج الاجتماعية المحلية لسد الفراغ الخدماتي.

ومنذ إغلاق المؤسسة السياسية الفلسطينية القائدة في القدس («بيت الشرق») في ٢٠٠١ ورحيل الزعيم فيصل الحسيني الذي كان يوحد صوت المقدسيين، لم تعد في المدينة «مؤسسات» عربية فعلية سوى «مستشفى المقاصد» و«شركة كهرباء القدس»، وبعض كليات «جامعة القدس»، ثم «الأوقاف العامة» التابعة للحكومة الأردنية والمكلفة بإدارة الحرم القدسي الشريف والأوقاف العامة هنا وهناك. ومع أن السلطة الفلسطينية تحاول أن تلعب دوراً ما في القدس بوسائل التحكم عن بُعد، فان محافظ للقدس ووزير شؤون القدس غير مسموح له بالعمل داخل القدس علناً وغير مجهز بالموارد أو الآليات لممارسة نفوذه. وهكذا نشأ فراغٌ سياسي وخدمي وازدواجية (بل ثلاثية) قانونية للقدس، تقضي بمحاولة السلطة التصرف رسمياً على أساس أنها جزء من «دولة فلسطين» وبتعامل الأردن معها ضمن المسؤوليات

الهاشمية الضيقة تجاه الأماكن المقدسة، بينما الولاية السيادية الفعلية السارية هي تلك التي تفرضها إسرائيل كما تشاء من خلال قوانينها وأجهزتها الحكومية المختلفة (البلدية، لجان التخطيط، الضرائب والتأمين الوطني، جمعيات الاستيطان اليهودي والشرطة وقوى الأمن). وهكذا استبيحت القدس الشريف أمام مطامع جعلها عاصمة إسرائيل الأبدية من خلال محو هويتها العربية والإسلامية وتاريخها السياسي المركزي في نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار ومن اجل الحرية والاستقلال.

بينما تنهض رام الله

وما يثير التساؤل والارتباك، هو أنه على بعد اقل من ٢٠ كلم عن البلدة القديمة الرازحة تحت تهديد التهويد، تنمو وتتوسع وتتنظم مدينة رام الله /البيرة، المحتضنة للأبراج ومجمعات تجارية ضخمة والعمارات العملاقة لوزارات الدولة والشركات والبنوك ومشاريع الإسكان الراقية بأسماء لطيفة («الريحان» و«روابي» و«ريف» و«الحي الدبلوماسي»..) وقصور الثقافة والمتاحف وقاعات الفنون الجميلة، وغيرها من مظاهر بناء وتنظيم العاصمة الفلسطينية، بما في ذلك اعتماد رزمة القيم والغايات الليبرالية لأي مجتمع «معاصر». قد يفاجئ الزائر إلى رام الله التخطيط المكثف والموارد الهائلة التي توفرها البلدية فقط في عملية تنظيم الشوارع وتعبيدها وتبليط الأرصفة، ونصب الإشارات المرورية وطلاء مواقع توقف السيارات وإشارات المشاة مرتين كل سنة.

وقد يعترض «أهالي منطقة أ» على أي مس أو تشكيك بهذا المسار الاقتصادي «العادي» الذي انطلق فعلاً منذ تولي النظام ما بعد - العرفاتي مقاليد الحكم عام ٢٠٠٥. ولا نريد أن نقلل من القدرة الفلسطينية على بناء مثل هذا المجتمع العصري المرتكز أساسا على طبقة رأسمالية ناشئة ومتعاونة مع طبقة وسطى جديدة من الموظفين الحكوميين والعاملين في الشركات والبنوك الكبرى والمهنيين والتجار، أي برجوازية صغيرة وكبيرة معا. لكن مثل هذا المسار في «المركز» الفلسطيني، المتباعد أكثر فأكثر عن الأطراف، وربما عن ٩٩ في المئة من الشعب الفلسطيني (مقابل «١ في المئة» في المركز!)، يحمل في طياته المزيد من الانحلال والتشتت الفلسطيني ونقل الصراع من مواجهة الخارج الإسرائيلي إلى الاهتمام بالجبهات الداخلية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والفجوات الشاسعة في واقع الحياة بين «كوكب» القدس و«شمس» رام الله أصبحت تهدد مشروع الدولة الفلسطينية بقدر ما تعكس التناقض في مطلبه الرئيس «..وعاصمتها القدس الشريف».

هل من خلاص؟

ليس في هذا السرد الكثير الذي يشجع على التفاؤل سوى مؤشرات هنا وهناك بأن هذا الشعب لن يستسلم، وهناك ثلاثة مشاهد عينية متواضعة تدل على شيء من الأمل أو الاتجاه المعاكس لمسار التشتت والانفصال:

عندما هب أهالي القدس في صيف ٢٠١٤ على إثر مقتل الفتى محمد أبو خضير، لم يعكس ذلك فقط رغبة الانتقام والغضب ضد العنصرية والفاشية، أو أحوالهم الاجتماعية المهمشة فحسب، بل كان بمثابة صرخة عفوية من المقدسيين انهم باقون ومستعدون لتحمل العقاب الحتمي لتمردهم دون الركوع، وانهم يستطيعون تدبير أمورهم الأصعب والأهم، وحيدين في الميدان إذا كان ذلك مصيرهم،

خلال العواصف الثلجية في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، أغلقت شوارع الأحياء العربية وأزقة البلدة القديمة، فعملت جرافات بلدية القدس على فتح شوارع الأحياء اليهودية، بينما نزلت العديد من الجرافات العربية (الخاصة أو تابعة لجمعيات) لفتح شوارع الأحياء الفلسطينية، وتولت مهمة الدفاع المدني الطوعي الأولي دون إيعاز أو إشراف أو تمويل من أية جهات عُليا،

في النقطة الفاصلة بين القدس ورام الله، عند معبر قلنديا، شريان الحياة لآلاف المقدسيين الوافدين إلى رام الله يوميا للعمل أو التجارة أو الزيارة العائلية، فإن إهمال سلطات الاحتلال لترتيبات المرور والشوارع والاتجاهات المتضاربة للسير خلق منذ سنوات حالة اختناق مروري مخيفة، عجزت السلطة وتوني بلير والرباعية الدولية والـ USAID عن معالجتها! وعلى الرغم من ذلك، فهناك ثلة من شباب قلنديا لولاهم لكان انقطع هذا التواصل الفلسطيني الحيوي، فهم يقفون ليلاً نهاراً على مفترقات شوارع المعبر المغبرة، ينظمون حركة السير قدر الإمكان، وسط الضجيج المستمر ومحاولات السائقين التحايل على تعليماتهم والالتفاف حول قطع من المكعبات الإسمنتية والحجارة وإطارات السيارات التي وضعوها وعليها لوحات حديدية تبرعت بها مطبعة محلية تحمل عبارة واحدة موجهة للسائقين العصبيين: أذكر الله!

وهذه هي البشرى السارة من قلب فلسطين.

الباب الثالث

البحث عن آفاق جديدة للتنمية الفلسطينية

ستون عاما على قرار تقسيم فلسطين: أي مستقبل لاقتصاد الأقلية العربية في إسرائيل؟*

ما هو مستقبل الاقتصاد العربي في إسرائيل؟

تدرس هذه المقالة العوامل الاقتصادية التي جعلت الفلسطينيين في إسرائيل يصمدون كأقلية قومية، وكيف أن سياسة الفصل في إسرائيل أدت إلى تعزيز شكل من أشكال الكيان الاقتصادي لهم، الأمر الذي ساعد في ترسيخ هويتهم الوطنية. وتتناول هذه المقالة نموذج الاقتصاد الثنائي (العربي - اليهودي) الذي كان موجوداً في ظل الانتداب البريطاني، والذي استمر في الوجود، ولو بصورة مختلفة، بعد قيام دولة إسرائيل في سنة ١٩٤٨. ومع أن «الاتحاد الاقتصادي» المنصوص عليه في الملحق الخاص بقرار التقسيم ١٨١ صار أمراً واقعاً في سنة ١٩٦٧، بعد احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، إلاّ إنه ظل غير متوازن على الإطلاق، ومشوهاً وخاضعاً لهيمنة اقتصاد الأقلية اليهودية.

وتستكشف هذه المقالة نموذجاً اقتصادياً لحل الدولة الواحدة، فتطرح وجهة نظر فحواها أن اقتصادات ما نسميها ب «الاقاليم العربية» (في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة) تشكل فعلياً مع الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاداً واحداً شاملاً، لكن في إطار سياسي اقتصادي ثنائي. وفي هذا الإطار يتم التساؤل حول جدوى تحويل العلاقة الاقتصادية الحالية ذات الطابع البانتوستاني إلى برنامج تنموي متكامل ثنائي القومية والاقتصاد.

---

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٩، عدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨، ص٢٤.
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/9928.pdf
استخلصت هذه المقالة من دراسة إحصائية تحليلية شاملة أعد للمؤتمر السنوي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله ك١ ٢٠٠٧. ترجمة: سوسن الخولي.

بعد مضي ستين عاماً على إنشاء دولة إسرائيل، فإن الشعب العربي الفلسطيني، الذي بقي في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ودُمج فيها كأقلية ضمن الدولة، يجد ذاته أمام مستقبل غامض. فالحركة الوطنية الفلسطينية وسلطتها في الأراضي المحتلة تخلتا عنه سياسياً، وإسرائيل همشته سياسياً واجتماعياً وثقافياً. ومع ذلك فإن لدى «عرب إسرائيل»[1] هؤلاء أمثولات مهمة يقدمونها لمواطنيهم الفلسطينيين، وخصوصاً فيما يتعلق بالصمود في وجه الشدائد. إن أحد العوامل المصيرية في بقائهم أقلية قومية (لا إثنية) يكمن في الطريقة التي تم بها تماهي مواردهم الاقتصادية وموجوداتهم المحدودة مع قوميتهم أو «عروبتهم» في دولة يهودية. كذلك فإن سياستَي الاستيطان والفصل في الأراضي المحتلة أدتا إلى تعزيز كيان اقتصادي فلسطيني شكل دعامة بقاء ذاتية وهوية وطنية فتية. ومع تراجع حظوظ رؤيا الدولتين بمضي الوقت، يتنامى التحدي أمام تصور الأسس الاقتصادية لحل الدولة الواحدة الحتمي لهذا الصراع الذي ربا على القرن.

تنطلق هذه المقالة من مقدمة منطقية قائمة على حقيقة تاريخية هي أن اقتصاد المنطقة العربية في إسرائيل، والاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة، اللذين يعملان اليوم ضمن النظام الاقتصادي الإسرائيلي، يشكلان بقية الجزء العربي من الاقتصاد الثنائي الذي كان فاعلاً في فلسطين الانتداب حتى سنة ١٩٤٨. إن مراجعة مختصرة لكل من الأطروحات المتنوعة والمضادة المتوفرة في البحث الاجتماعي الاقتصادي الذي يتناول الفلسطينيين في إسرائيل، تثبت كيف أن التفسيرات السياسية الاقتصادية الإسرائيلية للفجوة بين التنمية العربية وتلك اليهودية واجهتها في النهاية مجموعة من روايات الفلسطينيين العرب أبناء الأرض والتفّت عليها بفاعلية. وتُظهر بيانات منتقاة على المستوى الشامل (macro) الوضع النكوصي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للفلسطينيين العرب في إسرائيل. ومن دون تبيان الصلات هنا، تُلمّح هذه المراجعة إلى مجموعة من النتائج المرتقبة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الطويل. هذه النظرة الشاملة للاقتصادات الفلسطينية العربية العاملة اليوم ضمن المدار الاقتصادي الإسرائيلي تشكل منطلق جديد للتأكد أن الوقت قد آن لرؤيا جديدة من أجل استراتيجيا اقتصادية وطنية فلسطينية تعتمد على سلسلة إقليمية – فرعية من المعطيات الاقتصادية وبرامج التنمية المتناسقة.

الاقتصاد الثنائي، من التقسيم سنة ١٩٤٧ إلى إعادة التقسيم سنة ٢٠٠٧

من سخريات القدر في تاريخ القضية الفلسطينية هي أنه بينما لا يزال مستعصياً تنفيذ الحل بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ سنة ١٩٤٧، والقاضي باقتسام الأرض بين دولتين، فإن ملحقه الاقتصادي، تحقق وأصبح

فاعلاً بحكم الواقع منذ سنة ١٩٦٧، ذلك الملحق الذي حوّل نموذج الاقتصاد الثنائي للعلاقات العربية - اليهودية في فلسطين إلى خطة لـ «الاتحاد الاقتصادي». ومع سريان النظام الإسرائيلي الأميري والنقدي والتجاري على امتداد أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة، فإن الاتحاد الاقتصادي في أكثر أشكاله تقدماً (ولو أنه من النوع الثنائي غير المتوازن) هو القانون الاقتصادي السائد في البلاد. وغني عن القول أنها اتحاداً نشأ على امتداد حدود مختلفة وعلى مبادئ مناقضة لتلك التي كانت في تصور واضعي قرار الجمعية العامة رقم ١٨١.

باقتراب نهاية الانتداب البريطاني لفلسطين سنة ١٩٤٧، بدأ يتشكل نموذج اقتصادي ثنائي للعلاقات الاقتصادية اليهودية - العربية، منتشراً مناطقياً وديموغرافياً على امتداد ارض فلسطين. ومع أن القطاعين الاقتصاديين العربي واليهودي كانا غير متوازنين، ولا متساويين، ومنفصلين، إلاّ إنهما كانا مترابطين، وشكلا سوياً الاقتصاد «القومي» لفلسطين الانتداب.[٢] وعلى الرغم من أن الميزان الديموغرافي كان لمصلحة الفلسطينيين العرب بشكل عارم (٢:١)، فإن الهيمنة كانت لاقتصاد الأقلية اليهودية نتيجة تمتعه بروابط دينامية مع العاصمة الأوروبية، إضافة إلى المهارة الصناعية والموارد البشرية رفيعة المستوى. وعلى نقيض ذلك كان الاقتصاد العربي، الذي غلب عليه الطابع الريفي الزراعي، فاحتل مكاناً مغايراً في سلّم التنمية، وكان ذا مسار منفصل فيما يتعلق بشبكات التجارة الخارجية والصلات المالية وعمليات التحول البنيوية.[٣] ومع ذلك فإن المبادلات بين الاثنين من ناحية (اليد العاملة والبضائع والخدمات) كانت مكثفة وعلى الأغلب تكاملية. بهذا المعنى، كانت الفوائد المرتقبة لاستمرار القطاعين في التفاعل عن كثب متوقعة، في حال تطورت الأوضاع في فلسطين ما بعد الانتداب في سياق ضوابط ومؤسسات وآليات اقتصادية متوازنة ومتوافق عليها من الطرفين.

ومن وجهة نظر خبراء الأمم المتحدة التقنيين، الذين صاغوا خطة الاتحاد الاقتصادي معتمدين على ما يبدو على النظرية الاقتصادية التقليدية وعلى تجارب عصرهم، فإن الخيار الوحيد لحل الدولتين مستقبلاً كان نموذج الاقتصاد الثنائي الذي كان قد بدأ في النشوء بين المجتمعين.[٤] فقد كان منطقياً تماماً الافتراض أن السعي لاتحاد اقتصادي، إذا تم كما هو مقرر في سياق تنفيذ قرار الحل السياسي والمناطقي للجمعية العامة رقم ١٨١، كان سيحقق، بمضي الوقت، هدف سد الفجوات الثنائية الاقتصادية لفلسطين الانتداب. وبالتأكيد كان من الممكن في أوضاع كهذه أن يتحقق اتحاد اقتصادي مفيد للطرفين بين دولتين كاملتي السيادة من خلال تقارب المداخيل الفردية العربية واليهودية (income convergence).

على الرغم من نشوء «اتحاد اقتصادي» فاعل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الواقع داخل إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨، فإنه لم يكن مبنياً على السلام كما

أراده قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، وإنما انبثق من صراع الأجيال، والحكم العسكري، والتمييز، والاحتلال، والفصل بين مركز مصنّع، متقدم، ذي سيادة من جهة، وبين هامش ريفي، فقير يفتقر إلى القيادة من جهة أخرى. لقد أدى هذا الأمر اليوم إلى إعادة تقاسم للقوة الاقتصادية على الأرض بطريقة لا تتبع الحدود أو التوازنات المفترضة في القرار رقم ١٨١، وهي تفسر بأنها نتيجة صراع طويل، إن لم تكن أداة للهيمنة، كما تصورها بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين. ما حدث إذاً هو نقيض رؤيا الأمم المتحدة لاتحاد اقتصادي (وفيما بعد، نقيض مفهوم اتفاق أوسلو للتعاون الاقتصادي)، والتي هدفت إلى تسهيل حل للصراع. إن «الاتحاد» الاقتصادي الذي نشأ بين الإسرائيليين والفلسطينيين منظومة لم تكن متصورة من دون شك حتى من جانب أكثر بيروقراطيي الأمم المتحدة تبصراً منذ ٦٠ عاماً.

وهكذا، فإن الاقتصاد الثنائي بشكله الحالي المشوه غير المتوازن لا يتضمن نظامين اقتصاديين متمايزين، وإنما أربعة. فالطرف اليهودي الإسرائيلي في هذه المعادلة الاقتصادية الثنائية، وهو الاقتصاد المهيمن أبداً، تمدد أرضاً داخل خطوط هدنة سنة ١٩٤٩ ليشمل المستعمرات الإسرائيلية على امتداد الضفة الغربية ويدمجها فيه. أمّا الطرف الآخر في هذه الثنائية الفريدة، أي الاقتصاد العربي المهمش المفقَّر، فيشمل الآن ثلاثة اقتصادات منفصلة ومتمايزة، يعتمد كل منها على المركز الإسرائيلي أكثر من اعتماده على بعضه الآخر: المناطق الفلسطينية غير المستعمَرة من الضفة الغربية؛ قطاع غزة المعزول الآن شبه كلياً؛ المناطق ذات الأغلبية العربية في وسط إسرائيل وخصوصاً شمالها. وبعد ٤٠ عاماً من الاحتلال للمنطقتين الأوليين و٦٠ عاماً من فشل دمج الأخيرة، يبدو المشهد الاقتصادي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ممزقاً ومشوهاً، فالاقتصادات الفلسطينية منفصمة بعضها عن بعض، وكذلك عن الاقتصاد الإسرائيلي، بصورة لا سابق لها.

إن مسار التنمية الاقتصادية الفلسطينية يبقى، كعادته، خاضعاً للضرورات السياسية والحقائق على الأرض، ولذا ستحتفظ المرحلة المقبلة من الصراع الطويل بشأن الأرض والسكان والموارد في فلسطين/إسرائيل ببعد اقتصادي مهم. على أي حال، يبدو مفهوم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية التي حددها اتفاق أوسلو (والذي ظل سائداً مذذاك) هامشياً في ضوء الإمكانات السياسية التي يصوغها الصراع المستمر.[٥] لذا يجدر بمحللي السياسات الاقتصادية أن يعوا إلى أي مدى أدت الحقائق السياسية والسكانية على الأرض إلى هيكلة قوة اقتصادية تتخطّى العوامل المعتادة التي تحدِّد الأبعاد الاقتصادية لحل الدولتين.

تحديات التنمية الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨

من العوامل التي يغفلها عادة السياسيون والأكاديميون وغيرهم من المراقبين موقع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في المعادلة الشاملة الفلسطينية – العربية/اليهودية – الإسرائيلية. ففي أحسن الأحوال اعتُبر وضع فلسطينيي إسرائيل، في السياسات الداخلية الإسرائيلية، مسألة سياسية هامشية أو قضية جانبية من قضايا حقوق الإنسان، وهذه أمور لا يمكن حتى أن تُطرق في النقاشات بشأن «الوضع النهائي». لكن منذ تسعينيات القرن العشرين فقط، أعاد ممثلو المجتمع المدني العربي في إسرائيل تقييم علاقتهم بالدولة: هذه العلاقة التي تزداد رؤيتهم لها صراعاً من أجل استقلال ذاتي وطني وثقافي داخل إسرائيل «دولة لكل مواطنيها»، حتى مع استمرار هيمنة «التهديد» السكاني العربي في الخطاب الإسرائيلي السياسي والأكاديمي. في هذه الأثناء يلتبس الوضع الجغرافي السياسي لهذا السدس من سكان إسرائيل[٦] في المنافسة العامة بشأن الموارد الطبيعية والدخل القومي داخل إسرائيل المعروفة، وأيضاً بين الخط الأخضر والحدود الحالية للسيطرة الإسرائيلية الفعلية في الأراضي المحتلة. ولهذا الأمر انعكاسات تتعدى النقاش التقليدي بشأن العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية. وسواء من وجهة نظر الإشكالية البحثية التنموية الفلسطينية أو من منظور صوغ السياسة الاقتصادية الفلسطينية ، فإن هذه الحقائق الجغرافية – السياسية تعيدنا إلى الأطر الاقتصادية والتوازنات التي كانت في تصور قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ كإطار لأي نقاش جدي للتوجهات المستقبلية.

على الرغم من عقود من البحث الذي تناول أوجهاً متعددة من الاقتصاد العربي في إسرائيل، فإن النتائج المستفيضة لعلماء الاجتماع والجغرافيين وعلماء السياسة والاقتصاديين[٧] تشي عامة باستخدام أطر مفاهيمية وأدوات منهجية غير ملائمة لتفحّص الأداء الماضي وإمكانات المستقبل. صحيح أن الدارسين العاملين على هذه المسألة منذ ستينيات القرن الماضي، واغلبهم إسرائيليون، قدموا مساهمات قيّمة في نواح متداخلة من البحث، كالتحديث الزراعي واستخدام الأراضي، وديناميات القوّة العاملة والموارد البشرية، والتمايز الطبقي والاجتماعي وتطوير الخدمات الوسائطية. ومع ذلك فإن الوضع الاقتصادي وإمكانات أكثر من مليون مواطن عربي في إسرائيل يبقيان مسألة هامشية في البحث الأكاديمي والسجال بشأن سياسة العمل المحيطة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فالأقلية العربية تُعتبر إمّا مسألة إسرائيلية داخلية غير ذات أهمية، وإمّا مادة للبحث الأنثروبولوجي، وإمّا قضية نبيلة (لبعض الفئات الليبرالية) في النضال من أجل المساواة والحقوق المدنية والاندماج داخل إسرائيل.

أمّا بالنسبة إلى الأقلية العربية نفسها، فإن هويتها المنفصلة حتى الآن، والتي تعززها حقائق صعبة مكانية وثقافية وسكانية وأخرى متصلة بسياسة العمل، أدت مؤخراً إلى تزايد الدعوات إلى الحكم الذاتي السياسي في إسرائيل، كما عبّرت عنه مؤخراً البيانات المتعددة و«الأوراق الرؤيوية» لسنتي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.[٨] لكن التبعات الاقتصادية لنضال من أجل وضع كهذا تبقى غير مطروقة، سواء في السياق الحالي للسيطرة الإسرائيلية المطلقة والمستمرة أو في سياق الحل الافتراضي السياسي لدولتين (أو حتى دولة واحدة). فالقضايا الحيوية لـ أجندة العمل الاقتصادي للأقلية الفلسطينية - وخصوصاً: البطالة؛ التمويل المحلي؛ الإسكان وملكية الأراضي؛ تحديد المناطق الصناعية؛ آفاق القطاع الزراعي؛ الفقر؛ التشظي الاجتماعي؛ الجنوح - ما زالت بحاجة إلى صوغ سياسي ضمن تحليل متماسك للتجربة التنموية الفلسطينية في إسرائيل، أو في سياق خطة ذات أصداء استراتيجية. إن مفهوم «اقتصاد عربي» في إسرائيل هو، فعلياً، إمّا ليس محدداً بوضوح، وإما غير مفهوم، وفي الأكثر غير مقبول. وهذا يعود في الدرجة الأولى إلى أن رواية بناء الدولة الديمقراطية الإسرائيلية كثيراً ما أصرت على تصوير الأقلية العربية جزءاً لا يتجزأ من المجتمع والدولة الإسرائيليين، وعنصراً من صورة إسرائيل الذاتية لـ «الفسيفساء الثقافية». وفقاً لذلك، ولأغراض التحليل الأكاديمي، بقي الموضوع عند المستوى المتشتت للعمال العرب، والمزارعين، والورش، والوسطاء، والسلطات المحلية في الاقتصاد الإسرائيلي.

هناك عامل مهم وباطني أبقى هذه المسألة مهملة في تحليل سياسة العمل التنموية الفلسطينية، وهو يتصل بالطريقة التي تناولتها بها أغلبية الأدبيات؛ إذ تم التعامل معها كموضوع فرعي للتجربة التنموية الإسرائيلية بدلاً من اعتبارها ملمحاً من الصراع الأوسع. فكثير من هذه الأدبيات، التي تهيمن عليها الأكاديميات الإسرائيلية، مكرس لمحاولة المصالحة بين الوضع الدوني للفلسطينيين العرب في إسرائيل، وبين فرضية «دمجهم» الحتمي كمواطنين متساوين في الدولة الإسرائيلية، وبالتالي وصولهم إلى فرص متساوية في الاقتصاد القومي الإسرائيلي. إن البهلوانيات المنهجية المطلوبة لدعم مقولة كهذه هي لافتة للنظر. فمن أجل تفسير عدم التساوي الاقتصادي الدائم بين العرب واليهود في إسرائيل، على سبيل المثال، ترد مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية، بما فيها: هروب النخبة المدينية الفلسطينية سنة ١٩٤٨؛ مقاومة الفلاحين الفلسطينيين للتحديث الإسرائيلي؛ قوى السوق التي شدت إسرائيل في اتجاه الاقتصاد العالمي الليبرالي مخلفة «تائهين»؛ الصلة بين الوضع المهني المتدني دائماً للأقلية الفلسطينية وبين تدني تحصيلهم التعليمي. وغالباً ما يُعكس بين السبب والنتيجة في أثناء السعي لرواية اقتصادية تلائم صدقية إسرائيل الديمقراطية الحاضنة لفكرة الحقوق المتساوية والفرص لكل مواطنيها.

يمكن تبويب الأدبيات البحثية والأكاديمية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل في فئتين واسعتين تحددهما المواقف العقائدية الضمنية أو الصريحة التي تحتضنانها. إن الاتجاه الأقدم والأكثر انتشاراً، والذي نشأ في ستينيات القرن العشرين من رحم التقليد الأكاديمي الليبرالي الاجتماعي - الديمقراطي الإسرائيلي، تطور اليوم إلى شكل من «الصهيونية الليبرالية الجديدة».[٩] فهذه المدرسة الفكرية، وانطلاقاً ربما من ردة فعل إنسانية على الخراب الذي ألحقته الصهيونية بسكان البلد الفلسطينيين، أظهرت دائماً إيماناً أعمى بعدالة النظام الإسرائيلي، وتسليماً بأن حقوق غير اليهود في دولة يهودية هي حقوق متساوية، واعتقاداً متطرفاً بأن إدارة السوق وسياسة العمل الملطفة والحنية برعاية الدولة يمكنهما، بطريقة ما، أن يصححا التشوهات المتعددة التي خلقتها قوى لا علاقة لها بالسوق.

إن الموضوع الباطني لكثير من البحث تحت سطح هذه الفئة يعكس منطق «الأمن أولاً» للتنمية العربية في إسرائيل في موازاة المخاوف الصهيونية العميقة التجذر من «التهديد الديموغرافي العربي». فهذا الجزء من البحث، الذي ازدهر منذ الثمانينيات مترافقاً مع مقارعة الدولة للحراك الوطني الفلسطيني - العربي الصاعد، تشبث بالإيمان الراسخ بأن الفجوات والتشوهات المتنامية باطراد يمكن تصحيحها بسهولة من جانب قوى السوق (أو، إذا دعت الحاجة، من جانب التدخل الحكومي المبرمج والتمييز الإيجابي.)

أمّا الفئة الواسعة الثانية، والتي يمكن عنونتها بـ «الاقتصاد السياسي غير الصهيوني»، فتطورت لاحقاً، وخصوصاً منذ الثمانينيات، مع بروز إدراكات جديدة لوضع الفلسطينيين الاجتماعي الاقتصادي في إسرائيل انطلاقاً من عدة مصادر ومبادئ أيديولوجية ومنهجيات متنوعة. وهذه المساهمات الأخيرة تشترك في فهم ما يلي: (أ) كيف أدت بيئة سياسة عمل بناء الدولة اليهودية قبل سنة ١٩٤٨ وبعدها إلى عوائق كامنة أمام دمج الفلسطينيين - العرب (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) داخل إسرائيل؛ (ب) كيف فشلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في معالجة المسائل الأساسية (ناهيك بتحسينها)؛ (ج) كيف أضعفت العمليات التاريخية والمتضمنة مصادرة الملكيات، والفصل، والتهميش، الأقلية الفلسطينية وأوجدت حواجز واضحة ضد تقدمها. إن قسماً من هذه الأبحاث جاء من خارج العلوم الاقتصادية، مفضياً إلى منظور جديد بالنسبة إلى مظاهر الوضع الاجتماعي الاقتصادي للعرب في إسرائيل، وذلك على غرار أبحاث كتّاب الليبرالية المحدثة الصهيونية، التي كانت مبنية على الملاحظة والاختبار والدقة العملية.[١٠]

إن الفجوات المتنوعة والعوائق المبينة من جانب كتّاب مجموعة الاقتصاديين السياسيين «غير الصهيونيين» تُدرك كجزء من نظرة شاملو ترفض تمييز دولة

يهودية (واقتصادها) وتسلطها على أقلية إثنية – قومية غير قادرة على الوصول إلى نصيبها العادل من الموارد الطبيعية. فالكفاح من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية وللحصول على التمويل الوطني للتنمية يرهقه التفاوت المستمر وعدم التوازن في ارتقاء التعليم العربي، وفي التقدم المهني وتراكم رأس المال، كما أنه يستتبع أيضاً تراجعاً عاماً فيما يتعلق بالتبادل التجاري (العمالة والبضائع والخدمات) بين الاقتصاد العربي («الاقليمي») والاقتصاد اليهودي («القطري»).[١١]

على الرغم من اختلاف المبادئ وتنوع الاتجاهات التي ترفد أبحاث الفئتين، فإنهما يُجمعان على بعض النقاط. فعلى سبيل المثال، إن التوصل إلى التقارب الاقتصادي (convergence) الموعود في المدى الطويل، ليس أقل تعقيداً أو حتمية من التقارب العالمي بين الدول المتقدمة والنامية، ويتطلب لتأمينه تدخّل سياسة ثابتة. علاوة على ذلك، فإنه من المسلّم به أن العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تهميش الاقتصاد العربي بدأت قبل سنة ١٩٤٨ وهي لا تزال مستمرة حتى اليوم في محاصرة وضع العرب في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، بل دفعه إلى المزيد من التقهقر.[١٢]

من جهة أُخرى، تبقى تباينات واضحة في الرأي بشأن بعض النقاط الأساسية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الحاسمة التي أبقت على النكوص التنموي العربي في إسرائيل وما إذا كانت مرتبطة بقيود داخلية (عربية) وبمسار التنمية «الطبيعي»، أم أنها جوهرية بالنسبة إلى الموقع الخاص (الوجودي) للماهية الفلسطينية العربية في دولة يهودية. كما أن السجال لا يزال دائراً بشأن التأثير العام للاقتصاد الإسرائيلي الحديث الرأسمالي الليبرالي والمرتبط عالمياً، وهل إنه يعمل على جذب المجتمع العربي الريفي الأقل تنمية إلى القرن الواحد والعشرين، أم أنه يساعد في إبقاء الوضع في القطاع العربي أقل تطوراً وتابعاً ومشرذماً، ويحافظ على دوره كمصدر للعمالة الرخيصة والبضائع والخدمات، وكسوق استهلاك أسيرة.

ما يبدو مسلّماً به هو أنه من دون إعادة تفكير جذرية، ولا موضعة (؟) سياسية جديدة من جانب الأقلية العربية في السياسات والمجتمع الإسرائيليين، وفي السياق الإسرائيلي – الفلسطيني الأوسع، ليس من المرجح ان تبرز إجراءات السياسة العامة وبرامج فاعلة تخدم تنمية الاقتصاد العربي في إسرائيل.

استمرارية اقتصاد عربي «اقليمي» في إسرائيل

سنة ١٩٨٨، نشرتُ نتائج بحثي الخاص والمتعلق بالاقتصاد العربي في إسرائيل، والذي اعتمدت فيه تحليلاً اقتصادياً إقليمياً محلياً.[١٣] لقد رصد التحليل أربعة عوامل حددت «المنطقة/الإقليم» العربية وميزتها: (١) سياسة عمل الدولة الإسرائيلية؛ (٢)

الملامح الجيوفيزيائية؛ (٣) شبكة المجتمع العربي الاجتماعية والسياسية والثقافية وتنظيمه؛ (٤) التباينات الاقتصادية المستمرة (مقارنة بالاقتصاد اليهودي). أمّا تحليلي للاقتصاد العربي الإسرائيلي بأنه مهمش، مفقّر، محلي يخضع بشكل واسع لاقتصاد قطري (يهودي/صهيوني) فقد خدم هدفاً مزدوجاً: التوسع في رسم صورة شاملة لبنيته وأدائه، ثم توفير إطار سياسي يسمح بوضع وتنفيذ استراتيجيا وبرنامج لتنميته المستدامة على مختلف الأصعدة المحلية/الإقليمية.

من الصعب توقع استراتيجيا كهذه من الدولة الإسرائيلية، لكنها تصبح ممكنة بجهود صانعي سياسة العمل الاقتصادية/التنموية الفلسطينيين المستعدين للنهوض بتحدي تأهيل الاقتصاد العربي - الإسرائيلي ضمن برنامج أوسع متعلق بالمقاومة المدنية، والتنمية، وبناء المؤسسات، وقادر أيضاً على احتضان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل في آن واحد. وفعلاً، كان الوضع على الأرض بعد اتفاق أوسلو ليزيد إمكانات خيار كهذا، لأن التبادلات الاقتصادية بين الفلسطينيين في إسرائيل، وبين الفلسطينيين في المناطق التي أصبحت خاضعة لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت قد شُرّعت وتوسعت خلال هذه الفترة. إلاّ إن الأوضاع السياسية التي فرضها اتفاق أوسلو أزالت، في الوقت ذاته، الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من أجندة التفاوض الفلسطينية - الإسرائيلية، وبترت الروابط السياسية التي كانت تطورت حتى الآن بين كل من المجتمع المدني الفلسطيني والنخب السياسية في إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (في المنفى). وبينما رأى الفلسطينيون في إسرائيل أنفسهم «جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني»،[١٤] فإن بنود اتفاق أوسلو وانشغال منظمة التحرير الفلسطينية بأمور السلطة الفلسطينية الجديدة، وضعتهم بوضوح على الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالحدود السياسية، فاصلة إياهم عن حلبة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ومنذ ذلك الوقت، أُحيلت الاهتمام بهم إلى مجال حقوق الإنسان، وكأن نصيبهم في قضايا الوضع النهائي كان قُرر أحادياً كمسألة إسرائيلية داخلية.

لقد آن الأوان بعد عشرين عاماً على دراستي، لوضع تقويم للنموذج القطري/الإقليمي الاقتصادي المتعلق بالعلاقات بين القطاعين العربي واليهودي، واستكناه كم كان قادراً على عكس الحقائق الاقتصادية الحالية بدقة، وذلك من خلال مراجعة الفجوات والعلاقات الأساسية في ضوء معطيات أحدث. فإمكان أهلية نموذج كهذا ليكون أداة لصنع برنامج عمل اقتصادي يبدو أكبر في ضوء الموجة الجديدة من النشاط «الاستقلالي الذاتي المحلي» الفلسطيني العربي، وخصوصاً أن الفجوات الاجتماعية السياسية المستمرة يمكن أن يكون لها تأثير اجتماعي «مبدع للوعي» على فترات طويلة.

ليس من السهل مقارنة البيانات المتوفرة حالياً بتلك المستخدمة في أبحاثي السابقة من أجل تحليل إقليمي مكاني، لذا فإن عقد مقارنات مباشرة مع إحصاءات الوضع المستخدمة في منتصف الثمانينيات ليس ممكناً هنا. مع ذلك فإن بيانات المقارنة الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بشأن البلدات العربية وغير العربية، والتي نشرها المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء (ICBS) تؤكد إلى أي مدى أن القطاعات الأفقر والأضعف في الاقتصاد الإسرائيلي هي عربية غالباً، كذلك إلى أي مدى يغلب الفقر على الاقتصاد العربي.[١٥] إن صيغة إسرائيلية لـ «مؤشر التنمية الإنساني» لسنة ٢٠٠٣ يغطي في إسرائيل ١٩٧ مجلساً محلياً وبلدية يقارب تعداد سكانها ٦ ملايين نسمة. وهذه المجالس والبلديات تشمل معظم السكان الإسرائيليين (٦,٤ ملايين سنة ٢٠٠٣) بالإضافة إلى البلدات كلها في إسرائيل تقريباً.[١٦] ومن مجموع ١٩٧ بلدة تناولتها البيانات، يبلغ عدد البلدات العربية ٧٠ بلدة تضم نحو ٨٣٨,٠٠٠ نسمة أو ما يقارب ٨٠٪ من عرب إسرائيل. أمّا الـ ٢٥٠,٠٠٠ عربي إسرائيلي الباقون فهم إمّا يعيشون في القرى الأصغر وإمّا مشمولون في إحصاءات المدن الخمس المختلطة (عكا، حيفا، الرملة، اللد، يافا).

إن بيانات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء بشأن هذا الجزء الحساس من الاقتصاد العربي - الإسرائيلي ترسم صورة قاتمة لنتائج ٦٠ عاماً من الدمج الفاشل واستبعاد العرب في إسرائيل. فمن مجموع ١٩٧ بلدة عربية ويهودية ومختلطة، تبين ١٠٢ بلدة مؤشرات مركبة تحت المتوسط اجتماعياً واقتصادياً، وثلثا هذه البلدات (٦٦) هما عربيان، ولا يتعدى عدد القرى العربية التي تقع فوق المتوسط أربع قرى صغيرة فقط. ومن مجموع عشر بلدات في أسفل المؤشر، سبع منها عربية؛ ومن ضمن ٧٠ بلدة هي الأكثر حرماناً هناك ٥٢ منها عربية. عندما تقابل المعدلات غير المتوازنة (في معظم الإحصاءات) فإن الفوارق بين السكان العرب والمعدل القطري تكتسب بعداً أكثر حدة:[١٧]

- متوسط عمر السكان العرب الوارد في دليل المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء هو أقل بـ ٨ أعوام من متوسط السكان القومي (٢٨ عاماً)، الأمر الذي يؤشر إلى تحديات كبرى بالنسبة إلى العمالة الطويلة الأمد للكتلة السكانية العربية الشابة والنامية؛
- في حين لا تتجاوز نسبة العائلات الإسرائيلية التي أنجبت أربعة أولاد أو أكثر، ١٦٪ فقط، يصل المعدل العربي إلى ضعف هذا العدد (٣٣٪)، وهو ما يدل على زيادة الضغط، ضمن القطاع العربي، على الإسكان والخدمات الاجتماعية والمرافق ذات المنفعة العامة؛

- إن معدل الدخل الفردي للعربي (نحو ١٣٠٠ بالعملة الوطنية في الشهر، أي ما يقارب ٣٠٠ دولار) هو دون نصف المعدل القطري، مع أن الفجوة تضاءلت مع الوقت؛
- بينما تبلغ نسبة «أصحاب الدخل ما دون الحد الأدنى» ٤٤٪ من مجمل عدد السكان، فإن ٥٧٪ من العرب يقعون ضمن هذه الفئة؛
- ينال ٨,٦٪ من الإسرائيليين العاملين جميعهم في وظائف بدوام كامل أكثر من نصف الحد الأدنى للدخل، مقارنة بـ ٢٪ من العرب؛
- التحصيل العلمي هو الفئة الوحيدة التي تضيق فيها الفجوة نسبياً: فـ ٤٠٪ من التلاميذ العرب ينالون شهادة المتريكيوليشن (Matriculation) الثانوية مقارنة بالمعدل القطري البالغ ٤٩٪؛
- وبعكس ذلك، فإن أقل من ٧٪ من العرب بين سن الـ ٢٠ والـ ٢٩ عاماً هم في التعليم العالي، في مقابل معدل قومي يبلغ ضعف هذا العدد.

هذه اللمحة عن الفجوات الاجتماعية الاقتصادية حددتها عدة عوامل يضيق المجال عنها هنا، لكن الأدبيات الوافرة غير الصهيونية، والتي سبقت الإشارة إليها، تناولتها جيداً. يكفي القول إن أحد الملامح الأكثر أهمية في تحول الاقتصاد العربي في إسرائيل كان تراجع القطاع الزراعي وتهميشه. صحيح أن تراجع الحصة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي (GDP) يدل على تحول تنموي حلت فيه بالتدريج صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة (وفيما بعد تلك ذات التقنية العالية) محل الزراعة كقطاع إنتاجي وتصديري رائد، لكن الانكماش في الزراعة العربية لم يرافقه نشوء نشاطات صناعية أكثر إنتاجية وتقدماً تقنياً. أضف إلى ذلك أن التراجع، إن لم يكن انهيار، في الزراعة العربية كان في الدرجة الأولى نتيجة المصادرة الواسعة للأراضي من جانب الدولة في الثمانينيات، والتي فاقمتها الضغوط على الأراضي الباقية بسبب الزيادة السريعة لسكان الريف (الأمر الذي أدى إلى مسار يمكن أن يسمى ب «التحضر الموضعي»)، علاوة على المنافسة من مؤسسة تصدير زراعية يهودية عالية التنظيم ومدعومة من الدولة.

يجب ألاّ يُستَخلص من هذه اللمحة عن التمايزات الاجتماعية الاقتصادية العربية - اليهودية أن الزمن توقف بالنسبة إلى العرب في إسرائيل، أو أن التنمية اليهودية تخطتهم بالكامل. فكثير من الحاجات الأساسية، مثل العناية الصحية والتعليم العام والرعاية الاجتماعية، لم تهمله الدولة، كما أن مجاورة الاقتصاد اليهودي الأكثر تطوراً أتاح لهم «مكاسب» يحسدهم عليها فلسطينيون كثيرون يعيشون تحت الاحتلال أو في المنافي. إن الجيل العربي الأحدث «يتأسرل» باطراد (و«يتعولم») ثقافياً بصورة

متزايدة، لأن تقاليد ما قبل سنة ١٩٤٨ التي حافظت على اللحمة الاجتماعية أخذت تتداعى بالتدريج، الأمر الذي يؤدي إلى تقهقر في رأس المال الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، إن مسار التنمية الإسرائيلية الاقتصادية المتقدم بالتدريج حرر المستويات المهنية المتوسطة التي لم يكن الفلسطينيون يتمكنون من المنافسة بشأنها. والنتيجة هي أن العرب الأعلى تعليماً بدأوا يكسبون موطئ قدم في الاقتصاد القطري خارج السياق الخاص للمجتمعات العربية التقليدية التي ترعرعوا فيها.

مع ذلك، ثمة القليل من الدلائل عامة، على دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي اليوم بطريقة مهمة أكثر ممّا كانت عليه في السابق. فالتبادلات الاقتصادية بين العرب واليهود في إسرائيل لم تنطوِ على تنمية شاملة، وهي مستمرة على الأساس المشوه والمحروم نفسه الذي كثيراً ما ميز العلاقات الإقليمية - القطرية. وعلى الرغم من سماعنا كثيراً من قصص النجاح الاقتصادية لفلسطينيين في إسرائيل، فإن المقاربة «الإقليمية» لفهم «النكوص التنموي» الاقتصادي الكلي للقطاع العربي لم تفقد فعاليتها. فأغلبية قصص النجاح هي في الواقع «عربية» بامتياز لأنها ناتجة من نضال ضد الأوضاع المناوئة، وتظهر تشبث المؤسسات التجارية بالبقاء، إضافة إلى التكيف الاجتماعي، وهي كلها مولدة من الشدائد الطويلة القاسية.

إن التوجهات البنيوية والقيود الملزمة التي اعتمد عليها النجاح الاقتصادي الإسرائيلي هي العوامل ذاتها التي أبقت بصورة دائمة وضعاً اقتصادياً منفصلاً واتكالياً لمليون فلسطيني عربي في إسرائيل، ذلك بأن مصيرهم الاقتصادي مقصور على الحيز المحدود الذي يقيمون به على غرار مصير اقتصاد الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة أو المشرذم فيما وراء حاجز الفصل. إن التطورات السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيل في إثر اتفاق أوسلو الذي أبرز استقلالاً ذاتياً عربياً سياسياً متزايداً وما زال يستدعي المزيد منه، تتطلب استراتيجيا تنموية معتمدة على ذاتها (إقليمية) اجتماعياً واقتصادياً. لقد حان الوقت لاستيعاب دروس التنمية الاقتصادية الفلسطينية التي تجري في ظل صراع طويل، وللسبر الجدي لإمكان تحريك «القوة الاقتصادية الإثنو- قومية» للعرب في اسرائيل.

نموذج اقتصادي لحل الدولة الواحدة؟

حتى بعد مضي سبعة أعوام على الانتفاضة، والتفسخ، وتنامي الانفصال الإسرائيلي - الفلسطيني الطبيعي والاقتصادي، ما زال الخطاب عن العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية يفترض عامة إمكان تحقيق توازن بين قوة ومصالح دولتين كاملتي السيادة، والرغبة فيه. وفي أسوأ الأحوال ثمة احتمال مزعوم لتسوية الملعب بين الشريكين غير المتساويين عن طريق

تدخل السياسة العامة، والأنظمة التجارية الملائمة، والمساعدات الدولية، والتعاون المشترك. وبينما بدا هذا الأمر انطلاقة معقولة حتى سنة ٢٠٠٠، إلاّ إنه ببساطة لم يعد موجوداً. فالاتحاد الجمركي الإسرائيلي - الفلسطيني الذي أقيم سنة ١٩٩٤ يبقى الإطار الشرعي للعلاقات بين الضفة الغربية وإسرائيل، لكن نقاط ضعفه الكامنة فيه منذ البداية، صارت مكشوفة بالكامل بما أن إسرائيل تطبق تدابيره بصورة انتقائية تتماشى مع أمنها وأجندتها السياسية.[١٨] لذا، بينما يتساءل المحللون الاقتصاديون وصانعو سياسات العمل عن مبرر استمرار الإطار المختل للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (وهو ليس موضوع هذه المقالة)، من المفيد إلقاء نظرة شاملة غير مقيدة بالافتراضات التقليدية على ما هو مستحسن للتنمية الفلسطينية وقابل للتحقق في الأوضاع الراهنة.

هذا الأمر يستدعي بعداً في المشهد الاقتصادي العربي - الإسرائيلي كان له أهمية متنامية منذ تسعينيات القرن العشرين حتى سنة ٢٠٠٠: وأعني بذلك الروابط الاقتصادية (غير الموثقة بشكل واسع) بين الاقتصاد العربي - الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السلطة الفلسطينية. هذه الروابط لم تصل إلى درجة الاندماج الاقتصادي، لكن يمكن توصيفها بتبادل مكثف ومركز. فالعلاقات التجارية والمالية والعمالة، غير الرسمية بالدرجة الأولى، والتي نشأت بين منطقة الجليل/المثلث وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، توسعت خلال النصف الثاني من التسعينيات، وخصوصاً أن المنطقتين الأخيرتين نمتا خلال تلك الفترة. وكانت التبادلات مؤشراً إلى أكثر من قوى السوق أو حتى التجاور الجغرافي، لكنها كُبلت على نحو مفاجئ بسبب تعمق الانفصال الطبيعي بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ذلك الوقت.

بينما كانت العلاقات الاقتصادية القطرية - الإقليمية/العربية بعيدة جداً عن مقاربة نموذج «اقتصاد ثنائي محدث»، فإن الفوائد المقارنة التي تميز التبادلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الاقتصاد العربي الإقليمي في إسرائيل تشهد على تكاملات بنيوية جديرة بالدراسة. فالبحث المتجدد المبني على الملاحظة والاختبار والتحليل (وهو بحث أبعد من مجال هذه المقالة) يمكن أن يبرهن أن العلاقة العملانية التي تربط مكونات الاقتصاد العربي الإقليمي الأكبر(أي الاقتصادات العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل/المثلث) بالاقتصاد الإسرائيلي القطري (أي اليهودي) هي بين اقتصاد إقليمي معزول وأقل تطوراً (طرفي)، واقتصاد قطري متوسع، ليبرالي، عالي التقنية (مركزي).[١٩]

حتى في سياق سياسة «الفصل» الإسرائيلية، فإن اقتصادات ما يقارب ٣,٥ ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وأكثر من مليون آخر وراء الخط الأخضر تبقى ثابتة ضمن المدار الاقتصادي الإسرائيلي. فاقتصاد السلطة الفلسطينية المتزايد هشاشة يبقى معتمداً بشكل كبير على المركز للوصول إلى التجارة والوظائف والتقنية واستهلاك البضائع والخدمات - وحتى الخدمات العامة كالمرافق المنفعية والصحة والتعليم. ويتطابق تقريباً كل من اقتصاد السلطة الفلسطينية والاقتصاد الإقليمي العربي في إسرائيل في تأثرهما بالاقتصاد الشامل القطري (الإسرائيلي) وتجارته ومعظم مكونات السياسة الأميرية. هذه الملامح كلها توحي بأن العلاقة المتبادلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الجليل/المثلث هي أكثر مما كان ملحوظاً، بينما التقارب الأكثر أهمية، والذي يبدو أنه قائم، هو بين المناطق العربية المحرومة ذاتها. فخلال السنوات الأخيرة أصبحت التشابهات البنيوية بين الاقتصادات الفلسطينية الإقليمية أكثر لفتاً للنظر حتى مع تزايد انفصامها الطبيعي. وربما أن التبرير الأقوى لعدم تناول التطور الاقتصادي الفلسطيني في إسرائيل/فلسطين من زاوية التحليل القطري - الإقليمي هو الضرورة السياسية الفلسطينية الوطنية فيما يتعلق بقبول تقرير المصير داخل حدود أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعيداً عن الاعتبارات السياسية، يجب الاعتراف بأن الديناميات العملانية الفاعلة تشي بأن هذه الاقتصادات الإقليمية العربية تشكل مع الاقتصاد اليهودي اقتصاداً واحداً شاملاً، ذا إطار ثنائي سياسي/مؤسسي وبنيوي/أدائي، على الرغم من المظاهر الموحية بعكس ذلك. هذا الإطار المفاهيمي لتحليل آفاق الاقتصاد الفلسطيني، والذي يعيد صوغ قضايا في سياق صلات اقتصاد أحادي بمكوناته الإقليمية، ليس مسألة خيارات منهجية أو سياسية، بل واقعية. أمّا الإصرار على تحليل الاقتصادات الفلسطينية الإقليمية الثلاثة بمعزل بعضها عن بعض، وبمعزل عن الاقتصاد الإسرائيلي/اليهودي فهو تسليم بأيديولوجيات قومية بائدة. وتبعاً لذلك، فإنه من الضروري إعادة سبر جديدة للديناميات الكامنة في العلاقة بين الاقتصادات اليهودية والعربية في إسرائيل/فلسطين، والمكونة لاقتصاد واحد شامل.

على سبيل المثال، إحدى الطرق البسيطة لدراسة عدم التوازن في العلاقة الاقتصادية القطرية - الإقليمية هي في تقدير حصة الاقتصادات الفلسطينية العربية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) المتعلق بالاقتصاد الشامل للاتحاد الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني. ففي سنة ٢٠٠٦، بلغ الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي بكلّيته ١٤١ مليار دولار، بينها ١١ بليون دولار منشؤها الاقتصاد العربي الإقليمي،[٢٠] وعندما يضاف هذا الناتج إلى الناتج القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنه يصل إلى ١٤٦ مليار دولار، وهو ما يعني أن

المناطق العربية تساهم في ١٦ مليار دولار من الناتج القومي لل«اتحاد». إن هذا الرقم منخفض بصورة لافتة للنظر، ذلك بأن الفلسطينيين العرب داخل حدود إسرائيل/فلسطين يشكلون نحو ٤٥٪ من السكان القاطنين في تلك المنطقة (ومع ذلك فإنهم ينتجون فقط نحو ١١٪ من دخلها القومي)، بينما في ١٩٤٤ كان العرب يشكلون ٧٠٪ من مجموع سكان فلسطين الانتداب وكان نصيبهم من الدخل القومي ٤٠٪.[٢١] هذا الأمر يعني أن تجربة «إعادة الوحدة» الاقتصادية العربية / اليهودية منذ ١٩٦٧ انطوت على تباعد متواصل (divergence)، مما يبرز حجم التحدي أمام التقارب الاقتصادي اليهودي/العربي، والذي يبقى أبعد منالاً مما كان عليه ستة عقود خلت.

إن الانهماك في جهد جماعي جامع بين الاختصاصات لسبر أوضاع وإمكانات الاقتصاد العربي في إسرائيل، يجب أن يهدف في هذه المرحلة المتأخرة، وقبل كل شيء، إلى المساهمة في تطوير رؤيا تنموية اقتصادية واجتماعية «ناشطة»، وفي توسيع السياسات والآليات الضرورية لتحقيقها. فتحليل كهذا يجب أن يهيئ الإطار التخطيطي لسياسة إنمائية قادرة على تأدية مكاسب اجتماعية واقتصادية مستمرة إلى الاقتصاد العربي - الإسرائيلي، كأحد المكونات الثلاثة الأقل نمواً من «الاتحاد الاقتصادي» الإسرائيلي - الفلسطيني. وهذا إلزامي لعدة أسباب أكثرها بديهية هو أن هذا القطاع المهمل من الشعب الفلسطيني لديه تجربة تنموية متفردة يمكن لباقي القطاعات أن تتعلم منها وتبني عليها. سبب آخر يماثله أهمية هو وضع المجتمع الأهلي العربي الجغرافي - السياسي - الاقتصادي ضمن الصراع الطويل بشأن أرض فلسطين/إسرائيل، والحاجة إلى أخذه في الاعتبار في أي حل دائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وهذا ما أبداه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي صرح، تعقيباً على المطالبة باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالشخصية اليهودية لإسرائيل، أنه رفض المحاولات لنفي وجود نحو ١,٥ مليون فلسطيني عربي، أقله كي تتمكن هذه المنطقة المستثناة حالياً من عملية السلام، من الإفادة من أي «حصة سلام» قد تنشأ في إطار تسوية إقليمية شاملة، ومن التعاون التنموي والموارد المتوقعة منها.

لذا، ففرضية أن الاتحاد الاقتصادي الذي خُطط سنة ١٩٤٧ لفلسطين المقسمة حظي بوجود فعلي، لها تأثير مباشر في كيفية مقاربة سياسة تنموية فلسطينية مستقبلية. وإذا ما استمرت الأوضاع في تقويض إمكان صوغ التقسيم مستقبلاً وتنفيذه (سياسة وأرضاً بين دولتين)، عندها يجب قبول أن الحقائق الحالية أبطلت أي داع سياسي متبق لدولتين منفصلتين كاملتي السيادة في فلسطين. هذا يوحي بأهمية برنامج تنموي فلسطيني عربي ثلاثي الأقاليم في سياق الحل

المستقبلي للدولة الواحدة – الحل الذي يهدف إلى تحويل العلاقة الاقتصادية ذات الطابع البانتوستاني والموجودة اليوم إلى برنامج تنموي متكامل ثنائي القومية والاقتصاد. وإذا كان مقدراً لدولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن ترى النور، فالنموذج العربي الإقليمي الاقتصادي الجديد المطروح هنا يمكن أن يكون ذخراً استراتيجياً للشعب الفلسطيني، بل قد يكون أيضاً ذخراً استراتيجياً للسلام إذا ما عومل بروحية سنة ١٩٤٧.

التوجه الى الأمم المتحدة وخطر العقوبات والربيع الفلسطيني*

لقد أصبح الأمر رسميا: إذا استمرت منظمة التحرير الفلسطينية في مساعيها لنيل المطلب الفلسطيني للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، فسوف يترتب على ذلك عقوبات اقتصادية. هذا التهديد بفرض العقوبات لا يصدر عن الجانب الإسرائيلي فحسب، والذي يقوم بتحويل نحو مليار دولار من الإيرادات العامة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية سنويا، وإنما أيضا من بعض المانحين الرئيسيين الذين يبلغ متوسط المساعدات التي قدموها في السنوات الأخيرة نحو ١,٥ مليار دولار سنويا.

للأسف، لقد شهدنا عقوبات مشابهة في الماضي، وإن قرناً من الاستعمار الاستيطاني يدل على أن الضرر الاقتصادي لمثل هذه الخطوة كبير جدا. فقدرة الشعب الفلسطيني، المنهك والمشتت تحت الاحتلال وفي المنفى، على الصمود سوف توضع على المحك مرة أخرى، نتيجة إستراتيجية دبلوماسية محفوفة بالمخاطر، ووسط جدل دولي كبير ومخاوف ومعارضة داخلية.

يقول أنصار هذا التوجه، وهم بشكل أساسي قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الأكاديميين، إن الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة أمر طبيعي، ونتيجة حتمية للصراع لإنهاء الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير، وأنه ليس هناك مجال للتراجع الآن وفي الواقع لا يوجد أي بديل.

أما الجهات التي ترفض هذا الخيار فهي تلك المؤيدة لإسرائيل والتي تعادي حقوق الشعب الفلسطيني بأي شكل من الأشكال؛ بالنسبة لهذه الجهات، فإن ردة الفعل الوحيدة الفعّالة على هذه الخطوة هي خنق الفلسطينيين، خاصة من الناحية المالية.

---

* نشرت في موقع جدلية الالكتروني، بتاريخ ٢٠١١/٩/١٩

التوجه-إلى-الأمم-المتحدة-وخطر-العقوبات-والربيع-الف /http://www.jadaliyya.com/pages/index 2656

وفي الوقت ذاته تعتبر شريحة واسعة من النشطاء الفلسطينيين هذه المبادرة إشكالية من الناحيتين القانونية والتمثيلية بسبب تركيزها الأساسي على الدولة وإهمالها لرزمة الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني. بالنسبة لهم من الأفضل التخلي عن مطلب الاعتراف بالدولة أو ربما (على الأقل) إعادة صياغته، لأنه قد يؤدي إلى وضع أكثر تعقيدا أو إلى نصر دبلوماسي خال من المضمون في أحسن الأحوال.

هناك مواجهتان مفصليتان تلوحان في الأفق: الأولى والأكثر أهمية، هي: كيف تعالج منظمة التحرير الفلسطينية المخاوف الموجودة في صفوف الحركة الوطنية المنقسمة فصائلياً وجغرافياً والتي تشهد صراع أجيال متزايد؟ أما المسالة الثانية، فهي المحاولات الرامية إلى عرقلة أو نزع فتيل هذه المبادرة التي سوف تواجه منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها في الأمم المتحدة. ومن المفارقة، أن هاتين المسألتين تدفعان منظمة التحرير الفلسطينية في نفس الاتجاه، وتقويان عزمها على مواصلة إستراتيجيتها غير آبهة بعواقبها.

لقد تم رسم خطوط المعركة، ويصعب على أنصار أي من وجهات النظر المختلفة الإفلات من تهمة خدمة إحدى الأجندتين. إذا نجح الفلسطينيون في رص الصفوف وراء إستراتيجية الحصول على الاعتراف بالدولة، وهو أمر لا يبدو وشيكا، فهنالك بدائل ممكنة عن المقاومة المسلحة. وينبغي وضع استراتيجيات جديدة تهدف إلى تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني والتنمية في سياق المصالحة الوطنية ومواجهة الاحتلال وإقامة سيادة فلسطينية، بشكل تدريجي إذا لزم الأمر.

في حال فرض العقوبات المالية، فلن تكون هذه هي المرة الأولى التي تستخدمها القوى المهيمنة خلال قرن من الصراع على الأرض والموارد بين الفلسطينيين العرب واليهود الصهاينة (لاحقاً الإسرائيليين). ومراجعة التاريخ ضرورية لفهم ديناميكيات الصراع في هذه المرحلة. فلكل عصر أدواته ومقاصده، بداية بردة فعل سلطات الانتداب البريطاني على الانتفاضة الفلسطينية الأولى المناهضة للاستعمار في ثلاثينات القرن الماضي، ومرورا بالحكم العسكري على الأقلية الفلسطينية العربية المواطنين في إسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٦، وضم القدس الشرقية في عام ١٩٦٧، والإدارة المدنية للحكم العسكري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

كما أنها لن تكون المرة الأولى التي يؤثر فيها التمويل على استراتيجيات منظمة التحرير الفلسطينية. منذ تداعيات حرب لبنان في ١٩٨٢، صارعت المنظمة التي كانت منهكة ومعزولة في المنفى من اجل الحافظ على أهمية دورها ضمن هامش ميزانية ضيقة. وبعد عام ١٩٨٨، وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فرضت إسرائيل عقوبات اقتصادية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة لمواجهة

الاحتجاجات الشعبية ونمو دور منظمة التحرير. وفي أعقاب حرب الخليج الأولى توقفت المساعدات العربية لسنوات عديدة، مما زاد الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية للإذعان لشروط اتفاقيات أوسلو.

من الطبيعي أن قدرة أية حركة تحرر وطني على المناورة تعتمد على مقدار دعم الدول الحليفة لها، خاصة عندما يكون جزء كبير من أعضاء هذه الحركة في المنفى. وبالطبع ينطبق هذا على منظمة التحرير الفلسطينية. وأصبحت هذه الديناميكية أكثر خطورة، عندما تحول المصدر الرئيسي لتمويل منظمة التحرير من التمويل الخارجي إلى الإيرادات المحلية الواقعة إلى حد كبير تحت السيطرة الإسرائيلية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤.

بعد وقت قصير من اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠، قامت إسرائيل بحجب عائدات ضرائب الاستيراد التي تحصّلها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، مما دفع باتجاه «إصلاح» منظمة التحرير الفلسطينية التي تخلت عن المقاومة المسلحة بحلول عام ٢٠٠٥ وعادت إلى المفاوضات بعد ذلك بوقت قصير. تم إيقاف تحويل إيرادات ضرائب الاستيراد إلى السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى حجب المساعدات المباشرة من الجهات المانحة مرة أخرى عقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦. واستمر حجب عائدات الضرائب والمساعدات المباشرة حتى وقوع الانقسام بين فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠٠٧ لكنها استؤنفت بعد ذلك لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية من خلال حسابات موحدة في رام الله تحت إدارة رئيس الوزراء سلام فياض.

بحلول عام ٢٠١٠، أصبحت عملية دفع رواتب السلطة الفلسطينية معتمدة على تحويل إيرادات الضرائب والمساعدات من الجهات المانحة لدرجة أصبح توقفها يهدد بانهيار السلطة الفلسطينية على غرار ما حصل في الفترة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ومن المفارقة أن مصير السلطة الفلسطينية، وهي المظهر المؤسساتي الرئيسي داخل فلسطين لمنظمة التحرير الفلسطينية، يعتمد على استمرار تدفق «المساعدات المشروطة» لضمان وجودها.

من هذا المنظور فإن المعجزة الاقتصادية الحقيقية لنظام السلطة ما بعد ٢٠٠٥، ليست ازدهار الطبقة الوسطى المدنية التي تجسدت في رام الله، ناهيك عن الإنجازات المؤسساتية لبرنامج السلطة الفلسطينية خلال العامين الماضيين. إنما ما يثير الإعجاب فعلا هو أن الشعب الفلسطيني، والذي يعيش نصفه على الأقل تحت معدل الفقر، لا يزال يقاوم الاستيطان والاحتلال والتجزئة والحرمان. لذا فان الإبداع والقدرة على التكيف لدى هذا المورد البشري الأساسي ورأس المال الاجتماعي

المنتشر في جميع أنحاء فلسطين وخارجها يجب أن يكون العمود الفقري لإستراتيجية فلسطينية جديدة لمواجهة العقوبات الاقتصادية والمالية في ظل جميع الظروف.

منذ انهيار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام الماضي، يدور نقاش تزداد حدته باستمرار في أوساط النقاد والسياسيين والجمهور الفلسطيني حول إيجابيات وسلبيات «الذهاب إلى الأمم المتحدة» في أيلول. لا يزال الارتباك متفشيا حول ماهية الإستراتيجية والغرض من هذه المبادرة، وحتى حول طبيعة الطلب الذي سوف يتم تقديمه إلى الأمم المتحدة بعد ٢٣ سبتمبر (الموعد المحدد لخطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس أمام الجمعية العمومية). هناك مجموعة من الخيارات المطروحة مبنية على افتراضات مختلفة حول أي من هيئات الأمم المتحدة تنوي منظمة التحرير التوجه (مجلس الأمن و / أو الجمعية العمومية) - والنتائج المرجوة (دولة كاملة العضوية أم صفة عضو مراقب).

ولكن الإجراءات هي سيدة الموقف: فعبارات صغيرة هنا وهناك، أو اختيار نقطة نظام معينة بدلا من أخرى، أو تفضيل الدخول في تحالف معين على تحالف آخر قد يغير كل شيء في مثل هذه الخطوة الدبلوماسية المحفوفة بالمخاطر. ببساطة، مجرد تقديم منظمة التحرير لطلب العضوية بوصفها الدولة عضو رقم ١٩٤، فإنها تكون قد «ذهبت» إلى الأمم المتحدة، وبإمكانها ترك الطلب معلقا. وهنالك طريق بديل يمكنه أن يأخذ الأمور إلى أبعد من ذلك، وهو الطلب من الجمعية العمومية بان «تعترف» بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ ومنحها صفة الدولة المراقب (بدلا من وضع منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٧٤ وهو حركة تحرير الوطني بصفة مراقب). ومع ذلك، تبعا لقانون النتائج غير المحسوبة، فالمفاوضات المطولة إلى جانب التهديدات بفرض العقوبات التي تلوح في الأفق، قد تنتج قراراً بصياغة جديدة. ومن الأهمية بمكان أن تكون اية صياغات جديدة وفق المواقف التاريخية المجمع عليها والواردة في قرارات الأمم المتحدة الرئيسية منذ عام ١٩٤٧، والتي تشكل الإطار القانوني لأي قرار حول بند «مسألة فلسطين» الموجودة على أجندة الأمم المتحدة خلال ال ٦٥ سنة الماضية.

بغض النظر عن الهفوات الإجرائية والقانونية، بالنسبة للدول المعارضة لهذه المبادرة فان الفلسطينيين ملعونون سواء ذهبوا إلى الأمم المتحدة أم لم يذهبوا. لقد جربت حركة التحرير الوطني الفلسطيني كل شيء: ٤٥ عاما من الكفاح المسلح والذي باء بالفشل، وانتفاضتان شعبيتان أشعل فتيلهما الشباب المحروم، وعقدان من المفاوضات الثنائية غير المثمرة، وكيان يشبه دولة (مجسدة في السلطة الفلسطينية) مبني على ضمان الأمن وتقديم الخدمات يفتقد للصلاحيات السيادية ومنقسم على نفسه بين منطقتين (منفصلتين جغرافيا).

تتلقى منظمة التحرير تحذيرات من «أصدقائها» وأعدائها على حد سواء حول عواقب وخيمة اقتصاديا وسياسيا في حال اللجوء إلى الإطار القانوني للأمم المتحدة؛ الحارس الدولي لقضية فلسطين. إذا لم تذهب منظمة التحرير إلى الأمم المتحدة فسوف يتم مسائلتها بطريقة أو بأخرى. ولا يجوز الاستهانة بالرأي العام الوطني الفلسطيني القلق من مبادرة التوجه إلى الأمم المتحدة، سواء من حيث المبدأ أو من حيث الشكل.

وتواجه منظمة التحرير الفلسطينية ضغوطا دبلوماسية لأن مبادرتها تعتبر محاولة لإعادة تعريف «عملية السلام» الثنائية المحتضرة ضمن حدود متعدد الأطراف وأوسع نطاقا. لكن قرارات الجمعية العمومية ١٨١ و ١٩٤، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ و ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ و ١٣٩٧ لعام ٢٠٠٢ ليست مجرد حواشي تاريخية للصراع الدائرالآن. فالأمم المتحدة كانت على الدوام ساحة محورية لوضع المعايير الأساسية لحل عادل (وبالتالي دائم) لقضية فلسطين. ففلسطين متأصلة في جدول أعمال الأمم المتحدة ليس من باب الجمود ولكن بسبب قوتها في البقاء المكتسبة كونها موروث بغيض لاستعمار القرن العشرين. بالتالي إعادتها مرة أخرى إلى الأمم المتحدة قد تكون بالفعل خطوة أولى هامة في طريق تطبيق الدروس المستقاة من العشرين عاما الماضية من الجهود الدبلوماسية الفاشلة.

ومن المتوقع ان نشهد محاولات لإفراغ هذه المبادرة عن طريق استخدام لغة «خلاقة» وصياغات عامة لأهدافها وإجراءاتها ونتائجها. واحد المصائد الأخرى المحتملة هو إقرار فترة انتقالية أخرى، وكانت أخر نسخة من مثل هذا الخيار هي خطة السلطة الفلسطينية «موعد مع الحرية ٢٠٠٩-٢٠١١». لكن خيار من هذا القبيل يعزز إمكانية وقوع عواقب اقتصادية كبيرة وردود فعل شعبية ضد الوضع الراهن، نظرا لتاريخ خذلان التوقعات عند الفلسطينيين.

من وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية، التراجع ليس خيارا. بالرغم من أن النقاش الداخلي الحيوي يكون بالعادة مؤشراً على وجود ثقافة التعددية السياسية، لكن هذا النقاش لم تؤثر على الخطط الحالية لمنظمة التحرير. المبادرة الفلسطينية باتت وشيكة، والملايين من الفلسطينيين وغيرهم سوف يراقبوا عن كثب تجليات أحداثها.

بغض النظر عن المقاصد والأغراض، قضية فلسطين تعود إلى الأمم المتحدة في سبتمبر الحالي. وعندما تشتد صعوبة الوضع المالي، ببساطة سوف ينهار الاقتصاد الفلسطيني. لذا، فإن ما يهمني بصفتي اقتصادي مختص في التنمية هو دراسة ما يمكن لي أن ادعي المعرفة فيه.

قليل جدا من سيل التحليلات السياسية والقانونية والإعلامية لهذه المسألة تطرق لما قد يحدث -بما في ذلك من الناحية الاقتصادية- بعد أن تضع المعركة الدبلوماسية أوزارها. ما هي آثار المواجهة في الأشهر المقبلة وانعكاساتها الدبلوماسية على الوضع المعيشي للفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ هل تستمر الحياة في ظل وحدة اقتصادية بين ستة ملايين يهودي إسرائيلي وخمسة ملايين فلسطيني عربي، والذين يعيشون تحت نفس النظام المالية والتجاري والنقدي والأمني (الموجه لمصلحة الاقتصاد اليهودي الإسرائيلي) منذ عام ١٩٦٧؟ وكيف يمكن أن تؤثر هذه المبادرة الفلسطينية على مصير أكثر من مليون مواطن عربي فلسطيني في إسرائيل والملايين من اللاجئين الفلسطينيين؟

بالنسبة لمعظم الجهات المانحة، مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية قد لا تبرر إعادة النظر في التزاماتها التي تقارب المليار ونصف دولار من المعونات السنوية، والتي تمثل نحو خمس الدخل القومي الفلسطيني. ولكن بالنسبة لإسرائيل، والتي تسيطر من خلال التدفقات التجارة الخارجية على نسبة أكبر من الإيرادات العامة الفلسطينية، فان الاقتصاد الفلسطيني كان على الدوام سوقا أسيرة. أما لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والتي لا يوجد لديها مدخرات للطوارئ وللتعامل مع ما قد يحدث بعد سبتمبر، فإن أي تخفيض في ميزانية المعونات هو مصدر قلق فوري ومهم. ويشكل ال١٧٠ الف موظف في القطاع العام مصدرا رئيسيا للتظلم إذا لم تعد الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها. أما الاقتصاد الفلسطيني الممزق فهو حساس لأي صدمة أخرى تتعرض لها بنيته الضعيفة، مما يجعل قدرتها على البقاء موضع نقاش. هذا على الرغم من الانتعاش الذي حظي باهتمام شديد مؤخرا والذي شمل «بناء مؤسسات الدولة»، وعقد من الإصلاح على نهج إجماع واشنطن و«الحكم الصالح».

سيدفع الاقتصاد الفلسطيني الثمن، بطريقة أو بأخرى بعد أيلول.

وأيا كانت النتيجة، فإن الإصرار على الاعتراف بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يعني أن على منظمة التحرير الإيفاء بهذه المسؤولية عن طريق البدء في ممارسة دور كيان ذو سيادة حيثما أمكن ذلك. هذه ليست مسألة بروتوكولية وعلاقات دبلوماسية فحسب، وإنما يجب ان يظهر تحول كبير على أرض الواقع، بالتفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد شهدنا إعلان استقلال دولة فلسطين من قبل منظمة التحرير في عام ١٩٨٨، وفي عام ٢٠١١ قد نرى اعترافاً دولياً بذلك الإعلان متأخرا. والسؤال هو هل المرحلة الحالية سوف توفر فرصة للبدء فعليا في تأسيس الدولة في عام ٢٠١٢، بالأخذ في الاعتبار كل ما قد تم تعلمه (أو ما لم يتم تعلمه)؟

في قطاع غزة على سبيل المثال، فان سيطرة الاحتلال الفعلية على السياسات الاقتصادية (المالية، والتجارة والصناعة والاستثمار، والخدمات المصرفية) أقل مما هي عليه في الضفة الغربية، ويمثل هذا شرخا في منظومة الهيمنة الاقتصادية التي تشير إلى وجود مساحة مناورة على مستوى السياسات من المغري العمل على استغلالها و توسيعها. وفي حال سمحت المصالحة الوطنية بعودة منظمة التحرير إلى غزة، فسوف يترتب على ذلك آثار اقتصادية هائلة ناجمة عن إعادة إنشاء مركز الثقل المالي الفلسطيني في غزة كما كان الحال ما بين ١٩٩٤-٢٠٠١. بالرغم من أن هذا يتطلب ترتيبات فلسطينية جديدة لتقاسم السلطة، ولكن ليس هناك أدنى شك في أن الاقتصاد الفلسطيني سيدفع ثمنا باهظا من دون وحدة وطنية وبذل جهود متواصلة للتصدي للتجزئة الجغرافية. وعند دراسة أي استراتيجيه لبناء الدولة، يجب التعامل بجدية تامة مع خطر نشوء «بانتوستانات» يتم ادارتها من خلال مستويات مختلفة من سلطات الاحتلال والسلطات المحلية. ولا تقل الأبعاد الاقتصادية لمثل هذه النتيجة خطورة مما كانت عليه جنوب أفريقيا حيث تحول الاستعمار الاستيطاني الى نظام فصل عنصري.

ردا على العقوبات المتوقعة، على الدولة الفلسطينية المفترضة أن تأخذ من قطاع غزة مقرا لها وأن تقوم بإعداد خطة لوضع ترتيبات بديلة، للمالية العامة والتجارة الخارجية. سيتعين عليها أن تبتعد عن نموذج والوصفات الليبرالية الجديدة الفاشلة لسياسة السلطة الفلسطينية الاقتصادية المعمول بها في الآونة الأخيرة. ففتح حدود قطاع غزة مع مصر ممكن، خاصة ان إسرائيل تخلت فعليا عن تطبيق الاتحاد الجمركي هناك منذ عام ٢٠٠٧ والذي لا يزال ساري العمل به في الضفة الغربية. في غزة على الأقل، عائدات الضرائب التجارية لم تعد سيفا تسلط على رقبة الجمهور الفلسطيني.

حتى مع استمرار السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي والساحل الفلسطيني، يمكن تحويل مجرى تجارة قطاع غزة مع بقية العالم للعبور من خلال مصر والأردن. كما ويمكن أن تتدفق المساعدات المالية العربية للتعمير والتنمية بحرية وتوظيف القوى العاملة القادرة والمعطلة قسرا. ويمكن النظر في وضع ترتيبات نقدية استباقية بما يتفق مع رؤية تنموية وطنية. ويمكن أيضا تركيز المساعدات على جوانب الرعاية الاجتماعية الأكثر إلحاحا، والبنية التحتية وحاجات إعادة تأهيل القطاع الإنتاجي.

كما ويمكن أن يصبح انتعاش غزة، مدعما بدرجة من الاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية، بمثابة نواة لدولة فلسطين التنموية المتكاملة اقتصاديا مع عمقها العربي وتتمتع بدرجة مبدئية من السيادة الحقيقية. وفي حين يمكن لدولة

فلسطينية أن تخلق لنفسها حيزاً امنياً وسياسياً واقتصادياً مستقلاً في قطاع غزة، لا يمكن ان يتم التعامل مع مصير الضفة الغربية المحتلة بمعزل عن غزة، كما تريد ذلك السياسة الاستعمارية.

وينسجم مبدأ التوجه إلى الأمم المتحدة بنقل الوضع الحالي للإدارة المالية العامة الفلسطينية والأمن وغيرها من الخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية، التي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل، ليصبح تحت وصاية دولية بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى يتم إنهاء الاحتلال، وإذا تم ذلك، يمكن للوصاية الدولية أن تدير بروتوكول العلاقات الاقتصادية المعمول به منذ عام ١٩٩٤ جنبا إلى جنب مع الدوائر الفنية التي تديرها السلطة الفلسطينية الآن ويمكن للسلطات المحلية نفسها تقديم الخدمات الاجتماعية وإدارة المرافق العامة.

هذا الاحتمال من شأنه أن يخلق مشهداً جديداً، قد يكون فيه إفراط في التفاؤل ولكن هذه الرؤية تتيح المجال لتحرك نحو تقدم سلمي باتجاه تحقيق الحقوق الفلسطينية، مع التقليل من خطر إبطال الإنجازات المؤسساتية والدبلوماسية الفلسطينية التي اكتسبت على مدى العقود الماضية.

كما هو الحال في المنطقة، فان الشباب الفلسطيني فاقد الثقة في منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها الهرمة. فتذمرات الحراك الاجتماعي الفلسطيني مؤخرا تشير إلى أن الكثيرين قد فقدوا الاحترام لقرارات و«حكمة» النخب الحاكمة. بالإضافة إلى الاحتقان الناتج عن الحركة الشعبية اللاعنفية/السلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي وبالأخص حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، كل هذا يشكل خلطة «شديدة الانفجار».

وان تم إصلاح منظمة التحرير وأصبحت خاضعة للمساءلة، وتحررت من عبء الإدارة المباشرة للضفة الغربية المحتلة، يجب أن تكون على استعداد للقيام بتعبئة شعبية وسلمية لفترة طويلة الأمد. وينبغي على منظمة التحرير ان تستوحي من نموذج جديد لنمو مصحوب بالتكافؤ في غزة والذي يعكس التغييرات الجارية في المنطقة. فبناء دولة فلسطينية تنموية يستدعي أكثر من مجرد حلول تقنية وإنما تحول مجتمعي لا يقل أهمية عما يحدث في الربيع العربي.

إذا كانت محاولة الحصول على الاعتراف بالدولة في الأمم المتحدة تعتبر تهديداً لـ«عملية السلام»، فإن الوقت قد حان للمجتمع الدولي أن يقدم شيئا جديدا بدلا من الازدهار الاقتصادي في قطاعات في الضفة الغربية، الموجه من الجهات المانحة. وسوف يتطلب ذلك وضع حد لسياسة الدعم الأعمى للاحتلال وفي الوقت نفسه رمي المساعدات على الفلسطينيين للحفاظ على هدوءهم -- انه فعلا السلام الاقتصادي! للأسف، فان الإنجاز الأكثر ديمومة لعملية السلام التي انطلقت منذ

عشرين عاما في مدريد هو الاستيطان وإطالة عمر الاحتلال الإسرائيلي. ينبغي على أولئك الذين يعارضون المبادرات السلمية الدبلوماسية والقانونية تقديم رؤية هادفة وفعالة بديلة من اجل تحقيق الحرية والسيادة الفلسطينية التي من شأنها أن تحقق إنهاء الاحتلال وليس مجرد خريطة طريق أخرى لا نعرف إلى أين تأخذنا.

على افتراض أن هذا التغيير الكبير لن يحدث، وردا على أي عقوبات يتم فرضها فينبغي على الشعب الفلسطيني بأن يكون مستعد ويأخذ بزمام المبادرة عن طريق خوض حملة مستمرة لتحقيق حقه في تقرير المصير. إذا وضعنا الجدل حول الآثار القانونية والسياسية جانبا، فيعد قرار التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة في جوهره صرخة استغاثة من شعب سئم مشهداً كافكاوياً مليئاً بالوعود الكاذبة والقيادة المشتتة والتشرد الدائم. لقد جربت الحركة الوطنية الفلسطينية كل شيء، ولكن حتى الآن لم تتمكن من الوفاء بوعدها «بتحرير الأرض والإنسان»، الذي لم تحققه لا للفلسطينيين الذين يعيشون كـ«مواطنين» بدون مواطنة تحت الحكم الإسرائيلي، ولا للاجئين الذين ينتظرون العودة من الشتات.

لذا فلتستأنف عملية التحرر الوطني، ولتتفتح ألف وردة فلسطينية، لربما ينبت الربيع الفلسطيني.

مكانة «الاقتصاد العربي» في دولة إسرائيل*

تتباين الآراء بشأن المستقبل الاقتصادي الذي يواجه الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل. وقد يعتبر صناع القرار والغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلي هذه المسألة هامشية في مسيرة بناء «الاقتصاد الصهيوني»، أي النظام الاقتصادي الذي رافق كل مراحل التوسع في المشروع الاستيطاني اليهودي قبل ومنذ ١٩٤٨. لكن بالنسبة لما يزيد عن ١,٢ مليون مواطن عربي في إسرائيل، فان افتقادهم لقوة اقتصادية ذاتية داخل الاقتصاد الإسرائيلي، رغم اعتمادهم الكبير عليه كمصدر للدخل، وفقدانهم للقاعدة الإنتاجية التاريخية، وإهمال الدولة لمتطلبات تطوير قراهم ومدنهم، والبطالة الواسعة والفقر المدقع، تجعل على الأقل مسألة تحديد احتمالات تنميتهم المستقبلية أمرا حيوياً لهم. الرواية الأكثر رواجا لدى معظم الإسرائيليين، بما في ذلك قطاع ليس صغير من المواطنين العرب، تستند إلى نظريات اقتصادية حول «حتمية» التقارب التاريخي للأوضاع الاقتصادية في المناطق العربية في إسرائيل «الأقل نمواً» بأوضاع الازدهار والنمو الاقتصادي التي تتمتع بها المناطق اليهودية.

تلك هي نفس النظرية التي استندت إليها اتفاقيات أوسلو الاقتصادية والتي «وعدت» بتقارب بين مسار النمو الاقتصادي الفلسطيني في الأراضي المحتلة مع مسار نمو الاقتصاد الإسرائيلي. و تعتمد النظرية تلك الفرضية القائلة انه بحكم التبادل للسلع والخدمات والمهارة العلمية بين اقتصاد كبير ومتقدم من جهة وآخر صغير ومتخلف، لابد ان تتكشف «الميزة-الافضلية النسبية» لكل طرف مما يخلق فوائد تنموية متبادلة من خلال «التفاعل الحر لآليات السوق» وتقليل تدخّل الدولة الاقتصادي باعتباره «تشويها للأسواق».

---

* نشرت بالتعاون مع مجلة «جدل» الالكترونية الشهرية التي تصدر عن مركز مدى الكرمل، حيفا.
http://www.alquds.com/news/article/view/id/364382

ضمن هذه الرؤية ليس هناك اقتصاد عربي وآخر يهودي، بل هناك فقط رابحون وخاسرون ضمن سوق رأسمالي إسرائيلي (بل عالمي) واحد. لكن، ما تغفله هذه النظريات الجذابة فكرياً ليس فقط النقد المتزايد الموجه لها عالميا منذ نشوب الازمة المالية و«الركود الكبير» فحسب، بل فشلها الذريع في الميدان الفلسطيني حيث ان الاحتكاك منذ ١٩٤٨ ،ومن ثم بعد عام ١٩٦٧، بين الاستيطان الصهيوني ومقتضيات بناء الوطن القومي اليهودي من جهة، والبنية الاقتصادية العربية والرأسمال المالي والبشري الفلسطيني من جهة ثانية، لم يولد سوى الاعتداءات المستمرة والمصادرة والسيطرة وتسخيرها لخدمة أغراض المشروع الصهيوني الأوسع، ناهيك عن التباعد المتواصل بين مسار نمو الاقتصاد الإسرائيلي ومسار «الأقاليم» الاقتصادية العربية المنتشرة ضمن دائرتها، في ظاهرة أصبحت تعرف علمياً ب «نكوص التنمية».

ومنذ ستينيات القرن الماضي اعترفت الدولة بضرورة «سد الفجوات» بين الوسط اليهودي و«قطاع الأقليات» وما زالت تؤكد على الحاجة لبرامج تنموية عربية وما زالت تدعي ان موارد الدولة التي يتم تخصيصها للمناطق العربية كفيلة بضمان الازدهار «لجميع المواطنين». لكن لا يمكن إنكار الحقيقة ان الاندماج الموعود لم يحدث ضمن الاطر القائمة: فما زال القطاع الأوسع للفلسطينيين في إسرائيل متخلف عن المواطنين اليهود في جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بلداتهم متأخرة عدة عقود في تنميتها مقارنة بأبسط مستوطنة في الجليل الأعلى أو أية حارة في مدينة يهودية.

قد يحاول السياسيون بدهائهم، كرئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو، تحويل الأنظار عن فشل الدولة اليهودية ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها العرب. هذا التوجه يشكل محور «سياسة الدولة» الحالية التي تعمل جاهدة لتبرئة ساحتها عن عدم القيام بدورها الدستوري والسياسي حيث تحمل القطاع الخاص والشراكات اليهودية-العربية وبعض الصناديق الاستثمارية و«اليات السوق» الأخرى التي يعبدها رئيس الوزراء، المسؤولية الكبرى والعبء المالي لتنمية الاقتصاد العربي في السنوات القادمة بصفته «الحدود الأخيرة» لتوسع اقتصاد الدولة. بينما يتراجع دور الدولة الاقتصادي في هذا الميدان كما في جميع مجالات الاقتصاد الإسرائيلي الرأسمالي المحرر و«المخصخص» و«المعولم». وقد اصبح اليوم ذلك النموذج الاقتصادي الاشتراكي الموجه من قبل الدولة الذي امتازت إسرائيل في بنائه حتى التسعينات عند اجتياح العولمة وسياسات التحرر التجاري والمالي حلماً بعيداً، بل فقد تفكك.

والملفت انه كلما أكدت الدعاية الرسمية والأبحاث «العلمية» والرأي الإعلامي أهمية تطوير «قطاع الأقليات»، كلما تبلور وتجسد مفهوم «الاقتصاد العربي»

المنفصل وتأكدت مكانته المميزة في التجربة التنموية الفلسطينية المتواصلة منذ قرن. ان كل من لا يزال يصدق ان سياسة دولة إسرائيل تهدف إلى دمج الاقتصاد والمواطن العربي أو انها لا تستهدف (ما تبقى) من موارده وتبعيته لمواصلة بناء الاقتصاد الصهيوني، إما يضلل نفسه والآخرين (بقصد عقائدي أو علمي) أو انه يتجاهل (عمداً) أبعاد ودروس ما يحدث في الاقتصاد العالمي وما يدور في شوارع وبرلمانات أوروبا بل ما يحدث في الوطن العربي منذ نهضة شعوبها. فلو نظرنا للسجل التاريخي للتجربة الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل والعلاقة مع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وكذلك التجربة العالمية في تطبيق تلك السياسات الاقتصادية التحررية والمتعارف عليها «بالليبرالية الجديدة»، فهي بجملتها تدل على مدى تناقضها مع المصالح التنموية الفلسطينية في أسوئ حال وعلى تجاهلها لها والضرر فيها في أحسن الأحوال.

من هنا يأتي السؤال أمام كل مواطن ومفكر وسياسي فلسطيني: لماذا نمضي في تكرار التجارب والترويج لسياسات ومشاريع في التعاون والشراكة والتبادل والاستثمار المشترك، على أساس افتراضات علمية خاطئة وافتراضات سياسية من الصعب تحقيقها ووعود اقتصادية كاذبة؟ هل فقدنا تماماً القدرة على التفكير الحر والمبادرة؟ من المؤكد ان اهم عناصر الضعف في الموقف الاقتصادي الفلسطيني عموما هو شراسة الاعتداء الذي يتعرض له ومازال، وتشتته بين المناطق والأقطار والأنظمة، ومحدودية الإنجازات المؤسسية الفلسطينية الخ. كل ذلك يجعل من الاقتصاد الفلسطيني الطرف الأضعف دائما وعلى جميع الجبهات: تابع وهش ومعرّض للسلب والتدهور والعجز الإنتاجي المزمن.

كما قد يعتقد البعض (الشاب او الشايب منهم) باستحالة تحقيق المساواة وتنمية مماثلة لليهود ولذلك من الأفضل محاولة اللحاق بالاقتصاد الصهيوني حسب شروطه وما يمكن كسبه من تقدم مهني هنا ومشروع تجاري هنا ووظيفة خدمية حكومية هناك.

على الرغم من كل ذلك، يجب ألا نسلم بالأمر الواقع أو نخضع لليأس من إمكانية مواجهة هذه الجهود لتهويد فلسطين، وذلك من خلال استذكار نقاط القوة الاقتصادية العربية التي يمكن جعلها سلاحاً قوياً ليس فقط لمقاومة «نكوص التنمية» بل لإعادة بناء اقتصاد عربي في فلسطين، مثلا:- كلما حاولت دولة إسرائيل تطبيق السياسة الاستعمارية المعهودة «فرّق تسد» في المجال الاقتصادي بين المناطق العربية داخل إسرائيل والأراضي المحتلة والقدس العربية، يصبح أكثر ملائماً تحليل المسارات الاقتصادية «للاقاليم» العربية مجتمعة ضمن نفس الرؤية، مما يمكننا من استخلاص دروس مفيدة لكافة فئات الشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته بغض النظر عن الأطر القانونية والسياسية والحقوقية لكل حالة؛ -

وهكذا فانه لم يعد مقبول أو مفيد النظر إلى ما يواجه الاقتصاد العربي في إسرائيل بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في سائر المناطق المجاورة حيث ان السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية والمالية والاستثمارية المتحكمة هي ذاتها أو متشابهة جدا، وفرص التبادل التجاري والمالي والاستثماري العربي-العربي عبر الخط الأخضر وفيرة بل ربما اكثر من الشركات اليهودية-العربية المنادى بها هنا وهناك؛ - بعد ٦٠ سنة من الاندماج الفاشل، فان ثلث الأسر الفلسطينية في إسرائيل فقط يعتمد مباشرة على العمل داخل الاقتصاد اليهودي، بينما يعتاش ثلث آخر من الدخل الوارد من الاقتصاد المحلي والثلث الأخير المقيم دائماً في المناطق العربية يعتاش من الضمان الاجتماعي الإسرائيلي (شيخوخة، بطالة، إعاقة، تقاعد). وهكذا تبرز بشكل جلي ملامح الاقتصاد العربي الصامد رغم جيلين من التهميش، والاحتمالات الكبيرة لتطويره بفضل الرأسمال الفلسطيني «الوطني» والتشبيك الاقتصادي مع الشتات والأراضي المحتلة ومدينة القدس خاصة؛ - خلال العقد القادم ستتوازى نسبة السكان العرب واليهود المقيمين داخل حدود فلسطين التاريخية، بينما ينتج العرب اقل من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الأراضي، مما يشكل تحدي واضح وذو أولوية قصوى: كيف يمكن زيادة وزن وفعالية الإنتاج القومي العربي/الفلسطيني وخلق أسواق ومصالح مالية عربية مشتركة؛ - اهمية، بل ضرورة استخلاص العبر «النضالية» من تجربة صمود البشر على الأرض رغم الاستعمار الاقتلاعي و«القدرة الوطنية» على التكيف مع الهجمة المتواصلة وعدم الخضوع لها (ما يسمى أحيانا «بالرأسمال الاجتماعي»)، مما حال دون تحقيق «الانصهار» في الداخل ال٤٨ وسيحول دون التعايش الأبدي مع السلام الاقتصادي الصهيوني في الأراضي المحتلة.

خلاصة القول، أن جميع الاحتمالات واردة ولا بد من وضع جميع الخيارات في الحسبان. لا يعني فشل التجارب الاشتراكية السابقة بالضرورة عدم جدواها اليوم، كما نشهد يوم بعد يوم في التحولات الكبرى في السياسات لاقتصادية الأوروبية (اليونان، فرنسا الخ). كما وان السياسات الليبرالية المتطرفة بلغت ذروتها وأصبحت في تراجع على جميع الجبهات من الأرجنتين إلى الصين مروراً باليونان، فلا بد أيضا أن تنحسر جدواها ودائرة المعجبين بها في فلسطين، مع بلوغها سقف الممكن لدى السلطة الفلسطينية وبداية انتشار وعي مجتمعي-اقتصادي جديد في إسرائيل بخصوص توزيع الدخل والحماية الاجتماعية.

أمام هذا كله لا نستطيع أن نبقى متفرجين ولا يكفي التساؤل فقط. علينا التفكير في آليات لإعادة اللحمة والتواصل الاقتصادي للفلسطينيين على طرفا الخط الأخضر والتفكير بتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني الكلي، والاستفادة من الادوات المتوفرة والأفضلية النسبية لكل فئة، من حيث رأس المال البشري والمالي.

دور الرأسمال الاستثماري الخاص في التنمية المحلية الشاملة أو البحث عن «برجوازية وطنية» فلسطينية*

من المفيد جداً تنظيم مثل هذه الندوات المتخصصة حول مناطق أو قطاعات اقتصادية أو فئات اجتماعية محددة، طالما تمت ضمن رؤية أشمل تضع الهم الوطني والتنموي في المقدمة، قبل الاهتمام العلمي والسياسي والمالي بهذا الموضوع أو ذاك. وأشدد على هذه النقطة في المقدمة حيث أن كثرة المؤتمرات والدراسات والخطط التنموية الصادرة عن جهات خاصة وعامة ودولية، أصبحت بحد ذاتها تحد تنموي، حيث تضيع البوصلة التنموية الوطنية بين تشتت جهود البحث العلمي المجّرد والنظري (والاستشراقي أحيانا) من جهة، والمصالح والمقتضيات السياسية والمالية العاجلة من جهة ثانية. مثل ذلك التخبط في النقاش غير مقبول فيما يخص موضوع حيوي مثل منطقة الأغوار و أهلها الصامدين، والتي تمثل في آن واحد إحدى أكبر الكوارث التنموية الفلسطينية المعاصرة، وإحدى أهم المناطق لإطلاق جهود إنمائية استراتيجية، إذا كانت ستطلق فعلاً.

ومع أن هذه المنطقة تجسد كتلة من المصالح القومية الاقتصادية والطبيعية والأمنية، فإن احتمالات تحقيق السيادة اللازمة للاستفادة منها في إطار تنموي شامل شبه معدومة في ظل القبضة الاستيطانية الحديدية وغياب القيادة الوطنية الاقتصادية. لذلك فأننا مضطرون للتعامل مع الأمور في جزئياتها وتفرعاتها، على أملٍ أن يكون وضع حجرة هنا وأخرى هناك، والبناء من الأسفل إلى الأعلى سيترك أثراً تنموياً في المستقبل ويروج لنهج عملي للتعامل مع الحاضر الأصعب.

---

* نشرت في موقع جدلية الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٢/٧/٩

http://www.jadaliyya.com/pages/index/6347/دور-الرأسمال-الاستثماري-الخاص-في-التنمية-المحلية-

وقد ألقيت هذه المداخلة في مؤتمر عقدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله حول موضوع: منطقة ج والاغوار – الواقع والمستقبل.

وكما أنه لم يعد من الممكن التحدث علمياً أو سياسياً حول الأغوار دون وضع الحديث في سياقه المادي والجغرافي البشري والقانوني الأوسع، فإنه أصبح أيضاً من غير المفيد محاولة تحديد الدور المحتمل للاستثمار الخاص في الأغوار، أو أي مكان آخر (بقية مناطق ج/الضفة المحتلة/الجليل/غزة)، بمعزل عن البرنامج الوطني الذي يؤطر ويوجه مثل هذا «الدور» كجزء من إستراتيجية تضع الأمن القومي، ببعده الاقتصادي، نصب عينيها. كما ستفشل مرة أخرى أية مبادرات اقتصادية جزئية ومشتتة هنا أوهناك في غياب رؤية تنموية أشمل تعكس الاحتياجات الإنسانية الفعلية والواقع التنموي الحقيقي وتتحرر من المعتقدات والنماذج الاقتصادية غير المناسبة للتعامل مع هذه الحالة الفريدة.

وبعد متابعة شخصية لما يزيد عن ثلاثين سنة من البحث في الوضع الاقتصادي الفلسطيني - في جميع مراحل البناء الاقتصادي ثم الصمود ثم البناء ثم التدمير ثم إعادة البناء حتى يومنا هذا- أستطيع أن أؤكد أنه ما دامت الجهود الفلسطينية تفتقد إلى هذه الشمولية التي تنظر إلى فلسطين كوحدة واحدة أرضاً وشعباً وإنمائياً (بغض النظر عن الأطر السياسية / التنظيمية القائمة المتباينة)، فإن هذه الجهود لن تّولد إلا المزيد من التشتت وهدر الموارد والانقسام في الرأي، بدل التوجه نحو المزيد من الإجماع والوحدة والتنمية فعلاً.

وأوجه هذا التذكير ليس فقط إلى الزملاء في مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي نأمل منها توخي الحذر على ضوء تجارب غيرها من مراكز التخصص التي باتت تفتقد للاستقلالية والنهج العلمي النقدي المميز بسبب سعيها لتصبح مصدر مشورة علمية لصناع القرار الاقتصادي أو التنموي أو الدولي. وكما هو معروف أيضاً فإن المال العام المتحالف مع التمويل الخاص يتأهب هذه الأيام لاستكشاف «الحدود الأخيرة» الاستثمارية المتوفرة في الأراضي المحتلة في أريحا والأغوار. وعلى هؤلاء مسؤولية كبيرة بأن يستدركوا أن بناء «مول» و إسكان سياحي هنا أو مزرعة دجاج ومصنع حجر هناك لن تعوض عما هدرته عقود من الإهمال السياسي الرسمي والاستثماري الخاص لهذه المناطق، وعليهم التصرف هذه المرة بحزم وجرأة وسخاء وشفافية، لكسب أوسع دائرة من المشاركة الشعبية في برامجهم وجعلها ذات فائدة وطنية مستدامة.

وتأتي أهمية هذه الملاحظة اليوم في إطار استحضار كل تجارب الكفاح المسلح والانتفاضة والتفاوض والإدارة الذاتية وأخيراً بناء مؤسسات الدولة، حيث لم يسفر كل هذا النضال والاجتهاد إلى إنجاز هدف التحرر الوطني للشعب الفلسطيني وإحقاق حقوقه الأساسية. مقابل ذلك الفشل نشهد النجاح الهائل الذي حققه قرن من الاستيطان الاستعماري الصهيوني من الجليل حتى الأغوار، الذي أدى إلى «محو الحدود» النضالية المستقبلية بين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني رغم

تزايد الحدود والجدران الممتدة بينهم. هكذا ربما كان من الأجدر أن يكون عنوان محور هذا النقاش «دور الرأسمال الاستثماري الخاص في تنمية الأغوار والنقب»، حيث أن التحديات والفرص متشابهة في المنطقتين.

ومن جهة ثانية، حتى إذا تمكنت الجهود الفلسطينية من صياغة استراتيجية شاملة للنضال السياسي والتنمية الاقتصادية قابلة للتنفيذ ضمن الوضع الراهن، يبقى السؤال وارداً: هل من المجدي للاستثمار أن يهتم فعلاً «بالتنمية المحلية الشاملة»؟ وإذا وجد هذا الاهتمام، هل هنالك إمكانية لتحقيق فوائد متبادلة للطرفين؟ وبعد، تبقى المهمة الكبرى في إيجاد ذلك الرأسمال «الشجاع»، المستعد لخوض «معركة الاستثمار» من أجل التنمية، رغم المخاطر الكبيرة، وبتوقعات أرباح ضئيلة، وبالشراكة مع قطاع عام مقيد الصلاحيات ومنقوص السيادة، وخجول أصلاً من تحمل دور قيادي في العمل التنموي، وذلك على ضوء عقدين من تبني مناهج اقتصادية شددت على ضرورة «إطلاق آليات السوق الحر» وانحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

من الممكن إعادة صياغة السؤال على الشكل التالي: هل توجد طبقة رأسمالية فلسطينية (بورجوازية) قادرة على المشاركة، بما لديها من مال وعلم وموقع دولي، في تحالف سياسي/اقتصادي واسع بقيادة قطاع عام «وطني» مستثمر، لصالح الطبقات الكادحة الأكثر تضرراً من الاستيطان والاستعمار في مناطق منكوبة مثل الأغوار، حتى إذا تناقض ذلك مع مصالحها المالية والاستثمارية الإقليمية والدولية، بل مع مصالحها الطبقية ذاتها؟

اعتقد أن مثل هذه الشريحة النادرة نسبياً قد توجد فعلا في فلسطين رغم تشكك بعض الزملاء الخبراء بأن البرجوازية لا يمكن أن تكون «وطنية» في أية حالة وحتى في الحالة النضالية الفلسطينية. ومن مواصفات هذه الفئة أنها تلعب دوراً محورياً ليس فقط في الاستثمار في «التنمية»، بل أيضاً في استقطاب كل من الاستثمار العام الضعيف أصلاً، والمعونة الدولية الهادفة، والرأسمال المحلي المتردد. وقد يكون مشروع منطقة أريحا الصناعية نموذجاً جديداً ملموساً لمثل هذه الديمومة، لكن من المبكر التكهن بذلك.

من جهة ثانية، يجب التذكير بأن هذه الشريحة لن تنجح في جذب الاستثمار الفلسطيني «الجبان» المرتبط عضوياً ببنية التكوين المالي العربي والعالمي (وهو ليس بقليل)، إلا مقابل مكاسب اقتصادية كبيرة ومضمونة، بما في ذلك ما يمكن أن تضر المصالح الأساسية لمجتمعات وبيئة المنطقة وحقوق أهلها، الذين من المفترض أن يشكلوا الهدف الرئيسي لأي «استثمار من اجل التنمية». وفي أي حال من الأفضل الابتعاد عن مثل تلك النماذج المسماة بـ«الشراكات العامة الخاصة»

في مراحل التحرر الوطني لما تحملها من مخاطر اقتصادية - جراء دورها في تمرير «الخصخصة» - وسياسية - نظراً لارتباطاتها الوثيقة مع مراكز نفوذ أميركية وأوروبية وأحياناً، إسرائيلية، معادية أو غير معنية بالتنمية أصلاً.

من النواحي النظرية والمفاهيمية هذا كله جيد ومشجع، لكن إذا نظرنا إلى الخريطة الرأسمالية المحلية على أرض الواقع، لن نكتشف مشاريع اقتصادية غير مألوفة أو جهود رائدة من قبل الاستثمار الفلسطيني، خاصة وأن هذه المناطق بقيت هامشية في ذهن المخطط الحكومي أو الاستثماري منذ زمن بعيد. للأسف، بعد مضي تقريباً عشرين سنة من إطلاق حملة غزة-أريحا أولاً وحلم سنغافورة الشرق وغيرها من الوعود غير المحققة للشرق الأوسط الجديد - رغم بعض الاستثناءات، فإننا لا نجد خارج مناطق (أ و ب) سوى زراعة عطشة وسياحة نائمة وصناعة متأخرة وتجارة مختنقة ومجتمعات محلية معزولة.

لا بد من التوقف هنا لحظة لاستدراك الأهمية التنموية الاستراتيجية الكبيرة لمنطقة الأغوار خاصة ومناطق ج عموماً، والتي لا تنحصر في إمكاناتها الزراعية الهائلة (والتي تستغلها المستوطنات إلى أبعد حدود) وحصة فلسطين من ثروات البحر الميت، بل تمتد إلى موقعها الحدودي وكونها بوابة فلسطين التجارية والبشرية التاريخية إلى العمق العربي، بالإضافة إلى احتمالات التطوير السياحي (التاريخي والطبيعي) والصناعي المرتبط بالزراعة والموارد الطبيعية. كل هذه العناصر مجتمعة تشكل حافزاً كبيراً للاستثمار العام والخاص، لكنه واجب علينا التساؤل: لماذا أغفلت هذه الاحتمالات طوال هذه الفترة وترك الشعب الفلسطيني في هذه المناطق ليواجه الاستيطان الزاحف وحيداً، دون من يساند صمودهم أو من يهتم بالاستثمار بمستقبلهم وبتأمين معيشة كريمة وعمل حسن؟ هل هناك تغيير في المناخ أو في الرؤية يجعل مثل هذا الاهتمام مجدياً أكثر أو مبرراً اليوم؟ أما أن جدوى الاستثمار في مناطق (أ و ب) بلغت ذروتها وبالتالي البحث جار عن مناطق جديدة للتوسع الاستثماري؟ في أية حال من الضروري أن لا يتحول أي اهتمام استثماري جديد في مناطق جديدة إلى شكل من أشكال التعامل الفلسطيني مع سلام اقتصادي في مناطق ج بعد ٣ سنوات من سريانه في مناطق (أ و ب).

عند البحث عن قطاعات استثمارية محتملة في المناطق البعيدة حالياً عن نفوذ السلطة والمفتوحة مبدئياً أمام رأس المال، قد نحدد عدداً لا بأس من القطاعات «الواعدة» من زراعية وتصنيع زراعي وخدمات مترافقة، وصناعات معتمدة على المصادر الطبيعية، ناهيك عن السياحة والطاقة البديلة. لم تخلُ فلسطين يوماً من احتمالات تنموية حقيقية وموارد متنوعة كانت وما زالت، كفيلة بتوليد نمو اقتصادي إذا أحسن توظيفها ورعايتها وطنياً بدلاً من مجرد «استغلالها» مالياً. وإذا افترضنا توفر الرؤية والإرادة التنموية الوطنية حقاً، وإذا أقررنا بأن هناك

مجالات محتملة لاستثمارات عامة-خاصة مجدية (أو على الأقل غير خاسرة)، فمَن هم هؤلاء المستثمرين الشجعان الذين سيخوضون مثل هذه المغامرة؟ وكيف يجب التعامل معهم في إطار الإستراتيجية التنموية الوطنية العتيدة؟

إن القطاع الخاص الفلسطيني ليس جسماً متجانساً، بل يتكون من عناصر مختلفة الحجم والقوة والانتشار ويمكن تحديد أهم شرائحه كالتالي: غالبية القطاع الخاص مكونة من منشآت صغيرة أو متناهية الصغر في كافة المناطق، وليست من الحجم الاقتصادي الكافي للتحدث عن دور استثماري لها لا في الأغوار، ولا حتى في مصانعها المستهلكة والمفتقدة للتكنولوجية اللازمة لتوليد دورة من الإنتاجية المرتفعة وإعادة استثمار الأرباح في المزيد من التقدم. ومن الأهمية البالغة ألا تمحى من بنية الاقتصاد المحلي أو تهمش تلك الشريحة الرأسمالية المحلية الواسعة والصامدة، في إطار المشاريع الضخمة المفروضة من الأعلى تحت شعار «التنمية المجتمعية». بل يفترض أن تصبح هذه الحلقة الأدنى في سلم الرأسمال الفلسطيني، الهدف لأي استثمار كبير مستقبلي.

ثم هناك رأسمال محلي كبير نسبياً، أكثره في إطار شركات عائلية ناجحة وبعضها تطورت إلى شركات مساهمة عامة، كونت أصولها أساساً من خلال الوساطة التجارية والعقارية والخدماتية منذ التسعينيات، وبرز خلال العقد الماضي في وسطها شريحة «تصنيعية» مميزة توجه مبادراتها الاقتصادية والاستثمارية إلى الأسواق المحلية وجزئياً إلى أسواق التصدير القريبة أو البعيدة. وهذا المال المحلي المتراكم حذر جداً من المغامرة في استثمارات غير مضمونة خارج نطاق إقامتها المحلية المباشرة (الخليل ورام الله ونابلس خاصة) والقطاعات الاقتصادية التي اعتاد التعامل معها. ورغم حجمه المتواضع نسبياً، فإنه ليس جباناً أو تقليدياً، بل على العكس، فإنه مال جريء ومبدع ومرن ومربح، ويجب أن يشكل العامود الفقري للاستثمار الفلسطيني الخاص في إطار إعادة رسم الخريطة الاقتصادية الوطنية، حيث يعرف زقازيق «الشارع» الاستثماري والاقتصادي المحلي أفضل من غيره، وحاسته الفطرية بشأن المخاطر الاقتصادية بمثابة البوصلة في مرحلة «الاستثمار من أجل الصمود» القادمة.

وأخيراً هناك نموذج المستثمر الفلسطيني الكبير (والمتناهي الكبر) الذي راكم رأسماله في الشتات وخاصة في دول الخليج منذ عقود وأعاد جزء منه إلى الوطن (وعاد قلة من هؤلاء للإقامة في الوطن). وأسس شركات استثمارية في مختلف القطاعات، وأقام صفقات أحيانا لتقاسم «الريوع» مع السلطة وبادر أحياناً إلى المغامرة، لكن دون التخلي عن هدف الربح المعلن والفعلي. وبعض هذه الاستثمارات مجدية وأخرى غير مربحة وبعضها قد تعتبر «فاسدة»، لكن جميعها تدل على حافز ثنائي أمام مثل هؤلاء المستثمرين: إمكانية توظيف

فائض رأسمالهم في فرص استثمارية «عذراء» (ما يسمى باستثمارات «الحقول الخضراء») بمخاطر متوسطة، ثم إمكانية الاستفادة من هويتهم وانتمائهم الفلسطيني كونهم «مستثمرين وطنيين» يتوقعون بعض الميز والحوافز والإعانات أمام المستثمر الأجنبي العادي، غير المعني بالتنمية.

ومن المؤكد أن لهذه الشريحة الأخيرة الدور الريادي والقيادي في تعبئة الموارد اللازمة، لكنها غير مرتاحة من السياسة الاقتصادية المتبعة تجاهها من قبل السلطة التي باتت تتقلب ولم تعد تحترم «العقد الوطني» بمحاباة السلطة السياسية للقطاع الخاص وحماية مصالحه. كما وأن هذه النواة الصلبة للقاعدة الرأسمالية الفلسطينية غير مستعدة لخوض المعركة الاستثمارية وحيدة. وطالما لم يتم ربط نشاط هذه الطبقة بالرأسمال العام والاستثمار المحلي الخاص والقاعدة الإنتاجية والتجارية المحلية لتعزيز عناصر الطلب المحلي الكلي، فإن مخاطر لجوئها إلى البحث عن الربح السريع والصفقات السرية بعيدة عن الهم التنموي، أمر وارد بسبب علاقة هذا الرأسمال الفلسطيني بالشركات الخليجية والعالمية القابضة العملاقة التي ليست مجرد تعبير عن النمط الطبيعي لحركة المال في اقتصاد عالمي «معولم» و«مأمول»، بل هي علاقة حيوية وعضوية يجب عدم التقليل من شأنها ومن آثارها المحتملة على عملية دراسة الخيارات واتخاذ القرار الاستثماري، حيث أن مصالح هذا النوع من الرأسمال لا تلتقي عادة بمصالح اقتصاد منكوب ومقيد ومقزم كالاقتصاد الفلسطيني.

توجه الرئيس الشهيد ياسر عرفات ذات يوم إلى نخبة من رجال المال الفلسطينيين، متسائلاً: أين روتشيلد فلسطين؟ وكان أبو عمار على حق بمطالبة الرأسمال الفلسطيني بالارتقاء إلى دوره الوطني التاريخي الطبيعي مثل ما حدث في جميع تجارب التنمية بما في ذلك أثناء مراحل التحرر الوطني. وكان محقاً بتوقعه بأنه دون المال الموظف وطنياً لا يمكن إقامة الوطن. وكان يعلم جيداً أن النموذج الاقتصادي الاشتراكي الموجه الذي امتازت الحركة الصهيونية ببنائه بتمويل البرجوازية اليهودية العالمية لصالح الطبقات الكادحة اليهودية المستوطنة، كان كفيلاً بوضع الأسس الصلبة لبناء دولة عصرية قوية.

وفي إجابتهم الشجاعة (والأسطورية) كان هؤلاء الرأسماليين على حقٍ أيضاً عندما ردوا على القائد: نعم، لكن أين بنٍ غوريونٍ فلسطين؟ للمال أيضاً الحق بالمعاملة الحسنة والشفافة وبصفته شريكاً رئيسياً في مشروع بناء وطني يضم، ويجب أن يفيد، جميع الشركاء والفئات الاجتماعية والشرائح الاقتصادية المعنية. كما أنه صحيح أنه دون قيادة سياسية تتمتع بالشرعية والمصداقية والمهنية والاستقلالية، فإن مائة روتشيلد لن يكونوا كافين لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني وموارده الطبيعية الغالية (المعدنية والمائية والنفطية والطاقة والبشرية) من المزيد من النهب والاستنزاف والهدر.

إذا اعتبرنا أننا في هذه المداخلة اكتشفنا مجدداً «برجوازيتنا الوطنية» وأعدنا لها بعض هيبتها التي فقدتها في خضم التجارب الصعبة في الميدان، من صفقة الاتصالات لمشاكل تقلبات سوق الأوراق المالية، للجدل الدائر حول مشاريع الإسكان النموذجية وغيرها من المطبات التي اعترضت الكثير من نشاط الرأسمال الكبير في الرأي العام والسياسي، فهذا لا يعفيه عن الالتزام «بالمصلحة الوطنية» وعن السعي ليس فقط لتحقيق «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، بل لخلق مفهوم جديد، إن لم نقل جبهة مقاومة جديدة، يمكن أن يسمى بالاستثمار من أجل الصمود والبناء.

ومثل هذه الجبهة يجب ألا تنحصر في مناطق محددة بل يمكن أن تشمل نشاطات استثمارية متكاملة، ومكملة بين دور القطاعين العام والخاص (بشرائحه الثلاثة المذكورة أعلاه)، بإشراك مستثمرين فلسطينيين من الداخل حينما يمكن ذلك، تستهدف فيما بين ما تستهدفها:

١) تقوية القاعدة الإنتاجية المحلية الزراعية والصناعية والخدمية

٢) توسيع رقعة الأسواق العربية المحلية

٣) توفير البنية التحتية والمرافق العامة اللازمة للإنتاج والتجارة،

٤) تقوية عناصر التشبيك الاقتصادي الذاتية وتقليل الارتهان للاحتلال وللاقتصاد الإسرائيلي من خلال تقوية الروابط المالية والاستثمارية والتجارية مع العمق العربي والإقليمي.

٥) أخيراً وليس آخراً، يجب أن يصب كل ذلك في تثبيت الإنسان الفلسطيني على الأرض وتعزيز مقومات صموده «المقاوم.»

إصلاح بروتوكول باريس في عامه العشرين: أسئلة وأجوبة لإرضاء الإصلاحي العنيد* (مع هبه الحسيني)[1]

لى طول برج المراقبة، رصد الأمراء المشهد،
والنساء يرحن ويجئن والخدم حافي الأقدام.
بعيداً في الخارج، مُواء القط البرّي،
اقترب فارسان، وعَوَت الرياح.
(بوب ديلان، «على طول برج المراقبة»)

يأتي هذا المقال، كغيره من المقالات التي ستنشر خلال هذه السنة دون شك، ليذكرنا أن عام ٢٠١٣ هو ذكرى مرور عقدين على توقيع إعلان مبادئ أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. إن صمود ذلك الإتفاق الذي كان يفترض أن يكون لمدة خمس سنوات مؤقتة، أصبح موضع دراسة وإهتمام متزايد من قبل كل من صانعي السياسات والأكاديميين والمنظمات الدولية والجهات المانحة والجمهور الفلسطيني بشكل عام. في حين أن مثل ذلك الإهتمام كان متوقع، لدواعي حنين العودة إلى مرحلة عملية السلام في التسعينات ولضرورة تغذية «طواحين وسائل الإعلام» بمثل هذه «الأخبار»، فإن بعض ركائز إطار أوسلو الأساسية، بما فيها الاقتصادية، تواجه تحديات متزايدة على الأرض اليوم.

صحيح أن الركيزة الأساسية لأوسلو، التعاون الأمني الإسرائيلي- الفلسطيني، أضحت اليوم متينة وغير أنها قابلة للمساس بها - كونها كانت وما زالت «السر الدفين» لترتيبات أوسلو من وجهة النظر الإسرائيلية. مع ذلك يتم إختبار متانة

* نشرت في موقع جدلية الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٤
http://www.jadaliyya.com/pages/index/11959-/إصلاح-بروتوكول-باريس-في-عامه-العشرين___أسئلة-وأجوبة

[1] هبة الحسيني: محام دولي

هذا التنسيق يومياً عند نقاط التماس من قبل شعب ضاق صدره من هيمنة منطق «الأمن الإسرائيلي أولاً». لكن «ترتيبات الحكم الذاتي» والنظام السياسي الذي أوجدهما أوسلو فقدا مصداقيتهما، وسأم الشعب الفلسطيني من عدم تحقق الوعود بالتحرير وإقامة الدولة. وفي ذات الوقت، أخذ نظام سياسي إنشقاقي «يحكم نفسه» يتجذر في غزة، وهكذا لا نتمتع بحكومة فلسطينية واحدة فقط، بل بحكومتين متوازيتين كما يصورهما العالم أحياناً. أو كما يرانا الآخرون أحياناً.

كانت الفرضية الرئيسية الثانية في وعد أوسلو في إمكانية تحقيق التعاون الإقتصادي الإسرائيلي-الفلسطيني-العربي-الدولي، الذي كان بدوره سيؤدي إلى توفير الازدهار للشعب الفلسطيني. وجاءت الإحتجاجات الشعبية في أيلول ٢٠١٢ في كافة أنحاء الضفة الغربية لتتنكر لهذه الفرضيات التي كانت أصلاً ساذجة ولم تخضع لتقييم نقدي في الأوساط السياسية الرسمية سوى مؤخراً. وضمن أهداف الغضب الشعبي كانت الدعوة إلى إلغاء بروتوكول باريس بشأن العلاقات الإقتصادية المرفق بإتفاقية أوسلو كونه أداة رئيسية لنظام السيطرة الإستعمارية الإسرائيلية والإحتلال والحرمان من السيادة.

لم يركز الإهتمام الشعبي على أطر البروتوكول أو أوسلو بقدر ما وجه اللوم إلى السياسيين القائمين على إدارتهما. ورداً على منتقديه، كرر رئيس الوزراء سلام فياض في عدة مناسبات، بأنه لم يكن المسؤول عن التفاوض على البروتوكول وأن حكومته واجهت وضعاً صعباً في تنفيذه، في الوقت الذي كان يواصل التأكيد بأنه يرى فيه الإطار الأنسب للإقتصاد الفلسطيني. لم تنجح التعبئة الشعبية بإثارة نقاش عام أو سياسي حول إيجابيات وسلبيات البروتوكول وأبعاد المضي بتطبيقه، عدا بعض المقالات وعناوين الصحف هنا وهناك. بينما تبلور إجماع متعاظم مع مرور السنين (وليس فقط من قبل الفلسطينيين) على ضرورة إعادة النظر أو التفاوض بشأن البروتوكول، فأن الطرف الوحيد الذي يرفض ذلك قطعاً هو إسرائيل.

ويبدو من تراجع أهمية مسألة البروتوكول على أجندة المطالبات السياسية، بأن الإستياء الشعبي من حالة العلاقات الإقتصادية الإسرائيلية-الفلسطينية لم يصل حتى الآن أبعد من التعامل السطحي مع الموضوع وعدم تناوله في جوهره. كانت هذه العلاقة على مدار أكثر من عشرين عاماً والخيارات المستقبلية مراراً وتكراراً موضوع دراسة وتحليل، دون التعرض لها من حيث المبدأ ودون تغيير يذكر في الوضع الراهن، وبالرغم من التدهور الكبير في الأوضاع الإقتصادية بالمقارنة مع «العصر الذهبي» التي جسّد ما بعد أوسلو. أضف الى ذلك، فمن المرجح أن ميزان القوة الإقتصادية والسياسية المتشبثة بحل الدولتين (على كلا الجانبين من العادلة)، غير جاهز «لفتح» بروتوكول باريس، وهو ملحق في إطار إتفاقية أوسلو الأوسع، مما قد يضع حزمة أوسلو الكاملة تحت المجهر. والقضية التي أحيت إهتمام الخبراء وأدت

إلى التعبئة العامة مؤخراً هي أزمة السلطة الفلسطينية المالية وإنقطاع الرواتب. ويدور النقاش حول العجز الثنائي في كل من الفجوة بين تعهدات الدول المانحة وتسديدهم لها من جهة، وإعتماد السلطة الفلسطينية على حسن نوايا سلطات الاحتلال لتحويل الإيرادات العامة الفلسطينية من جهة ثانية، وكأنه من الممكن معالجة هذه الأزمات بمعزل عن إعادة النظر في البروتوكول أو في إتفاقيات أوسلو.

لم تكن المسائل الاقتصادية، غير القابلة إلا لمعالجة مؤقتة، هي وحدها التي أثارت الإحتجاجات العامة (الضرائب، التضخم، العمالة، الرواتب، الأجور، المديونية الأسرية، الفقر، توفير المرافق العامة). ولا يبدو في متناول اليد حلٌ دائمٌ لأي منها. لكن الترابط الواضح بين المشاكل الإقتصادية وأسس البروتوكول سيبقى أمراً يؤكد نفسه ويفرض الإهتمام به، مما سيدفع بالجهود على الأرجح نحو إعادة هيكلة البروتوكول نظرياً وفي الممارسات التطبيقية له أيضاً . لذلك ليس مفاجئاً بأن تكون الدوائر الفلسطينية والدولية عادت مجدداً للتساؤل حول ما كان ممكناً، وكيف يكون من الممكن، تعديل البروتوكول أو تحسينه. أو، بخلاف ذلك، إعادة النظر فيه كإطار مناسب للعلاقات الإقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، بل للتنمية المستقبلية للإقتصاد الفلسطيني ولإقامة دولة فلسطين المستقلة.

علينا أن نتوقع جهوداً من قبل أطراف مختلفة ترمي إلى إعادة الإعتبار للبروتوكول أو الحفاظ على أوسلو بدافع النوايا الحسنة لبعض الأوروبيين والإسرائيليين وأصحاب الفكر الليبرالي والمؤمنين بإمكانية إنقاذ الحل القائم على أساس الدولتين من خلال تجديد البروتوكول وإطالة حقبة السلام الإقتصادي الإسرائيلي. أو طرح نموذج أمريكي جديد له. كما من المتوقع أن يجد مخططو الإستعمار الإسرائيلي مصلحة في «تطوير» البروتوكول الذي تكبد تراجعاً في صورته أمام العامة، رغم صموده «القانوني» أمام موجة الإحتجاج الصاخب ضده. أما المنظمات الدولية والجهات المانحة الرئيسية التي لها مصلحة في هيمنة التجربة الليبرالية الجديدة التي خلقتها أوسلو/باريس. قد ترى (على الأرجح) مصالحها في الإبقاء على البروتوكول و«تحسينه»، كاستراتيجية ترشد تدخلاتهم في المرحلة القادمة.

وقد يفكر صناع القرار الإقتصادي وأصحاب المصالح التجارية بأن البروتوكول لا يزال يمثل الإطار الأمثل للتنمية الفلسطينية بالرغم من كل الأدلة التي تشير إلى خلاف ذلك. وفي حين أن الجمود السياسي لا يشجع السلطة الفلسطينية على مساعي إعادة التفاوض لتحسين البروتوكول، فإن أي استئناف لعملية سياسية سيتطلب حتماً عملية إقتصادية متوازية، خاصة في ضوء الطلب الذي ما زال عالقاً من قبل السلطة الفلسطينية من إسرائيل في أيلول ٢٠١٢ لإعادة مناقشة البروتوكول. ناهيك عن المقترحات الأميركية الأخيرة بشأن تفعيل المسار الإقتصادي (مع وعود بعدم تفضيله على المسار السياسي).

بصفتنا مراقبين نتابع قصة (ومتاعب) البروتوكول في مضمونه وفي تطبيقه منذ نشأته، نود هنا عرض رؤيتنا الخاصة بغية كشف ما يمثله البروتوكول اليوم. وندرك أنه في خضم ما يتم تداوله حول إحتمالات إنهيار أوسلو أو حول بدائل عن السلطة الفلسطينية. فإن تجديد الحجج المؤيدة للتخلص من البروتوكول قد يبدو كلاماً معاداً. فيما يلي نقدم هذه الرؤية الخاصة حول بعض الإجابات لأسئلة متداولة حالياً ومتعلقة بعملية إصلاح البروتوكول، نعتقد أن العديد من الأطراف المعنية تبحث اليوم عن إجابات عنها. نتمنى بذلك توفير بعض الوقت والجهد على من يحاولون بعث الحياة في بروتوكول يحتضر يوماً بعد يوم. وربما سيشجعهم هذا الجهد المتواضع على طرح الأسئلة اللازمة حول كيفية تأمين تطلعات التنمية والأمن الإقتصادي الفلسطيني، بدلاً من المضي في محاولة يائسة لجعل العلاقات الإقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، التي تعد غير متوازنة بطبيعتها، «مثالية نسبياً» في سياق الإحتلال القائم.

السؤال الأول: هل ما يتضمنه البروتوكول من ثغرات وأوجه القصور في التنفيذ، تعتبر مشكلة غير قابلة للحل؟

نعم، كونه من المسلم به من قبل المنظمات الدولية المتابعة لهذا الملف أن هناك تسرباً مالياً، كما أنه ومنذ مدة طويلة هناك صعوبة في تقديم الشكاوى من قبل الفلسطينيين وذلك لضعف نسيج البروتوكول، ويرجع هذا إلى كون آليته مرهقة ومكلفة وغير شفافة حيث أن المعلومات كلها في يد وزارتي الدفاع والمالية الإسرائيلية.

وأكدت دراسة موثقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار أمريكي تتسرب سنوياً إلى الخزينة الإسرائيلية بسبب ضعف الرقابة الجمركية الفلسطينية، وترتيبات وأنظمة متقادمة، والتهرب من دفع الضرائب الذي أصبح ممكناً بموجب (عدم) تطبيق البروتوكول. وتراكم هذه المبالغ سنوياً منذ ٢٠٠٧ (في ٦ سنوات) يساوي العجز المالي للسلطة الفلسطينية المتراكم منذ عام ٢٠٠١، الذي وصل إلى نحو ١,٥ مليار دولار أمريكي في ١٢ سنة. ومع أن المناقشات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عام ٢٠١٢ تناولت إجراءات جديدة لمنع تسرب الإيرادات المالية، فإن المصادر الإسرائيلية الرسمية لم تعترف حتى الآن سوى بتسريب مالي تقدره بحوالي ٧٠ مليون دولار سنوياً. بالتالي، فإن أية محاولة لتأمين الإيرادات التي فقدت حتى الآن ستكون على الأرجح مهمة مستعصية.

إن إحدى نقاط الضعف الأكثر استدامة التي يفرضها البروتوكول على مستوى التصميم والسياسات الإقتصادية هي غياب وجود عملة وطنية، مما يحول دون اللجوء إلى سعر الصرف وأدوات إدارة الإقتصاد الكلي الأخرى. كما أن تحويل التجارة إلى إسرائيل (بدلاً من إنشاء تجارة جديدة مع شركاء آخرين)، يعد من الأعباء المزمنة التي تحول دون إنشاء إقتصاد فلسطيني قوي،

والأهم من ذلك أن التعريفة الجمركية في إسرائيل قد تعتبر مناسبة لإقتصاد يتمتع بصناعات متقدمة وقادر على الإنفتاح الخارجي. لكن هيكل التعرفة اللازمة لإعادة بناء الإقتصاد الفلسطيني وتمكينه من الوقوف على قدميه ليتمكن من المنافسة على الصعيد الخارجي، يتطلب سياسات تجارية مختلفة تماماً، كون أن المطلوب هو سياسات تجارية تصب في خدمة المصالح التنموية وليس العكس. لكن موقف الجانب الإسرائيلي والإتحاد الجمركي بين الإقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي لا يسمحان بذلك، في كل المجالات تقريباً. مع أن البروتوكول يبقى الخيار الأقل رغبة من الزاوية الفلسطينية التنموية، إلا أنه يبقى الخيار الأمثل من وجهة نظر القوة القائمة بالاستعمار كونه يتيح الوصول إلى أقصى الأسواق والإيرادات، كما ينسجم مع مصالحه وأنظمته الأمنية.

قام البنك الدولي بالثناء على الموقف الذي تبلور لدى السلطة الفلسطينية منذ ٢٠٠٠ وخاصة تحت وطأة إجراءات الفصل الإسرائيلية بعد ٢٠٠٢، في المطالبة بتفكيك الإتحاد الجمركي وتأسيس نظام تجاري فلسطيني مستقل. لكن السلطة عادت وأكدت في السنوات الأخيرة التزامها بالبروتوكول. وبذلك جددت الحجج الواهية لدى البعض والتي كانت شائعة في التسعينيات والإعجاب به كأفضل صيغة متاحة، متجاهلةً رأي أكثر أصحاب الخبرة والتجربة الفلسطينية ذاتها. ومهّد ذلك للبنك الدولي بدوره لينقلب على موقفه السابق، وعاد في دراسته في عام ٢٠١٢ للترويج بأن نظاماً تجارياً فلسطينياً مستقلاً ليس أفضل البدائل المستقبلية. وعلى أي حال فإن الوضع الميداني الفعلي يؤكد عدم جدوى إدارة إتحاد جمركي لصالح تنمية الإقتصاد الفلسطيني وعدم واقعية تطويره بإتجاه «منطقة تجارة حرة» مع إسرائيل، التي تتطلب إلغاء جميع إجراءات الفصل القائمة منذ ١٠ سنوات.

السؤال الثاني: هل هناك أية دروس يمكن استخلاصها من التعديلات التي حصلت على بروتوكول باريس منذ عام ١٩٩٤؟

ليس كثيراً، حيث أنه لم يتم إجراء أية تعديلات متفق عليها تتعلق بالبروتوكول، على الرغم من إضافة بعض السلع وتعديل للكميات التي يسمح البروتوكول بإستيرادها من الدول العربية والإسلامية. إلا أن ذلك لم يتطلب تعديلات لنص البروتوكول الذي ما زال على الورق كما تم صياغته في ١٩٩٤.

كما وأن السلطة الفلسطينية لم تعمل على متابعة إحتمالات التعديل في المجالات التي كان من الممكن إعادة التفاوض بشأنها. وكان الاستثناء الوحيد في مفاوضات كامب ديفد عام ٢٠٠٠ عندما نجح كبير المفاوضين، وزير الإقتصاد السابق ماهر المصري، في التوصل لموافقة من حيث المبدأ من وزير المالية الإسرائيلية على التخلي عن الاتحاد الجمركي لصالح منطقة التجارة الحرة، الذي لو حصل كان

سيلغي البروتوكول وليس فقط تعديله. والفائدة الأهم التي كان يمكن للطرف الفلسطيني إكتسابها من هكذا إطار كانت (وما زالت) حرية تدفق العمالة، التي كانت مسألة غير مقبولة إسرائيلياً في ٢٠٠٠ ومن المؤكد أنها أصبحت غير واقعية اليوم.

بحلول عام ٢٠٠٢ سعى الوزير ماهر المصري والسلطة الفلسطينية وفي مواجهة سياسة الفصل الإسرائيلي، لإعادة تقييم تكاليف وفوائد الإنفصال عن الإقتصاد الإسرائيلي. كما سعت السلطة الفلسطينية لبضع سنوات لبناء قنوات تجارية جديدة للشرق العربي ودراسة كيفية إعادة صياغة العلاقة التجارية مع إسرائيل بحيث تصبح فلسطين منطقة جمركية منفصلة (ما يسمى «بالمعاملة بدون تمييز»، عندما لا تمنح الإتفاقيات التجارية مع إسرائيل تفضيل على الشركاء الآخرين). لكن مع انتهاء الإنتفاضة وإعادة فرض السيطرة الإسرائيلية انحسرت آمال الفلسطينيين في الخروج من القبضة الخانقة للإتحاد الجمركي. لذا فإن النقاش اليوم حول تعزيز دور الإتحاد الجمركي يرقى إلى المفهوم القديم للجنون وهو: فعل الشيء نفسه مراراً وتكراراً وتوقع نتائج مختلفة.

السؤال الثالث: وضع البروتوكول لجنة إقتصادية مشتركة كآلية للإشراف والتحكيم، في حين ناقشت آليات ملحقة بها قضايا تجارية واقتصادية أخرى، فهل تصلح اللجنة اليوم لتكون بمثابة قناة لتسوية الخلافات؟

كلا، لم تصمم اللجنة المشتركة كآلية للتحكيم التجاري، لأنها استندت إلى مرحلة انتقالية من خمس سنوات من الحكم الذاتي، وإعتبرها الطرفان فترة قصيرة لإدارة البروتوكول بما فيه من سلبيات، بدلاً من السعي الجدي لبناء إتحاد جمركي يعمل بشكل صحيح.

استخدمت إسرائيل اللجنة أساساً كملتقى لكي تثير السلطة الفلسطينية الشكاوى الإدارية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول، ثم تقرر اللجنة بعض المعاملة لها، حسب المزاج السياسي الإسرائيلي المتقلب، ثم تُحال متابعتها عادة إلى لجنة فرعية على المستوى التقني، والتي يمكن لها أن تجتمع لمدة شهور قبل الموافقة على أية خطوة معينة، لتتم على نحو تدريجي وإستجابة للمطالب التجارية العابرة لا كجزء من أية عملية للتعاون الإقتصادي الإستراتيجي. في نهاية التسعينيات كانت لا تزال تُعقد إجتماعات اللجنة بعد إتفاقيات وأي ريفر عام ١٩٩٨، وتم إحياء صورها بعد الموافقة على بعض الملاحق بقوائم «أ» و «ب» والتي كانت قد طالبت السلطة الفلسطينية بها لعدة سنوات. لكن أصبحت هناك سيطرة على نحو متزايد على اللجنة من قبل وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية، بدلاً من وزير الإقتصاد والتجارة (أو المالية) الذي من المفروض أن يكون هو من يوجه التفاعل الفلسطيني مع اللجنة المشتركة.

هكذا، نجحت إسرائيل في التلاعب باللجنة كإحدى الأدوات «الثنائية» للإحتلال طويل المدى، مما أدخل مسؤولي السلطة الفلسطينية في منطق التعاون والتعامل مع الطرف الإسرائيلي بدلاً من الخوض في عملية بناء دولتهم. منذ عام ٢٠٠٠ أصبحت أعمال اللجنة على المستوى الوزاري مجمدة، بإستثناء جلسة واحدة قصيرة (لم تكتمل) في عام ٢٠٠٩. وتستمر اليوم إجتماعات بعض اللجان الفرعية لإدارة الشؤون اليومية، وهي أساساً آليات تنفيذية لإسرائيل لتبلّغ السلطة الفلسطينية بإيرادات المقاصة المستحقة لها، والتغيرات في القوانين أو التعريفات الإسرائيلية، وغيرها في الإتجاه «التنسيقي» الأحادي. وببساطة، فإن اللجنة في حالة موت سريري وليس هناك جدوى من محاولة إنعاشها، أو بعث الحياة فيها مجدداً من خلال التمني.

السؤال الرابع: نظراً لتأثير الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة على الإقتصاد الفلسطيني والتجارة وإيرادات المقاصة، وإمكانية فتح الحدود مع مصر مستقبلاً، هل يمكن أن تشكل إعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على معبر رفح خطوة نحو إصدار بروتوكول ؟٢

كلا، حيث أن الظروف الجديدة في قطاع غزة هي ترجمة الأمر الواقع (وإن لم يكن بحكم القانون) لإنهاء سريان البروتوكول في ذلك الجزء من فلسطين. وفي إطار الإستراتيجية الإستعمارية لتقسيم الشعب الفلسطيني وحكم كل جزء منه بنظام «مناسب»، فإن فك الإرتباط مع غزة وفّر لإسرائيل فرصة ذهبية لإلقاء العبء الإقتصادي على الطرف الفلسطيني، ولتسهيل ذلك إعتبرت إسرائيل القطاع كياناً معادياً.

وفي غضون بضع سنوات من فك الإرتباط من الإحتلال المباشر، حذفت إسرائيل رمز غزة من كتاب التعريفة الإسرائيلية، مما أبرز قدرتها على إضعاف الروابط الإقتصادية من جانب واحد مع مثل هذه «الأراضي المعادية». والفجوة القائمة بين السلطة الفلسطينية وحكومة حماس منذ عام ٢٠٠٧ ما زالت تعمق ذلك وتساهم في دعم تلك الإستراتيجية الإسرائيلية. وأصبحت كلتا المنطقتين منفصلتين من الناحية المالية وتعتمد كل واحدة على إسرائيل أو على الجهات المانحة للتجارة وللإغاثة الإنسانية، من خلال قنوات مختلفة استنادا للشروط التي تحددها إسرائيل. ويترتب على ذلك أثر مدمر على آفاق تحقيق مبدأ أوسلو الأساسي القائل بأن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان وحدة جغرافية وقانونية واحدة، ناهيك على الجدوى الإقتصادية لدولة فلسطينية وهمية.

السؤال الخامس: هل إشراك القدس الشرقية في المعادلة الإسرائيلية-الفلسطينية يمكن أن يجعل العلاقات الإقتصادية مع إسرائيل أكثر جاذبية للفلسطينيين؟

يعد هذا الإحتمال ضرباً من المستحيل. حيث وصل تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يصدر قريباً إلى أن إقتصاد القدس الشرقية يدور في عالم بعيد تماماً عن كل من الإقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي المحيطين له.

في الوقت نفسه لا يمكن إدماجه في أي إقتصاد أكبر كونه يعتمد على الضفة الغربية للحفاظ على إنتاجه وتجارة السلع والخدمات والعمالة، ويعتمد بذات الوقت على الأسواق الإسرائيلية التي لابد من الإلتزام بلوائحها ونظامها والتي تعد بمثابة مصدر للعمالة والتجارة والسياحة. إن هذه العلاقات المتناقضة وضعت القدس الشرقية في مأزق يجعلها تعيل نفسها بنفسها. كما أن إنقطاع الولاية القضائية للسلطة الفلسطينية عنها تخضع المقيمين فيها لضروريات السكان اليهود وأولويات دولة إسرائيل.

كما وإتجه النمو الإقتصادي في قطاع غزة في السنوات الأخيرة على نحو مغاير ومنفصل عن الضفة الغربية، فإن المسار الإقتصادي للقدس الشرقية تباين عن مسار الضفة الغربية. هذه الإتجاهات الإنحلالية تجعل المبدأ المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة وإتفاقيات أوسلو، بأن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تشكل أرضاً واحدة محتلة، فكرة قانونية لاغية وباطلة. ودمج القدس في إتفاق إقتصادي مختل وظيفياً لا يشكل سوى إنتقاصاً إضافياً لإقتصادها الهش وتنفيراً لسكانها الفلسطينيين.

السؤال السادس: هل من الممكن بناء محطات حدودية حديثة ومستودعات وغيرها من المرافق المترابطة لتحسين تدفق التجارة؟

كلا. فإذا كان الأمر بيد سلطة الإحتلال الإسرائيلي، ستكون التجارة مع مناطق أ و ب في الضفة الغربية مقيدة بستة عشر «معبر حدودي» تقوم إسرائيل بإقرارها وبنائها من جانب وعلى خطوط جدار الفصل.

إن إسرائيل تعتزم تطوير تلك المعابر تدريجياً إلى محطات متكاملة للتبادل التجاري، وفي بعض الحالات قد تكون تلك الحواجز مربوطة بمستودعات جمركية داخلية. إن هذه الترتيبات لم تكن ضمن البروتوكول، وعلى الخلاف من ذلك، فإنها تتعارض مع روح الإتحاد الجمركي. فهي تشكل واقعاً جديداً منسجماً مع منطق الأمن أولاً الذي تأسس بموجبه الجدار، والذي تبرره إسرائيل بأنها حقائق على الأرض يجب على الفلسطينيين التكييف معها. الأمر الذي يعيدنا إلى مخططات إسرائيلية سابقة، مغلفة بشكل أكثر جاذبية هذه المرة للجانب الفلسطيني ومبررة بالحاجة إلى إقتفاء أثر ما تسمى بـ«التجارة الفعلية» والحد من التسرب الضرائبي التجاري.

من المتوقع أن تتعرض السلطة الفلسطينية لضغوط لقبول هذه الخطط تحت شعار «تسهيل التجارة» و«الحد من التسرب المالي». ولكن هذا يعني أيضاً الرضوخ إلى

ما تمت مقاومته منذ أواخر التسعينيات. كلما كانت تقترح السلطات الإسرائيلية «محطات جمركية داخلية» ليست بالضرورة على أراضي ١٩٦٧، بل تمليها أولويات الإستيطان الإسرائيلي وشوارعه وأمنه في الضفة الغربية. وكان معبر بيتونيا التجاري خارج رام الله أول معبر تم تحويله إلى «محطة» من هذا النوع.

في حين ينبغي الكشف عن مزيد من المعلومات حول النقاشات التي جرت مؤخراً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن هذه المسألة المعقدة فإنه لا ينبغي إعتبارها كآلية تنفيذ قائمة للبروتوكول. بل أن مثل هذه المحطات لو أقيمت ستعتبر ترتيبات منفصلة وجديدة وسوف تفرض بدورها تغييرات أخرى من شأنها أن توصل الأمور فعلياً إلى ما هو أبعد من البروتوكول، من حيث النظام التجاري المطبق فعلياً على الأرض (وليس بالضرورة على الورق). وفي حالة أن حدود الجدار ومحطات الجمارك والمستودعات المترابطة بها لن تنشأ على حدود عام ١٩٦٧، سوف يتعين على الجانب الفلسطيني البحث فيما إذا كان الإستمرار في الإتحاد الجمركي معقول أم لا.

كانت إحدى العقبات التي حالت دون التوصل إلى إتفاقية تجارة حرة مع إسرائيل في كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠ هي كيفية السيطرة على «مجمع قواعد المنشأ»، الأمر الذي يتطلب مراقبة الحدود والجمارك والذي لم يكن للسلطة الوطنية قدرة على فعله آنذاك. وإذا كان فعلاً يتم التخطيط حالياً لمعابر أو محطات حدودية (في الواقع أفضل وصفها «بمحطات جمارك» لأنها ليست جميعها على الحدود). فإن السلطة الفلسطينية ستكون بحاجة إلى قدرة متطورة ومعقدة للمراقبة وللتفتيش الجمركي، وهو أمر يمكن نشره بسرعة نسبية، نظراً للتطور والحداثة وقدرات الجمارك الفلسطينية المكتسبة خلال العقد الماضي وخاصة بعد تجربتها الناجحة في إستلام معبر رفح وتسييره في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. في مثل هذا الحال، فإن توظيف القدرات المؤسساتية للسلطة الفلسطينية سيكون الأفضل إذا ما وجهت للإنتقال إلى ترتيبات تجارة حرة مع إسرائيل، التي من شأنها أن تقلل من عيوب البنية التحتية التجارية التي تفرضها إسرائيل، في حين يمنح ذلك مزايا جديدة محتملة في التجارة مع شركاء آخرين.

حتى البروفسور افراييم كليمان، الأب الروحي الإقتصادي الإسرائيلي لنظرية «الغلاف الجمركي الفلسطيني» داخل المغلف الإسرائيلي الأكبر، يقر اليوم بأن ترتيبات التجارة الحرة سوف تسمح بقدر أكبر من حرية التصرف في إدارة السياسية الفلسطينية وتجارتها مع بقية دول العالم، وفي نهاية المطاف تقليل السيطرة الإسرائيلية على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية.

السؤال السابع: هل يمكن لقرار الأمم المتحدة الذي منح فلسطين وضع دولة غير عضو أن يكون أساساً لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني الإقتصادي مع إسرائيل؟

باستخدام نظرة مفرطة في التفاؤل وغير واقعية للنظر إلى المستقبل، ستكون الطريقة الوحيدة لترجمة قرارات الأمم المتحدة على أرض الواقع وللتحول اللاحق للسلطة الفلسطينية إلى «دولة فلسطين»، هي من خلال الوحدة السياسية والإقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي حالة إقامة حكومة وطنية لـ«دولة فلسطين» مقرها المؤقت في غزة، يمكن أن تطبق مجموعة أدوات تجارية ومالية وحتى نقدية مناسبة للحكم في ظل الظروف الجديدة. لقد قامت إسرائيل من جانب واحد بإزالة غزة من مغلف الإتحاد الجمركي، مما خلق فراغاً قانونياً/سياسياً بالإطار التجاري المعمول به هناك. وقد أظهر «الإقليم الجنوبي للدولة» إمكانيات هائلة للتجارة مع، أو من خلال، مصر إذا ضبطت ونظمت بالشكل الصحيح. وبرز هناك مسار نمو أخر ورواية جديدة محتملة للتنمية الفلسطينية في ظل الشدائد، التي أوضحت خيارات إقتصادية فلسطينية جديدة، ربما تبتعد عن النموذج الإقتصادي «الليبرالي الجديد» المعتمد لدى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

ويمكن في هذا السيناريو توقع خطوة لإنشاء نظام تجاري فلسطيني مستقل في غزة في حين يتم الحفاظ على ترتيبات الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بالتعاون مع إسرائيل ودون المساس بالوضع النهائي للأرض المحتلة. في حال تم إعتماد عملة فلسطينية مستقلة في غزة، من شأن ذلك توفير مجموعة من أدوات الإقتصاد الكلي التي لا يمكن الوصول إليها حتى الآن، لخلق النمو والإيرادات العامة. تلك الظروف ستعزز من مصداقية الجدال الفلسطيني الذي يدعي منذ فترة طويلة بأن الأراضي المحتلة تشكل منطقة جمركية منفصلة، مما يجعل فلسطين مؤهلة لعضوية منظمة التجارة العالمية. وإذا كانت الإزدواجية السياسية والإقتصادية هي الثمن الذي يتعين دفعه من أجل الوحدة السياسية، إذن يجب توظيف القدرات المؤسسية الفلسطينية اللازمة لمثل هذا التوجه الإستراتيجي المعقد في إطار جديد من القومية الإقتصادية، التي تتخلص من إرث إتفاقية أوسلو والسيطرة الإسرائيلية والتبعية الفلسطينية المطلقة لها.

السؤال الثامن: هل هناك خيارات مستقبلية لإعادة التفاوض على البروتوكول بغية توسيع نطاق تغطيته ليشمل الدول العربية وإشراك أطراف دولية ثالثة؟

كلا. يجب عدم متابعة المزيد من المفاوضات الإقتصادية أو التجارية الثنائية مع إسرائيل بهدف تحسين العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل وفلسطين. في أحسن الأحوال، يمكن مناقشة العلاقات التجارية المستقبلية مع إسرائيل وجميع البلدان الأخرى بشكل «متعدد الأطراف»، مثلاً في سياق المفاوضات التجارية التي ترعاها منظمة التجارة العالمية.

ويفترض أن تنطوي الشروط المرجعية لمثل هذه المفاوضات على بلورة نظام تجاري جديد يحمي مصالح التجارة والقدرة الإنتاجية الفلسطينية في آن واحد، بالإضافة إلى وضع حد للعقوبات الإسرائيلية التجارية والإقتصادية غير القانونية بموجب النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف. وعلى «دولة فلسطين» بقدر المستطاع، البدء بالتحرك من جانب واحد لتجاوز حقبة البروتوكول (حتى في الوقت الذي لا تستطيع التنصل صراحة منه أو من أوسلو) في أي جزء من الأراضي الفلسطينية التي يمكنها أن تفعل ذلك وفي أي مجال سياسي متاح.

تحت الرادار العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية*

في أعقاب الحملة التي قامت بها إسرائيل في الضفة الغربية بحثاً عن ثلاثة من المستوطنين الإسرائيليين الشباب المفقودين، واستخدمت فيها قسوة لم تُشَهَد منذ الانتفاضة الثانية، مع تكلفة يومية (أي خسارة) لاقتصاد الخليل وحده بلغت ١٢ مليون دولار، راحت أصوات فلسطينية متنامية تطالب بوقف «التنسيق الأمني» الإسرائيلي - الفلسطيني. وكانت قوات أمن السلطة الفلسطينية تنحت جانباً، في حين انتشر الجيش الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية وقراها دون اعتبار لمناطق الولاية الأمنية الاسمية المخصصة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو.

وكان التنسيق الأمني، منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، هو العمود الفقري في إعادة بناء أمن السلطة الفلسطينية، وذلك لضمان الأمن الداخلي، وإطلاق يد القوات الإسرائيلية للعمل كما تشاء في جميع أنحاء الأراضي المحتلة.

إنهاء التنسيق الأمني؟

يبقى الاشمئزاز الشعبي العلني من صورة هذا التنسيق والآثار المترتبة عليه أمراً مفهوماً، خصوصاً أن قواعد اشتباك السلطة الفلسطينية القائمة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية تمنعها من حماية السكان من الإجراءات الإسرائيلية مثل الاعتقال وهدم المنازل وإطلاق النار على المتظاهرين. ولكن في جلبة المطالبة بالوقف الفوري للتنسيق، يبدو أن لا أحد، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، لديه أجندة، أو خطة بديلة، لما سيأتي في ضوء المواجهة العنيفة المحتملة مع إسرائيل،

* نشرت في موقع السفير العربي، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢

http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=1979&refsite=assafir&reftype=weeklychannel&refzone=articles

وما يعقب ذلك من انهيار في دورة الحياة «الطبيعية» وانتشار «فوضى» هي أقرب إلى ما شهدته الفصول الأخيرة من الانتفاضتين الأولى والثانية. ولا يبدو أيضاً أنّ ثمة إدراك واضح بأنّ نهاية التنسيق الأمني تعني عملياً موت إطار أوسلو برمته نهائياً، ذلك الإطار الذي يبقى اليوم، على الرغم من سوء صيته وإدارته الإسرائيلية أحادية الجانب، إطار أمر واقع وقانوناً لاشتغال المؤسسات الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بأكمله. ومع ذلك، فإنّ الانقلاب الأخير في صورة «الجاهزية لإقامة دولة فلسطينية» يطرح السؤال حول ما إذا كان أوسلو قد مات بالفعل، في حين يقتصر أمر الأطراف المعنية على انتظار اللحظة المناسبة وتوازن القوى المناسب على الأرض كي تكشف للعالم عن هذه الحقيقة.

في حين يشكّل التنسيق الأمني الآن الهدف المفضل الذي يتجه إليه النفور الشعبي من أوسلو، بدا للحظة فيما مضى أنّ الجانب الاقتصادي من أوسلو (بروتوكول باريس الخاص بالعلاقات الاقتصادية) هو مرمى الغضب الشعبي، وذلك حين ألمّت الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠١٢ بجيوب المستهلكين.

وكانت المطالبة الشعبية بإلغاء البروتوكول أكثر منطقية من بعض النواحي، وربما أكثر جدوى من التوقعات المثيرة الحالية من سلطة فلسطينية مقيّدة بأوسلو حتى إشعار آخر. والحال، ان الانفصال الأمني عن إسرائيل سوف يستدعي مجموعة من التدابير الاقتصادية الإسرائيلية أحادية الجانب التي من المرجح أن تزيد الفصل بين الاقتصادين وتفاقم بؤس مجموعة من الأسر التي تعتمد على الروابط الاقتصادية الحالية، بما في ذلك ١٥٠ الفاً من موظفي السلطة الفلسطينية، ونحو ٧٠ الفاً من العاملين في إسرائيل، وآلاف الأعمال والصناعات الصغيرة الموجودة في أنحاء الضفة الغربية والتي تعتمد على التجارة عبر الحدود.

شروط تفكيك اوسلو

من دون إعداد وبدائل عملية لإدارة شؤون الناس، ومن دون التأكيد على شيء من التواصل الجغرافي، وإبقاء الاقتصاد واقفاً على قدميه يقاوم ضغط التدابير الانتقامية الإسرائيلية، من المنطقي أن يكون التنسيق الأمني آخر مكون يتفكك من مكونات أوسلو، إذا كان من الواجب بالفعل اتخاذ قرار وطني فلسطيني بنبذ أوسلو والبدء من جديد. كائناً ما كان الجزء الذي يجب تحديه أولاً من إطار أوسلو (الذي بلغ الآن ٢٠ عاماً)، فإن أي تغيير (إسمي أو فعلي) لا بدّ أن يفضي إلى نتائج مهمة تطاول المجتمع بأسره. ولذلك، يحتاج تفكيك أوسلو، سواء كان تدريجاً أو دفعة واحدة، إلى إجماع ديموقراطي واسع يتحقق في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أو ربما إلى شكل متجدد من الحكم «الوطني» الفلسطيني أشدّ تلاؤماً مع حقائق القرن الواحد والعشرين على الأرض وفي المنطقة.

هل الاقتصاد والشعب الفلسطينيّين على استعداد لدفع ثمن الانفصال، حتى لو كانت المواجهة لا تؤدي إلى انهيار عنيف للقانون والنظام؟ مهما تكن النيات والمقاصد والمظاهر، يبدو الجواب للحظة كأنه أمر بسيط. لو أنَّ السلطة الفلسطينية ردّت على احتجاجات عام ٢٠١٢ بالانتقال أحادي الجانب بعيداً عن البروتوكول وعبّأت الدعم الدولي وراء بزوغ اقتصاد له وظائفه السيادية التي تتعدى حدودها الحالية، لكانت بعض أجزاء البديل جاهزة الآن. لكن صنّاع القرار بدوا آنئذ، شأنهم اليوم، متشبثين بالوضع القائم (وتابعين له) إلى درجة أنّه لم يكن متوقعاً أيّ قطع معه إلا من الجانب الإسرائيلي.

يحتاج الأمن الاقتصادي الوطني الفلسطيني، من زاوية استراتيجية، إلى وضع حد للهيمنة الإسرائيلية (و/أو الانفصال التجاري والمالي والنقدي). لكن تكلفة الانفصال الاقتصادي يجب أن تُحسب بدقة على مستويات مختلفة، كثير منها ليس واضحاً ولا موثّقاً، بغض النظر عن مصير التنسيق الأمني. وعلى سبيل المثال، فإن احد الروابط الاقتصادية التي جرى تجاهلها إلى حد كبير، لكنها ذات أهمية متزايدة مع إسرائيل، يمكن أن نشهده في أي سبت عندما تعبر نحو ٤,٥٠٠ سيارة ممتلئة بالفلسطينيين من الجليل والمثلث الشمالي (من الحائزين الهوية الإسرائيلية) الحدود إلى محافظة جنين وحدها في رحلة تسوق أسبوعي لمجموعة من السلع (مواد غذائية وملابس وسلع منزلية) والخدمات (تصليح السيارات وطب الأسنان والسياحة) التي هي أرخص هناك، بما يبلغ نحو ٥٠٠ ألف دولار من المشتريات النقدية - هي مصروف جيب المدينة لمدة أسبوع. وثمة تدفقات مماثلة (وإن كانت أصغر) تصل نابلس وقلقيلية ورام الله وأريحا والخليل، ناهيك عن القدس، وتُقدَّر بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنوياً (هي في المقام الأول مشتريات نقدية).

ومن أصل سبعة آلاف طالب في الجامعة الأمريكية في جنين، هناك ٢٥٠٠ طالب من فلسطينيي إسرائيل، كما أن ١٥٠٠ من طالبات جامعة الخليل للفتيات هن من النقب. وفي الآونة الأخيرة عاودت مثل هذه الروابط التاريخية الظهور في شكل قوي وجديد يكذّب بعض الحكمة التقليدية حول تحبيذ الانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي أو ضرورته. والواقع، أن مثل هذه الأمثلة تفيد في التحديد الدقيق لمحاور التبعية للاقتصاد الإسرائيلي التي يُفَضَّل كسرها والمطالبة بالانفصال عنها، كما تفيد في تحديد سبل إعادة التواصل الاقتصادي الفلسطيني-العربي التي ينبغي أن يستهدفها التكامل.

فليلاحظ مؤيدو حلّ الدولتين ومؤيدو حلّ الدولة الواحدة أنه، في ظل الوضع الحاليَ، مهما يكن تعسّر آفاق اقتصاد فلسطيني مستقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبقى إعادة الاتصال بين الاقتصاد الفلسطيني في إسرائيل وذاك في الضفة الغربية أعمق وأكثر تعقيداً مما قد يُعتقَد.

وهذه الظاهرة لا تشكل رصيداً استراتيجياً لجميع الفلسطينيين ولآفاق بقائهم وربما ازدهارهم من جديد في وطنهم فحسب، بل يجب أيضاً أن تأخذ مكانها على الفور في النقاش حول إيجابيات الانفصال الاقتصادي والتنسيق الأمني... وسلبياتهما.

تشتت الأرض والاقتصاد والحكم... ووحدة الشعب*

«فرق، تسد»، تلك هي العبارة المتعارف عليها بأنها الشعار الأعلى لإستراتيجية الاستعمار والاستيطان الأوروبي في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، والتي تفككت أنظمة سيطرتها القديمة بحلول النصف الثاني للقرن الأخير. وهي عبارة كافية اليوم، دون الحاجة للجوء إلى مفاهيم علمية أرقى، لفهم تعامل دولة إسرائيل مع الشعب العربي الفلسطيني منذ نشأة الحركة الصهيونية في السياق الاستعماري التاريخي نفسه، ومستخدماً آلياته ومنطقه وأهدافه الاحلالية نفسها.

ما يبدو طاغيا

بعد ٦٧ سنة على إقامة دولة إسرائيل ونصف قرن تقريبا على انطلاقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني ومقاومتها بجميع الوسائل المتاحة (والمتغيرة) للمشروع الصهيوني، نجح الأخير ليس فقط بالتحكم بالأرض الفلسطينية وتسخير موارده واقتصاده لأولويات التوسع الاستيطاني اليهودي في جميع مساحاتها. بل استطاعت إسرائيل أيضا أن تشتت مراكز الحكم والمصالح الاقتصادية والمطالب التحررية للشعب الفلسطيني إلى أربع أو خمس أجندات منفصلة ومتباعدة داخل فلسطين التاريخية، ناهيك عن التشتت المتزايدة للشتات الفلسطيني نفسه خارج فلسطين، بين فلسطيني أردني وآخر سوري أو لبناني وآخر أمريكي الخ. مشهد كئيب ربما يفترض أن يدفعنا إلى اليأس والاستسلام لحتمية سيطرة المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين وانقراض «الشعب العربي الفلسطيني» وقضيته التحررية وآمال بناء كيانه السياسي الوطني الموحد.

---

* نشر في ملحق السفير العربي في ٢/٤/٢٠١٥

لكن الإقرار بمثل هذا الاستنتاج لا يلخص وحده الحالة الفلسطينية المعاصرة، فهو يغفل حقيقة صلبة وذات دلالة هامة للمستقبل، وهي ثبات الإنسان الفلسطيني على الأرض وتمسك الشعب الفلسطيني بهويته العربية في مختلف أماكن تواجده، بغض النظر عن الإطار السياسي والقانوني المتحكم بحياته اليومية. ونجد في تلك العبارة الشائعة «الصمود» كلمة السر للتوصل إلى فهم أعمق لتوازن القوى في فلسطين وإمكانية دحض المنطق الاستعماري القائل بأنه كلما تشتتت أكثر القضية الوطنية الفلسطينية وتأخر التحرير، كلما قهر الشعب العربي الفلسطيني وتبددت آماله بإمكانية تحقيق مطالبه المشروعة. وفي سرد موجز لحالة التشتت الفلسطينية في الوطن، يمكن قراءة أبعاد تتعدى الصورة الظاهرة وتشير إلى بروز أنماط ومطالب جديدة لمفهوم «تحرير الإنسان والأرض».

وما من شك أن حقبة أوسلو التي لا نزال نعيش إفرازاته أعادت تعريف الشعب الفلسطيني بين ذلك الجزء منه المقيم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (حوالي ٤,١ مليون اليوم) من جهة، والجزء الأكبر منه المشتت في دول المنطقة والعالم (البالغ تعداده حوالي٥,٥ مليون) من جهة ثانية. واستثنت أوسلو تماماً من المعادلة الجديدة مصير الفلسطينيين العرب المواطنين في دولة إسرائيل (حوالي ١,٤ مليون) وأهالي القدس (حوالي ٣٠٠ ألف اليوم). وكان ذلك من الانتصارات المبكرة لإسرائيل في تقسيم شعب واحد كانت له قضية واحدة وممثل شرعي وحيد يسعى لتقرير مصيره ونيل حقوقه في إطار دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كما حددتها م.ت.ف. نفسها في برنامج النقاط العشر لعام ١٩٧٤: «إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة عل كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها».

لكن التطورات اللاحقة في مراحل حكم ياسر عرفات ثم بعد تولي محمود عباس دفة القيادة الوطنية، حالت دون تحقيق هذا الهدف الوطني، بل أدت إلى تراجع احتمالات إنجازه أمام توسع الاستيطان وتشديد قبضة التحكم الإسرائيلي بمختلف نواحي حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وذهبت دينامية التشتت إلى ابعد من ذلك منذ «انسحاب» إسرائيل من قطاع غزة في ٢٠٠٥ وخلق الظروف المناسبة لانقسام في الحكم والأرض، حيث لم تعد هناك سلطة فلسطينية واحدة، بل اثنتان، وانقطعت أواصر العلاقة الاجتماعية والاقتصادية بين «محافظات الجنوب» والضفة الغربية. ولم تعد القدس العربية تابعة سياسيا أو اقتصاديا إلى أي إطار عربي أو فلسطيني، وكل ذلك عزز التيارات الجارفة التي تزيد من التمزق الفلسطيني بل من تناقض المصالح بين هذه الفئة وتلك. أضف إلى ذلك حقيقة أخرى تزيد من مشهد التشتت، أي احتفاظ إسرائيل منذ أوسلو (وبإقرار الطرف الفلسطيني) بـ ٦٠ في المئة من أراضي الضفة الغربية في المناطق المسماة «ج»،

وخضوع حوالي ١٠ في المئة من سكان الضفة الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق إلى الحكم العسكري المباشر، كأنهم ما زالوا يعيشوا ظروف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

أربع كانتونات

يعني أنه ليست هناك «ارض فلسطينية محتلة» واحدة، بل أصبحنا أمام أربع أراضي/ كانتونات محتلة، كل منها تعمل حسب قوانين وأنظمة حكم وموارد واقتصاديات مختلفة ومسارات تحررية متباينة، لكن الجميع يدور في فلك النظام الأمني والاقتصادي والقانوني الإسرائيلي المتحكم. هكذا نجد في كل جبهة من المواجهة مطالب ووسائل مختلفة: المقدسي الذي يحاول أن يحافظ على إقامته في مدينته والهوية الإسرائيلية التي تسمح بذلك من خلال الالتزام بدفع الضرائب وإثبات الإقامة الفعلية، ومزارع الأغوار الذي يعيد بناء بيته أو حفر بئر مائي كلما هدمته سلطات الاحتلال، والغزّي الذي لا يزال ينتظر وعود المانحين العرب والأوروبيين بإعادة بناء ما دمرته الحروب الأخيرة، ثم المواطن في رام الله ونابلس الذي يجاهد لتسديد فواتيره وديونه المتراكمة وهو ينتظر صرف ٦٠ في المئة من فاتورة الرواتب الشهرية لكي يضخ ذلك في الطلب المحلي ويحرك قليلا السوق الراكد.

يضاف إلى مشهد التشتت هذا التجاهل المنهجي لاحتياجات وحقوق الأقلية العربية الأصيلة داخل دولة إسرائيل الذين طالما اعتبروا مصيرهم «كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني». على الأقل هكذا كان إلى أن وضعتهم اتفاقيات أوسلو جانبا وبقوا وحيدين في ساحة المواجهة مع دولة إسرائيل ليدبروا أمورهم ضمن ما يتيح النظام الإسرائيلي القانوني والسياسي البرلماني من هوامش ضيقة للمطالبة بالحقوق والمساواة، دون أن تسد فعلا الفجوة الاقتصادية والمعيشية بينهم وبين المواطنين اليهود الإسرائيليين خلال الـ ٢٠ سنة الماضية. والانفصال بين المسار السياسي والقانوني للفلسطينيين في إسرائيل ومسار هؤلاء في الأراضي المحتلة أدى إلى تمايز في شكل ومضمون النضال للتحرر وانتزاع الحقوق من دولة انحرفت في السنوات الأخيرة إلى المزيد من التطرف والعنصرية الصريحة. لكن في نهاية المطاف، فإنهم مثل الغزّي والمقدسي والخليلي والنابلسي و«حراس الأرض» (كما يسمون أهالينا في مناطق «ج»)، مستهدفون جميعاً من قبل القوى الاستعمارية نفسها في أرضهم ورزقتهم ونمط حياتهم العربية الأصيلة.

وفي سابقة في تاريخهم السياسي، خاضت القيادة العربية في إسرائيل معركة انتخابية برلمانية في «القائمة العربية المشتركة» جمعت أربعة أحزاب (متنافسة تاريخياً) تحت شعارات أيضا لم تُشهد من قبل، مثل «إرادة شعب» و«نحن مع بعض أقوى» و«هذه فرصتنا».

فلسطينيو ١٩٤٨ يعيدون تعريف أنفسهم

هنا بيت القصيد: بعد أكثر من ٦٠ سنة على النكبة و٢٠ سنة على الاتفاقات التي نفتهم إلى زاوية معزولة في حلبة اللعبة البرلمانية الإسرائيلية، فإن الفلسطينيين في إسرائيل الذين سلكوا ما يصفه العالم السياسي الفلسطيني أمل جمال بمسار «الأصلنة» (indigenization) لأحوالهم المعيشية وخصوصيات نضالهم المطلبي، أعادوا تعريف أنفسهم ليس كأقلية أو «وسط عربي» (كما تعتبرهم الدولة) بل ك» شعب» وكجزء من شعب عربي فلسطيني لديه مطالب اجتماعية واقتصادية وخدمية من جهة، ويؤيد المطالب الوطنية للشعب الفلسطيني من جهة ثانية. صحيح أن للأحزاب الأربعة المتحالفة ضمن القائمة المشتركة اختلافات عقائدية وسياسية كبيرة ستعرض وحدتهم للمخاطر في الفترة القادمة. لكنه يجب عدم اغفال الحقيقة الساطعة أن القائمة المشتركة حصلت على تأييد ٤٥٠،٠٠٠ (٨٥٪) من أصوات الناخبين العرب الذين اثبتوا بإرادتهم الحرة أن هناك نصف مليون فلسطيني عربي داخل إسرائيل يتفقون جميعا على نفس الشيء: قيادة سياسية موحدة.

ليس من الصدفة أن أهم التحديات للرواية السائدة (بأن الشعب الفلسطيني هُزم وأخضع إلى مقتضيات القوة الإسرائيلية بلا رجعة) قد صدرت في صيف ٢٠١٤ من القدس العربية التي قيل عن أهلها أنهم انسلخوا عن مسار النضال ضد الاحتلال، ثم من غزة التي خضعت لحصار لم يعتقد أحد أنه كان بإمكان المقاومة المسلحة مواجهته، ثم في المظاهرات الشعبية داخل إسرائيل المتضامنة مع القدس وغزة، وفي مناطق عربية ظنَّ العديدون أن «الأسرلة» أصبحت هي عنوان الانتماء المهيمن فيها.

وها هي الرواية الفلسطينية الفعلية: بينما تتراجع الفرص الظاهرة لتحقيق التحرير والاستقلال الوطني بمفهومه الشائع منذ ١٩٧٤، تتقدم نماذج جديدة وغير متوقعة للتأكيد على الهوية العربية الفلسطينية وعلى الإصرار على مواجهة الاحتلال والحصار والاستعمار، في أشكال نضالية تتحول إلى «ما بعد القومية» (post-nationalist). وبينما تنحسر الأرض المتاحة للعربي لإفساح المجال أمام المستوطن اليهودي، تنفتح مساحات سياسية وقانونية واقتصادية مختلفة لحراك الشعب الفلسطيني والتواصل بين فئاته المشتتة رغم الحدود والجدران، بدعم متزايد من أنصاره اليهود، إسرائيليين وغير اسرائيليين المعادين لنهج اسرائيل، ومن والرأي العام العالمي.

ومع أن الشعب الفلسطيني يرزح تحت أنظمة مختلفة من السيطرة الإسرائيلية ويعبر عن مطالبه بأجندات خاصة بكل فئة على حدا، فإنه يتحدث أكثر فأكثر بلغة مشتركة ويتحرك باتجاه واحد، وبحد أدنى من الوحدة، يُجمع على رفض منطق الاستثناء الصهيوني ويصب حتماً بصمود الهوية والانتماء العربي غير القابلة

للتصرف. وفي المشهد العربي الإقليمي القاتم السائد اليوم تبقى بوصلة فلسطين هي الثابتة مهما تعددت الجبهات والسياقات وتعاظمت قوة وغطرسة العدو. وهذه هي البشرى السارة من قلب فلسطين.

هل يوجد فعلاً «اقتصاد فلسطيني»؟*

وفوق كل ذلك، أن الازدهار الكبير في المراكز انتشر بسرعة، وفي كثير من الأحيان وصل بطريقة خارجة عن السيطرة، إلى الأطراف. حاولنا بذل المزيد من الجهد لتقليد الأشكال المتقدمة للاستهلاك القائمة في المراكز ... جوهر المسألة هو أن التوزيع السيئ للدخل، هو سمة البلدان النامية، ما مّكن الطبقة العليا من الاندماج بسرعة في أشكال الاستهلاك السائدة في المراكز، وأضر بمراكمة رأس المال الإنتاجي ... خلال سنوات الازدهار تلك، حققنا معدلات نمو مرتفعة أيضاً، ولكن بشكل مطلق بقيت جماهير الشعب على حالها؛ لم يتحقق أي تقدم باتجاه حل المشكلة الاجتماعية والإنسانية.

(راؤول بريبيش، ١٩٨٢)

١ - ما فائدة «نظريات التبعية» اليوم؟

عندما تأمل راؤول بريبيش في محاضرة ألقاها في جنيف قبل حوالي ثلاثين سنة، ببعض الاستياء، النتائج البائسة للتنمية الاقتصادية العالمية، التي كان من أوائل من قام بدراستها قبل ذلك بعقود عدة، كان يتطلع كذلك إلى المستقبل. فالملاحظات الجوهرية لـ«نظرية التبعية» التي وضعها في خمسينيات القرن الماضي، تعتبر أساسية أكثر من أي مدرسة فكرية أخرى في ما بات يعرف بـ«دراسات التنمية»، التي تثبت خطوطها العريضة صحّتها اليوم، كما أثبتت ذلك عند قيام بريبيش بمراجعتها (في محاضرته المذكورة) في أواخر سنواته، عشية إقصاء نظرية التبعية إلى زاوية معزولة من المشهد الدولي، الذي بدأ يهيمن عليه الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد.

---

* مداخلة القيت في مؤتمر مواطن السنوي العشرون ٢٠١٤ بعنوان «الاقتصاد السياسي الفلسطيني تحت الاحتلال: محاور في أزمة مستمرة»

في الحالة غير العادية لفلسطين، شهدت التحوّلات الاقتصادية التي وقعت خلال ما يزيد على ستين سنة من المواجهات الاستعمارية، ظهور مركز صناعي مهيمن (إسرائيلي يهودي) تقع على أطرافه أجزاء لا تزال حية من اقتصاد (فلسطيني عربي) كان بالأساس زراعياً. حتى لو كان ذلك لغايات التشخيص، فإن تحليل التبعية الاقتصادية يمكّن من وضع إطار لبحث هذه العلاقة بشكل متّسق وإيضاحي.

توفر المبادئ الأساسية لتحليل التبعية إطار عمل تعريفياً للتحليل المعولم للرأسمالية الحديثة، إن لم يكن مفهوماً شاملاً. وتتضمن هذه المرتكزات:

- رفض فكرة ثنائية العلاقات الاقتصادية العالمية، وفكرة «الحداثة» و«التخلف» في التنمية.
- تأصل التبادل غير المتساوي بين مركز الشمال الصناعي والأطراف الجنوبية المصنعة، الذي يحد من تنمية الأخيرة.
- الجدل حول ضرورة توجه سياسات الدولة والتدخلات المؤسسية نحو النموذج الاقتصادي الاشتراكي، ودور البرجوازية الوطنية في هذا السياق.

هذا التراث لا يلعب، فقط، دوراً مفيداً في تحليل الديناميكيات الإقليمية والتحوّلات المنهجية في اقتصاد العالم اليوم، الذي يتسم بالتحوّل الشديد نحو الليبرالية و«الأمولة»، فتحليل التبعية، وإن لم يشكل نظرية شاملة، يقدم دروساً لفهم تحديات التنمية على المستويين الإقليمي والوطني، إضافة إلى مبادئ توجيهية للمحافظة على حيّز للسياسات التنموية في وجه توسّع الرأسمال المالي العالمي من المركز دون رقيب أو حسيب.

٢- مغالطة الثنائية

إن القراءة التقليدية لتطوّر الخارطة بين العامين ١٩٤٧ و١٩٦٧ (وبخاصة بعد العام ١٩٩٤) تبيّن خطاباً يقسّم أراضي فلسطين التاريخية إلى إقليمين، وشعبين، واقتصادين: واحد لدولة إسرائيل، والآخر لدولة فلسطين (التي لم تولد بعد). وتتواصل كافة الجهود من أجل تحقيق تسوية سياسية ضمن هذه الخطوط. وبالفعل، فإن الأراضي الواقعة في أجزاء الضفة الغربية تحت ولاية السلطة الفلسطينية، سلطة الحكم الذاتي، تضمّ ما يعتبره المحلّلون وصنّاع السّياسات تقليدياً «الاقتصاد الفلسطيني» للدولة المزعومة. ويفترض أن هذا الاقتصاد تنطبق عليه جملة السياسات المناسبة عادة للتعامل مع التحديات التنموية التي تجابه أي اقتصاد نامٍ ذي «دخل متوسط»، كما تجرّأ ولقبه البنك الدولي في العام ٢٠١٢.

يعتبر هذا الخطاب أن اقتصاد سلطة الاحتلال، إسرائيل، منفصل، وقائم بحد ذاته ومتصل بالعالم، وأن له مساره الاقتصادي المتميز. حتى عندما تحتفظ إسرائيل بشكلٍ أحادي بسلطة فرض السياسات على اقتصاد الأراضي المحتلة الصغير نسبياً، يستمر التحليل الشائع بالافتراض بوجود علاقات «ثنائية» بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني المستقبلي بما يحقق المنفعة المشتركة. هذه الثنائية المقبولة عموماً، تمكّن من مقارنة مؤشرات وفجوات التنمية باستخدام نفس المرجعية والحلول التقنية النمطية الجاهزة. وهي تفترض التكافؤ وخضوع المشاكل وحلولها لفكرة المصالح المشتركة، الأمر الذي يتماشى تماماً مع نموذج الدولتين.

تعود جذور هذا الفهم للاقتصاد الفلسطيني القائم على السوق، الذي لا يزال ينعكس في «السياسات» حتى اليوم، إلى إطار العمل المفاهيمي القياسي لتحليل العلاقات الاقتصادية العربية-اليهودية، والأداء الاقتصادي خلال فترة الانتداب البريطاني، وهو إطار «الثنائية». يفترض هذا الإطار وجود اقتصادين منفصلين ضمن الاقتصاد الانتدابي الأوسع، يتفاعلان بشكل انتقائي، ولكن لكل منهما مساره التنموي الذي يحدده الرأسمال/الأصول المالية، والقدرات التكنولوجية، والثقافة الريادية، والبنية الاجتماعية، لكل منهما.

ووفقاً لهذه الرواية للتاريخ، بدأ التطور الصناعي، والرأسمالي والتكنولوجي ذو الأصل اليهودي الأوروبي قبل قرن من الزمان. أما السكان العرب، المشرذمون اجتماعياً وسياسياً، الذين يعانون من قيود ثقافية، فلا يزال يتعين عليهم التخلي عن جذورهم الزراعية، واعتناق «الحداثة»، والسعي نحو تحقيق المصلحة الاقتصادية. كل ما يحتاجونه وفق وجهة النظر هذه هو جرعة قوية من الليبرالية الاقتصادية الموجّهة نحو الأسواق، بحيث تتحقّق الميّزة النسبية من الرفاهة والمنافع المتبادلة لكل اقتصاد. من منظور الثنائية، فإن مجرد القول إن الاستعمار التدريجي لفلسطين واستنزاف الموارد والقدرات الاقتصادية العربية الأصلية هو سبب مركزي لوجود هذه الفجوات الكبيرة، أو أن مسار التبعية المضرّ قد وجد منذ وقتٍ طويل، يعتبر «تسييساً» غير مهني لتحليل اقتصادي يجب أن يبقى تقنياً صرفاً. ويستبعد المؤمنون بالثنائية الفكرة الفلسطينية العربية القائلة إن التحدّي التنموي لم يكن يوماً يتعلق بالحداثة الاقتصادية أساساً، بل بالمواجهة والتأقلم والتكيف مع مشروع استعماري استيطاني واسع ذي أبعاد دولية وتفوّق مالي وتكنولوجي لا خلاف عليه.

لدى مسح الاقتصاد الفلسطيني في سياقه الجغرافي التاريخي الأوسع، يبدو أن وصف بريبيش للتبعية البنيوية للأطراف الفقيرة والمنتجة للسلع، وللمركز الصناعي المزدهر، تبيّن ديناميكية اقتصادية كامنة تربط الاقتصادات الفلسطينية بإسرائيل. فقد تجذّرت نظرية التبعية في الفهم التاريخي للعلاقة

الاقتصادية العدائية بين أوروبا والولايات المتحدة الاستعماريّتين من جهة، وبين آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية التي تعرضت للغزو واستغلال مواردها على مدى قرون عديدة من جهة أخرى. من هنا، فإن إطار التحليل هذا يشكل مدخلاً مناسباً لتجاوز التفسيرات الثنائية والنيوليبرالية للعلاقة الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، التي توحي بشكل مضلّل بأن السوق حالة طبيعية أو مثالية.

كما أن نظرية التبعية تظلّ منسجمة مع التحليلات البنيوية والماركسية لاقتصاد الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية، فيما تبيّن الأبعاد المكانية، والمادية والسلطوية «للصراع الاقتصادي» الإسرائيلي-الفلسطيني على نحو قد يكون أكثر دقة. ومع إخفاق التحليلات السائدة للتنمية الفلسطينية، لا ينبغي تجاهل تحليل «المدرسة الفكرية الكلاسيكية» لفهم التداخل الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي (أو العربي-اليهودي) الناشئ، وبخاصة في هذه الأيام التي تكشّف فيها منطق الاستعمار والإقصاء في جميع أبعاده، وإلى أوسع حدود.

٣- الصورة الأوسع: أبعاد «النظام الاقتصادي» الفلسطيني

قد تظلّ المعالجات الرسمية تتناول الاقتصاد الفلسطيني الواحد (داخل حدود الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ العام ١٩٦٧) مقابل الاقتصاد الإسرائيلي الواحد. غير أن الحقائق على الأرض، والديناميكيات التي تؤسّس للعلاقة بين الاقتصاد الكلي الإسرائيلي-اليهودي المهيمن والاقتصاد الجزئي (أو السوق) الفلسطيني-العربي الذي يدور في فلكه، تدحض وجود هذه الثنائية الساكنة، وتكشف عوضاً عن ذلك نسخة القرن الحادي والعشرين من علاقة التبعية بين المركز والأطراف في سياق اقتصاد قطري.

أما المنظور التقليدي تجاه الاقتصاد الفلسطيني، فيرسم الأمور على هذا النحو:

أ. اقتصاد الجزر المعزولة الواقع تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية.

ب. اقتصاد غزة المدمر بفعل الحرب (والمنفصل حالياً).

ج. الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية الذي جرى ضمّه إلى الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧.

في عقول السياسيين والخبراء والمثقفين في جانبي الصراع، يفترض أن يعاد، بشكل ما، بناء هذه الأجزاء في كيان واحد ضمن السيناريو الورديّ لحل الدولتين، الذي يلد دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة. إنه ورديٌّ حقاً.

في منعطف تاريخي قاس، تم تنفيذ القسم المتعلق بإقامة دولة لليهود في القرار رقم ١٨١ الصادر سنة ١٩٤٧ حول التقسيم، بشكل أكثر من كامل. غير أن الأفق السياسي الحقيقي للدولة العربية الفلسطينية الناشئة، بما ينسجم مع روح القرار، لم يزل قاتماً. ويزيد الطين بلّةً أن بنداً آخرَ من ذلك القرار المنسيّ قد أصبح واقعاً على الرغم من عدم الاتفاق السياسي عليه: ففي حين ينبغي تقسيم أرض فلسطين، لا ينبغي تقسيم الاقتصاد الثنائي. وفقاً لقرار التقسيم، تحافظ الدولتان على «اتحاد اقتصادي» صُمّم في العام ١٩٤٧ بهدف تحقيق النمو والتنمية المتبادلين بعد الاستقلال. ولكن منذ العام ١٩٦٧، تشكّل القوانين، والأنظمة، والسياسات، والمعايير الإسرائيلية، السلطة السيادية، والاقتصادية، والتجارية والمالية المهيمنة في أنحاء أراضي الدولة والأراضي المحتلة، وحتى في غزة المعزولة. وإن أي استثناءات تُمنح للسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي محدودة وإدارية بطبيعتها.

إن هذا الاتحاد ليس مفروضاً بحكم الأمر الواقع فحسب، حيث أن السنوات العشرين التي مرّت على توقيع اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي قد نجحت في خلق «مرحلة انتقالية» مُتّفق عليها يحافظ الأطراف على حياتها بشكل نشط. ومع اندماج المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة بالاقتصاد الإسرائيلي بشكلٍ كامل، يمكن القول إن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي قد أصبح قائماً بحكم القانون على جانبي الخط الأخضر، الذي بات اليوم أقل تحديداً ووضوحاً من ذي قبل.

بالفعل، هناك أمر آخر كثيراً ما يتم إغفاله في هذه القفزة المستقيمة من الثنائية الانتدابية إلى الفكرة المقدسة «لدولتين واقتصادين لشعبين». فبخلاف الشعب الفلسطيني في الشّتات، الذي يبلغ عدده حوالي ستة ملايين، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة هم ليسوا العرب الوحيدين الذين يعيشون في هذا الاتحاد الاقتصادي، كما أن المخطّطين الإسرائيليين لا ينظرون إلى هذه الأراضي على أنها المساحة الوحيدة للديمغرافية العربية والحضور الاقتصادي داخل «أرض إسرائيل».

العرب الفلسطينيون الذين تمكّنوا من البقاء في قراهم داخل خط الهدنة العام ١٩٤٩ أصبحوا مواطنين إسرائيليين، وهم يشكلون ما تسميه السياسة الرسمية «العرب (أو الأقليات)». وفي الأحوال كافة، يشكل هذا الحيّز الفلسطيني في إسرائيل جزءاً آخرَ من الاقتصاد الثنائي السابق. إن أي معادلة تهدف إلى استخدام التنمية الاقتصادية لتعزيز الموقف في النضال من أجل التحرّر الوطني وكسر حلقة التبعية، يجب أن تتضمن الأصول غير المستغلة للاقتصاد العربي داخل إسرائيل.

قد تستمر الضرورات السياسية والمواقف السياسية في رسم حدود الاقتصاد الفلسطيني لدولة مفترضة ضمن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة في المستقبل المنظور، لكن الاقتصاد العربي في فلسطين الذي يتسم حالياً بالركود، بل بالتراجع المستمر، وتجربة إعادة الاتصال السياسي، والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني على الرغم من الحدود، والشتات واختلاف الأوضاع، تملي علينا رواية أخرى.

يبيّن هذا الخطاب البديل أنه لا يزال هناك «اقتصاد فلسطيني» ضمن أراضي فلسطين التاريخية/أرض إسرائيل. وإن هناك فعلاً نموذجين اقتصاديين منفصلين يتعايشان داخل هذه الأراضي: الاقتصاد اليهودي لدولة إسرائيل، والمتّسم بالعولمة، والتقدّم الصناعي، والمالي، والتكنولوجي، والشبيه باقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ناحية، ومن ناحية أخرى اقتصاد عربي قائم ضمن الغلاف الاقتصادي/ الأمني/ الاستعماري الإسرائيلي، تم وقف مساره التنموي من قبل الاستعمار الصهيوني قبل العام ١٩٤٨ وبسبب الجغرافيا السياسية منذ ذلك الحين.

٤- الاقتصاد الفلسطيني الحقيقي

لكن الاقتصاد الفلسطيني اليوم ليس متجانساً، بل هو بالكاد مترابط ولا يشكل في الواقع كياناً متماسكاً، كما هو الحال مع «النظير» الإسرائيلي اليهودي، وبالتالي فهو ليس «الطرف الآخر» في نموذج ثنائي معطّل ومضلّل. وهو ليس ما بعد زراعي، ولا هو صناعي؛ هو ليس اقتصاد خدمات ولا اقتصاد تصدير. بالمقابل، فإن عملية التحوّل الاقتصادي الهيكلي المعتادة تظل معلّقة ضمن شبكة المصالح المرتبطة بمشروع بناء دولة إسرائيل والاستعمار، إضافة إلى التأثيرات التي لا تقلّ انحطاطاً للتوسّع الرأسمالي المحلي والإقليمي والعالمي. لذا، فإن إمكانية «تنمية» الاقتصاد الفلسطيني قد أحبطتها، بشكل دائم، الصدمات في الأطراف من جراء المواجهة مع الاستعمار والانكشاف غير المتساوي على الليبرالية، والخصخصة، والعولمة، والأمولة، ضمن سياق روابط التبعية القائمة على مستويات عدة مع إسرائيل، ولكن أيضاً مع الأردن ودول الخليج، وهي عمليات عزّزتها سياسات السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤.

إذن، فإن «اقتصاد فلسطين»، بحدّ ذاته يتكون فعلياً من أقاليم عربية رئيسية مختلفة ومتباعدة. وعلى الرغم من الاستنزاف أو الركود الاقتصادي، فقد قاوم هذا الاقتصاد منطق الغزو الاستعماري المطلق والإقصائي بالسبل القانونية، والديموغرافية أو السياسية. إنه بقايا اقتصاد عربي أصلي في فلسطين، واقتصاد فلسطين اليوم خمسة اقتصادات -إن لم يكن أكثر- تعيش في معازل، وتنتشر من شمال إلى جنوب ومن شرق إلى غرب الأراضي التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية:

١. الضفة الغربية ١: رام الله وما حولها - معقل النموذج النيوليبرالي.

٢. باقي أنحاء الضفة الغربية: أشكال متنوعة من حكم السلطة الفلسطينية.

أ. الضفة الغربية ٢: الخليل: محرك النمو المحلي.

ب. الضفة الغربية ٣: المنطقة «ج»: المخزون الاستراتيجي المهمش.

ج الضفة الغربية ٤: الشمال الزراعي التجاري.

٣. القدس الشرقية: الضمّ، والعزلة والتفكك.

٤. قطاع غزة: إخفاق النيوليبرالية الإسلامية.

٥. الاقتصاد العربي الإقليمي داخل إسرائيل.

- لكل اقتصاد مساره الخاص به من حيث التبعية أو الاستقلال الذاتي بالنسبة لحاضرة الاقتصاد الإسرائيلي، بعد أن خسرت الاقتصادات، وبشكل فظّ، التواصل التاريخي الذي كان سيحافظ على وحدتها ضمن السيناريو الثنائي لو أنه صدق.

- كل اقتصاد منها هامشي بالنسبة للمركز اليهودي على الرغم من استمرار منفعتها على مستويات عدة في عملية استخراج الموارد الإسرائيلية.

- كل اقتصاد منها هامشي بالنسبة للإقليم (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والاقتصادات العالمية، وهي رهينة للاقتصاد «الوطني» اليهودي/ الإسرائيلي للوصول إلى التجارة الخارجية، والتمويل وغيرها.

- وفي معظم الجوانب، كل اقتصاد هو هامشي بالنسبة للآخر، بعد أن انقسم بشكل قسري في سنة ١٩٤٨، وأعيد وصله سنة ١٩٦٧، ثم توحّد رسمياً العام ١٩٩٤، وقُسّم بوقاحة منذ العام ٢٠٠١، وأعيد ربطه جزئياً فقط في السنوات الأخيرة وفقاً لشروط جديدة وقاسية.

هذه هي حقيقة «اللانظام» الاقتصادي الفلسطيني في فلسطين اليوم، على الخارطة وفي عالم وضع السياسات الفعلي. وبصرف النظر عن نتائج جهود إنقاذ حلّ الدولتين، فإنه من غير المفيد لصنّاع السياسات والمحلّلين، أن يصبّوا جهودهم في محاولات إحياء ما هو ميتٌ من أجل تحقيق نموذج اقتصادي ثنائي في المستقبل، كما أن ذلك ليس مفيداً لفهم توازن القوى الاقتصادية الحقيقي.

بالفعل، ثمة إشكالية في إمكانية وجود اقتصاد فلسطيني-إسرائيلي لدولتين يكون متناسباً بشكل ما مع اقتصاد القرن الحادي والعشرين المعولم، والنموذج

الاقتصادي النيوليبرالي السائد. فمثل هذا التكوين، قد يعلق في التشوّهات الهيكلية والشرذمة ضمن الخارطة الأوسع للسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، الأمر الذي يسهّل النفاذ الرأسمالي الإسرائيلي، والعربي، والدولي دون أي قيود إلى الاقتصاد الفلسطيني، واستغلاله وإبعاده أكثر عن المسار الوطني التحرري.

لا يمكن للأيديولوجية المضلّلة أن تفضي إلى استراتيجية تنموية فعّالة لاقتصاد عربي في فلسطين، التي يجب أن تتجذّر في الأطراف لكي تعيد وصلها ضمن تكوين جديد مناسب على الأصعدة الديموغرافية، والجغرافية والسياسية للمرحلة الراهنة من مواجهة الشعب الفلسطيني مع الاستعمار الاستيطاني.

٥- الاستنتاجات: كل رجال الملك وخيوله .. لن يستطيعوا إعادة تركيب «هامبتي دامتي»

وعلاوة على إدامة أسطورة الثنائية، ومن بين الإخفاقات الكثيرة للأكاديميين والخبراء الفلسطينيين والدوليين في الاقتصاد الفلسطيني خلال العقدين الماضيين (بمن فيهم هذا المؤلف)، هو استسهالهم ووقوعهم في إغراء «التخطيط» «لليوم الأول» (بعد التحرر). وقد استند هذا درجة أساسية إلى «فرضيات» مزعومة بأن إسرائيل تخطّط بالفعل لمثل هذا اليوم أيضاً، وأنها ليست فقط تجامل الأمنيات الفلسطينية الساذجة. يصعب عدّ المسودات، والخطط، ونماذج الاتفاقيات، والقوانين، والسياسات التنموية والاستراتيجيات التي تمّ وضعها منذ أوسلو «للدولة الفلسطينية المستقبلية»، ولا يزال إنتاجها متواصلاً.

هناك ما لا يقل عن ثلاثة عوامل مهمة مشتركة في جميع تلك الاجتهادات: ما من واحدة منها قرّبتنا، ولو خطوة، نحو اليوم الأول، على افتراض أنه قائم؛ جميعها يستند إلى نظريات قديمة، وحدود جغرافية-فيزيائية لا معنى لها، وافتراضات سياسية مثالية؛ وفوق كل ذلك، فإن المخطّط وواضع السياسات الإسرائيلي بالكاد اهتمّ بأيٍّ منها. كل هذه حقائق مرّة ينبغي عدم تجاهلها عند الخوض في الحديث عن المستقبل الاقتصادي الفلسطيني.

في هذه المرحلة من إعادة اكتشاف رواية التنمية الاقتصادية الفلسطينية وإعادة تفسيرها، تكون أي محاولة لوضع توصيات سياساتية لعكس هذه الاتجاهات والحقائق الواردة أعلاه ضرباً من الخداع. بالفعل، يجب علينا أن نتأمل أولاً فيما إن كنا قد وصلنا بالفعل إلى نقطة اللاعودة الشهيرة، التي حذّر كل من ميرون بنفنيستي والملك حسين بن طلال من الاقتراب إليها، مع تصاعد الاستيطان اليهودي في القدس والضفة الغربية تحت حكم بيغن وشارون في أوائل ثمانينات القرن الماضي.

هناك مؤشرات قليلة تشير إلى أن مسار التشرذم الذي أصبح واضحاً بين الأقاليم العربية الفلسطينية المتقطعة سيتمّ عكسه على نحو ما لصالح الوحدة الاقتصادية العربية ضمن حدود الاتحاد الاقتصادي الإسرائيلي الأوسع. وبدرجة أقل بكثير، إن هذه المستويات والقنوات المختلفة للتبادل غير المتساوي والتابع، يمكنها أن تحقق نمواً مستداماً، أو رفاهية حقيقية أو مكاسب تنموية غير قابلة للتراجع عنها. إذن، قد يكون أحد الاستنتاجات، وهو ليس استنتاجاً سارّاً، أنه، إضافة إلى الركود السياسي أو المكاسب الطفيفة، فإن عملية الإدماج (دون التكامل) ستتواصل وسيتم فرضها بشكل هيكلي ومع مشاركة فلسطينية رأسمالية وطبقة وسطية طوعية.

في ظل مثل هذا السيناريو، لا يمكن شنّ مقاومة اقتصادية عربية فعّالة ضد التهويد والصهينة، فيما يعيق الانقسام السياسي والقانوني إمكانية القيام بتحرك موحَّد. يخلق المال ورأس المال روابط جديدة عابرة للحدود، أما «المصالح الاقتصادية الوطنية» العربية المتميزة فتصبح غير واضحة المعالم، ويصبح التعاون أو التواطؤ هما القاعدة وليس الاستثناء.

هذه النتيجة ليست مستبعدة إلى الدرجة التي يرغب فيها الكثير من المراقبين. بالفعل، تتحقق هذه النتيجة يومياً في الكثير من نقاط الاتصال الاقتصادي الإسرائيلي-الفلسطيني: في التجارة عبر المعابر، وفي البلدات، وفي المحال التجارية في الضفة الغربية والأغوار القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، وفي المناطق المفتوحة في الضفة الغربية التي تم تخصيصها لبناء مدن سكنية فلسطينية «جديدة»، وفي الأسواق ومرافق الخدمات البلدية والاجتماعية الإسرائيلية في القدس العربية.

وبتعبير أبسط، فإن النظام الاقتصادي لفلسطين العربية لم يعد قائماً، وإن فكرة اقتصاد فلسطيني لدولة مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي وهم، إن لم تكن خداعاً. لئن كان لا يزال من الممكن نهوض اقتصاد عربي في فلسطين من الأطراف إلى حيث تم إبعاده، ينبغي التنبّه واستخلاص الدروس من التجارب الناجحة في تجنّب التبعية، التي سعت في أماكن أخرى من العالم إلى تفكيك الاستعمار وتبنّي استراتيجيات تنموية، بحيث يمكن للعمل الوطني وللاقتصاد العربي الفلسطيني الاسترشاد بمثل هذه الأمثلة للتوجه نحو احتياجات أوائل القرن الحادي والعشرين الفعلية، بدل إحياءِ نموذجٍ فَشَلَ منذ أواخر القرن العشرين.

الهوامش

[١] من التسميات التي كانت تطلق عليهم في الماضي: «الفلسطينيون العرب في إسرائيل»؛ «عرب إسرائيل»؛ «العرب في إسرائيل»؛ «الأقلية العربية في إسرائيل».

[٢] لمعالجة أحدث وأكثر شمولاً لهذا الموضوع، يمكن مراجعة:

J. Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (New York: Cambridge University Press, 1998).

[٣] لمسرد معاصر بشأن اقتصاد الانتداب، يمكن مراجعة:

S. Himadeh, *Economic Organization of Palestine* (Beirut: American University of Beirut, 1939); J.B. Hobman, *Palestine's Economic Future* (London: Lund Humphries, 1946).

[٤] يتدرج، عادة، مسار الدمج الاقتصادي بين الأمم ذات السيادة (كما جرى في أوروبا ما بعد الحرب، على سبيل المثال) من التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي (كما في المجموعة الاقتصادية الأوروبية) ثم الاتحاد المالي/النقدي (كما في الاتحاد النقدي الأوروبي) وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل (لم يتحقق بعد في أوروبا).

[٥] شمل اتفاق أوسلو، على غرار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، «ملحقاً بشأن العلاقات الاقتصادية» (عرف ببروتوكول باريس)، تضمن نسخة منسّقة ومعدلة من الاتحاد الجمركي بين إسرائيل والأراضي المحتلة الذي كان فاعلاً منذ سنة ١٩٦٧.

[٦] لا يشمل هذا العدد الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية، الذين تعتبرهم الإحصاءات الإسرائيلية «إسرائيليين عرباً». ويشكل العرب في إسرائيل أيضاً خمس عدد السكان الفلسطينيين العرب القاطنين في فلسطين التاريخية.

[٧] يتم استخدام كل من مصطلح «الاقتصاد الإقليمي العربي» في إسرائيل و«الاقتصاد العربي – الإسرائيلي» بالتبادل. ومن المصطلحات الشائعة: «القطاع العربي» أو «الأقلية العربية». ومصطلح «إسرائيل/فلسطين» هنا يشير إلى أراضي فلسطين الانتداب قبل سنة ١٩٤٨ (أي إسرائيل الحالية بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة).

[٨] بشأن ملف الوثيقة الخاصة، راجع:

Journal of Palestine Studies, vol. XXXVI, no. 4 (Summer 2007), pp.73-103.

[9] Y. Ben Porath, *The Arab Labor Force in Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute, 1966); S. Zarhi and A. Achziera, *The Economic Conditions of the Arab Minority in Israel* (Tel Aviv: Center for Afro-Asian Studies, 1966); F. Gottheil, "On the Economic Development of the Arab Region in Israel," in *Israel, Social Structure and Change*, ed. M. Curtis and M. Chertoff (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1973); M. Arnon and M. Raviv, From *Fellah to Farmer: A Study on Change in Arab Villages* (Rehovot, Israel: Study Settlement Center, 1980); E. Yalan et al., *The Modernization of Traditional Agricultural Villages: Minority Villages in Israel* (Rehovot, Israel: Study Settlement Center, 1972); Y. Bar-Gal, *Geographical Changes in the Traditional Arab Villages in Israel* (Durham, U.K.: Center for Middle East and Islamic Studies, 1980); D. Czamanski and M. Meyer-Brodnitz,

"Industrialisation in Arab Villages in Israel," in *Industrialisation in Rural Israel*, ed. R. Bar-El (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); M. Semyonov and N. Lewin-Epstein, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1993).

[10] B. Abu Kishk, "Arab Land and Israeli Policy," *Journal of Palestine Studies*, vol. XI, no. 1 (Fall 1981), pp. 124-135; H. Rosenfeld, "The Arab Village Proletariat," *New Outlook*, vol. 7, no. 3 (1962); H. Rosenfeld, "The Class Situation of the Arab National Minority in Israel," *Comparative Studies in Society and History*, no. 20 (July 1978); N. Makhoul, "Employment Structure of the Arabs in Israel," *Journal of Palestine Studies*, vol. XI, no. 3 (Spring 1982), pp. 77-102; E. Zureik, *Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979); I. Lustick, *Arab in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980); M. Sofer, I. Schnell, and I. Drori, "Industrial Zones and Arab Industrialisation in Israel," *Human Organisation*, vol. 55, no. 4 (winter 1996); A. Haidar, On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy (New York: St. Martin's Press, 1995); R. Khamaisi, *Planning and Housing Among the Arabs of Israel* (Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1990); Raja Khalidi, *The Arab Economy in Israel: Dynamics of a Region's Development* (London: Croom Helm, 1988).

[11] حُلّلت هذه العلاقة مؤخراً في سياق علاقة مركنتيلية في: إمطانس شحادة، «إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية» (حيفا: مركز مدى الكرمل، ٢٠٠٦). وهناك أيضاً مساهمة أخرى حديثة لسرد اقليمي اجتماعي اقتصادي قام بنشرها:

The Galilee Society, *Palestinians in Israel, 2004: Socioeconomic Survey* (Shafamr: The Galilee Society and Mada al-Carmel Center, 2005).

[12] هذه العملية مشابهة لعملية «النكوص التنموي» التي حللتها سارة روي، وكذلك لمفهوم «طريق الانكال المعاكس» (path dependency) الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد (UNCTAD) في أبحاثه بشأن الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

[13] Khalidi, *The Arab Economy in Israel: Dynamics...*, op. cit. See also: Raja Khalidi, "The Arab Economy in Israel: Dependency or Development," *Journal of Palestine Studies*, vol. XIII, no. 3 (Spring 1984), pp. 63-86.

[14] لقد تحولت هذه النظرة إلى شعار مستقطب للنهضة الوطنية الفلسطينية في إسرائيل خلال الثمانينيات حتى توقيع اتفاق أوسلو.

[15] ICBS, *Characterization and Classification of Local Authorities by the Socioeconomic Level of the Population*, 2003.

[16] إن النواحي غير المشمولة تتضمن الكيبوتسات الإسرائيلية والقرى العربية الأصغر، بالإضافة إلى نحو أربعين قرية عربية وتجمع سكاني (أساساً من البدو المستوطنين) لم تلحظها الدولة.

[17] إن الفجوات التالية كلها كانت ستبدو أكثر حدة لو تمت مقارنة البلدات العربية بتلك اليهودية بدلاً من مقارنتها بالمعدلات القطرية.

[18] لقد أنتج كل من الاقتصاد الفلسطيني وبيئة سياسة العمل التي شكلته، أدبيات هائلة عبر العقود، بما فيها تقارير ودراسات من جانب الأمم المتحدة والهيئات الدولية يضيق المجال عن الإشارة إليها هنا.

[١٩] استناداً إلى نموذج التبعية التقليدي، فإن العلاقة بين الاقتصادات المهيمنة وتلك التابعة لها هي كالعلاقة بين محور العجلة وشعاعها، حيث العلاقة الاقتصادية العملانية هي بين المركز والطرف، مع تبادل محدود بين الأطراف نفسها.

[٢٠] هذا الإحصاء هو بحسب مركز تنمية المشاريع العربية واليهودية، كما ورد في صحيفة «هآرتس»، ٢٠٠٧/٩/١٠.

[21] Zureik, op. cit., p. 58.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

الثَّورَاتُ والانتقَالُ الدِّيمُقراطيُّ في العَالمِ العَربيِّ وأُورُوبَّا الشَّرقيَّة- بولندا ومصر .. نموذجا

د. أحمد أبو ديَّة، د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم، د. مراد شاهين، د. لورد بطرس حبش

الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة: منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤-١٩٩٣

عمر عساف

«قانون» التشريع و«قانون» الحرية: هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟

عاصم خليل

موقع حركات الإسلام السّياسي في الثّورات الشّعبيّة العربيّة وفيما بعدها

(دراسة حالة: مصر وتونس)

منذر مشاقي

دراسات في الديمقراطية و وسائط الإعلام

لينة الجيوسي

دراسات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية

ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا

عبد الرحمن عبد الغني

النســـاء والقضـــاة والقانـــون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة

نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية

إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي

عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة

تفيدة جرباوي وخليل نخلة

«وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ»: الإسلاميون والديمقراطية

رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)

تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

(طبعة ثانية – مزيدة)

جميل هـــلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨– ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات

فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)

ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨

مصطفى العباسي

بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر

سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية

عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)

تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة

تحرير: وسام رفيدي

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠

عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى

مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨

فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني

نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية

جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)

تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

تمثلات السلطة والمعرفة في الخطاب النسوي الليبرالي

أشجان عجور

مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بَعدَ ثَورة ٢٠١١

حنين محمد سليمان

مَكَانةُ المَرأَة في الإسْلام في ظِلّ تَأْويل آيةِ القوَامَة منظور فلسطيني

مي البزوري

مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين

خالد علي زواوي

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)

نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية

أميرة محمد سِلّمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: «حماس» نموذجا

بلال الشوبكي

المجتمع المدني «بين الوصفي والمعياري»: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني

ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي

خالد عودة الله

حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية

سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة

رجا الخالدي

مداخلات حول الدين والديمقراطية والدولة المدنية

تحرير: رجا بهلول

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة

(وقائع ورشة عمل، ٤-٥ آذار ٢٠١١ في رام الله)

تحرير: حسن خضر

الإعلام الفلسطيني والإنقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين

تحرير: خالد الحروب وجمان قنيص

قبل وبعد عرفات:التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية

جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا

عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة

عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية - الليبرالية وكتب التربية الإسلامية

وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر

داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان

عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية

وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني

علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية

طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى

زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية

ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة

عزمي بشارة

ديك المنارة

زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)

عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية

زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء

تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين

علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى

عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية

موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة

اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد

وليم نصـار

سلسلة اوراق بحثية

التطهير العرقي في القدس: سياسات إسرائيل تجاه المدينة ومواطنيها الفلسطينيين

نزار أيوب

الفضائيات الدينية: الصورة المثالية للمرأة وأثرها على النساء في فلسطين

جمان قنيص

الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين الكتلة الإسلامية .. نموذجاً

دلال باجس

دراسات اعلامية ٢

تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية

تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي

ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي

خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن

طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

صوت العاصفة: سيرة إذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى

نبيل عمرو

شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي

موسى البديري

ثَمَنَاً للشَّمْس

عائشة عودة

سَأُحَدِّثُكُم عَن هَاجِس: مجموعة نصوص أدبية ل أقلام جديدة

تقديم وتحرير هيفاء أسعد

المقاوَمة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز

مازن قمصية

شفيق الحوت

سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج

سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى: حقول الموت

محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)

عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤

اياد الرياحي

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان

ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين

وليد دقة

أحلام بالحرية

عائشة عودة

الجري الى الهزيمة

فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب

زهير الجزائري

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

الخصخصة ومنح الامتياز في فلسطين

الحكم المحلي في فلسطين: واقع ورؤية مستقبلية.

أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي
صالح الكفري، خديجة حسين نصر

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

هذا الكتاب

تحتوي هذه المجموعة على عدد من المقالات العلمية نشرت في «مجلة الدراسات الفلسطينية» وفي مجلة «جدلية» الالكترونية، وسلسلة من مقالات «الرأي» الاقتصادي حول قضايا الساعة، نشرت في صحف تستهدف الجمهور العام الفلسطيني والعربي، تتناول نقد النماذج والمناهج الفكرية المهيمنة لدى صناع القرار والنخب الاقتصادية الفلسطينية ومتابعة أمور السياسات التجارية والتنموية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وإخفاقاتها وانسداد رؤيتها المتراكمة، ثم عددا من المجالات الجديدة التي خارج سياق السياسات الحالية وباتجاه استكشاف أبعاد جديدة للجهود التنموية الفلسطينية.

رجا الخالدي

باحث متخصص في التنمية الاقتصادية وحصل على شهادة بكالوربوس من جامعة اوكسفورد وشهادة ماجستير من جامعة لندن، واجرى أبحاث ونشر على نطاق واسع حول الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في لبنان والأراضي المحتلة ١٩٦٧ وداخل إسرائيل. وبين ١٩٨٥ و٢٠١٣ عمل في أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وترأس برنامجها لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وهو الآن يقيم ويعمل باحثاً مستقلاً في فلسطين.

ISBN 978-9950-312-86-9

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية